الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

ميدان: العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

القسيم الإداري للشرق الجزائري 1830-1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)

إعداد:
- بن مرزوق بلقاسم
- لعرايب اعمر

إشراف:
- د بن سعدي سمير

نوقشت بتاريخ: 2026/06/03 أمام اللجنة المتكونة من السادة

د. زيتوني حمز إسحاق	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**رئيسا**
د. بن سعدي سمير	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**مشرفا ومقررا**
د. صماري بوبكر	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 1447-1448هـ / 2025 - 2026م

﴿يَرْفَعُ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[سورة المجادلة: الآية 11]

شكر وعرفان

الحمد والشكر الله العلي القدير الذي أعان ووفق

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا ووفقنا في انجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى
الأستاذ الفاضل بن سعدي سمير الذي تفضل بقبول الاشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة إضافة إلى أننا نتقدم بالشكر والعرفان للجنة الموقرة لقبولها مناقشة هذا العمل.
كما نتقدم بالشكر والتقدير
لكل أساتذتنا الكرام الذين درسونا خلال مسارنا الجامعي
وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل
من قريب أو من بعيد

لهؤلاء جميعا نقول

جزاكم الله خيرا

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب إلى من كان سببا في وجودي الذي قال فيهما الله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الا ايه وبالوالدين احسانا أهدي ثمرة نجاحي هذه الى سندي في الحياة وقدوتي الى نبع الكرم والتضحية أبي الغالي، أطال الله في عمره.

إلى رمز الحنان الى من غمرتني بدعائها الذي أنار لي طريقي وشمعة الأمل أمي الحبيبة حفظها الله وعاها.

إلى صديقي ورفيق دربي وشريكي في هذا العمل البسيط لعرايب عمر " وأهدي هذا العمل الى أستاذي الذي منحني الثقة وأشرف علي في هذا البحث وقدم لي النصائح ولم يبخل على بالمعلومات

.

وفي الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساعدني وشجعني أثناء

بحثي سواء من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

1. المختصرات باللغة العربية

التسمية الكاملة	الاختصار بالعربية
ميلادية	م
طبعة	ط
جزء	ج
تحقيق	تح
ديوان المطبوعات الجامعية	د. م. ج
ترجمة	تر
الشريكة الوطنية للنشر والتوزيع	ش. و. ن. ت
مجلد	مج

2. المختصرات باللغة الفرنسية

التسمية الكاملة	الاختصار بالفرنسية
Bulletin Officiel De L'Algérie	B.O. A
نفس المرجع	IBID
Première partie	Pr 01
Deuxième partie	Pr 02
Google Géographique APL	G.G. A

مقدمة

مقدمة

ذكرت مختلف الدراسات التاريخية إن احتلال فرنسا للجزائر لم يكن وليد حادثة المروحة التي اعتمدتها فرنسا كذريعة لوطأة أقدامها في الجزائر ، بل كانت فقط بداية لتنفيذ مخططات ومشاريع استعمارية عديدة لقادة الفرنسيين، بفرض جبروتهم على المجتمع الجزائري المغلوب على أمره، ومن ذلك تحقيق الأهداف بعيدة المدى، للاحتلال الفرنسي المتمثل في استغلال واستثمار خيرات البلاد لصالحهم وصالح الغزاة المهاجرين الأوربيين القادمين من المستعمرات الفرنسة، وتحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محورية للفرنسين في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

لقد وجب على القادة الفرنسيين رسم خطة سياسة إدارية، تسمح لهم بتحقيق هذه الفعاليات المتعددة، والتي جسدتها تلك القوانين والمراسيم التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية طيلة فترة مراحل الاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري، خاصة الفترة الممتدة من" 1830-1954"، إن هذه الفترة التي ستكون محور البحث الذي اعتمدناه في المذكرة بـ: التقسيم الإداري للشرق الجزائري "1830- 1954م "

وتكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول إلى حد ما، التطورات الإدارية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية لشرق الجزائري، من خلال ما يخدم أهداف ومخططات المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات، خاصة المجال الإداري.

ومن **الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار** هذا الموضوع، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- الاهتمام المتنامي لدينا في دراسة التاريخ الوطني في فترة الاحتلال الفرنسي.
2- الرغبة في الاطلاع والتعمق أكثر في تاريخ الجزائر المعاصر خاصة خلال القرن 19م وبداية القرن 20م، هذه الفترة التي كانت بحاجة إلى دراسة أكثر عن وقائعها التاريخية المختلفة.

3- نقص الدراسات التاريخية التي تناولت وبشكل معمق ودقيق في المجال الإداري الفرنسي لشرق الجزائر.

4- محاولة توفير مادة علمية تتناول التقسيم الإداري للشرق الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1830-1954م.

ومن خلال الخوض في موضوعنا هذا ارتأينا أن نجيب على **الإشكالية الرئيسية** التي هي محل النقاش والمسائل وهي كالاتي:

" كيف تطور التقسيم الإداري لشرق الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي 1830إلى غاية 1954؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1- ماهي أهم المناطق التي وصل إليها الاحتلال الفرنسي في الشرق الجزائري؟

2-هل تمكنت المكاتب العربية من تحقيق أهدافها في مقاطعة الشرق الجزائري؟

3-كيف كانت الهياكل الإدارية الفرنسية ما بين 1870-1914م وماهي أهم القوانين الصادرة في هذه الفترة؟

4-ماهي أهم المشاريع الإصلاحية التي أطلقتها فرنسا بعد 1919؟

5-ماهي أهم التحولات الإدارية التي عرفتها الشرق الجزائري أثناء وقبل الحرب العالميتين الأولي والثانية؟

أما بخصوص المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، لوصف أهم الأحداث التي مرت بها الجزائر عامة والشرق الجزائري خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1830-1844م ومتابعة سيرورة سقوط مدن الشرق الجزائري بيد الاحتلال الفرنسي وكذلك توظيف هيئة المكاتب العربية منذ تشكيلها عام1844م إلى غاية 1871م ودورها في مختلف المجالات.

كما اعتمدنا على منهج المقارنة الذي كان الهدف منه إبراز أهم الفوارق الواضحة في القوانين والمشاريع الإدارية التي تخدم العنصر الأجنبي أكثر من العنصر الجزائر.

أما خطة البحث التي اعتمدناها من خلال المادة العلمية والإجابة عن مختلف التساؤلات التي دفعت بنا إلى تقسيم بحثنا هذا الى: مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول، خاتمة، ملاحق وقائمة ببيبليوغرافية.

وجاء **المدخل بعنوان:** أوضاع بايلك الشرق قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، حيث تحدثنا فيه عن الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية والإداري لجزائر.

أما **الفصل الأول** فعنوناه بـ: التقسيم الإداري للشرق الجزائري 1830-1870م والذي تفرع عنه مبحثين سمينا **المبحث الأول** بـ: التوسع الاستعماري الفرنسي في الشرق الجزائر 1830-1839 " الذي تضمن عناصر جزئية تناولت : **أولا:** احتلال مدينة عنابة 1830-1832م **ثانيا** : احتلال مدينة قسنطينة" 1836-1837م"، **ثالثا** : احتلال مدينة سكيكدة وجيجل "1838-1839 م" في حين تضمن **المبحث الثاني** : دور المكاتب العربية في الإدارة الفرنسية والذي اندرج عنه أيضا عناصر جزئية :**أولا:** نشأة المكاتب العربية **ثانيا:** أهداف المكاتب العربية في الشرق الجزائري **ثالثا** : -دور المكاتب العربية في الشرق الجزائري.

أما **الفصل الثاني** فعنوناه: التقسيم الإداري الاستعماري لشرق 1871-1914م والذي تفرع عنه مبحثين سمينا **المبحث الأول:** الهيكل الإداري لشرق الجزائر، تضمن عناصر جزئية تناولت: أولا: الحاكم العام في الجزائر، ثانيا: العملات الثلاثة في الجزائر، **ثالثا:** البلديات، في حين تضمن **المبحث الثاني:** القوانين الإدارية في الشرق، والذي اندرج عنه أيضا عناصر جزئية **أولا:** قانون الأهالي 1870م، **ثانيا:** قانون وارني 26جويلية1873م ثالث: قانون 16فيفري1897م.

أما **الفصل الثالث** فعنوناه : التنظيم الإداري خلال القرن العشرين 1914-1954م والذي تفرع عنه مبحثين سمينا **المبحث الأول** : الإصلاحات الإدارية بعد الحرب العالمية

الأولى، والذي تضمن عناصر جزئية تناولت أولا : إصلاحات فيفري 1919 **ثانيا** إصلاحات مشروع بلوم فيوليت 1936 ثالثا : تطور نظام البلديات بعد الحرب العالمية الأولى، في حين تضمن **المبحث الثاني** :التنظيم الإداري بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اندرج عنه أيضا عناصر جزئية : **أولا** :القانون الإداري الخاص 20 سبتمبر 1947 ،**ثانيا** تحويل بلديات مختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات بعد الحرب العالمية الثانية **ثالثا** : الإصلاحات الإدارية لشرق الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما هو مكتوب بأقلام فرنسية تعود لشخصيات تابعة للسلك العسكري والإداري، من بين هذه المصادر نذكر:

- **شارل أندري جوليان:** "إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية."
- **شارل ديغول:** مذكرات الأمل، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.
- **أحمد توفيق المدني:** " كتاب الجزائر " الذي أفادنا في اصلاحات فيفري 1919م.
- **عبد الرحمان ابن إبراهيم ابن العقون:** الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة 1947-1954، الجزائر، 2008.

كما اعتمدت على مجموعة من المراجع منها:

- **أبو القاسم سعد الله** في كتابه:"الحركة الوطنية الجزائرية "بأجزائه الثلاثة الأول والثاني والثالث والذي استقينا منه تنظيم البلديات بالجزائر كاملة الصلاحيات والمختلطة.
- **صالح فركوس:**"إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في الجزائر "حيث ساعدنا كثيرا في البحثنا.
- **بشير بلاح** في كتابه:"تاريخ الجزائر المعاصرة" الجزء الأول والذي أفادنا في : التنظيم الإداري بالجزائر ومنشور جونار 1906م
- **يحي بوعزيز** في كتابه: "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية،1830-1954، الجزائر،2009. "

-**كمال بيرم:** صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1871-1954، الذي أفادنا في: معرفة أهم المناطق الإدارية في برج بوعريريج.

<u>ومن الصعوبات</u> التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة:

1 التنقل إلى أرشيف قسنطينة من أجل الحصول على المادة العلمية حال دون ذلك بسب الشروط التعجيزية التي فرضتها علينا مديرة الأرشيف.

2 طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة 1830-1954م والتي عرفت الكثير من التحولات الإداري التي اعتمدت من طرف الإدارة الاستعمارية بالجزائر.

3 التضارب أحيانا في بعض الأفكار من أمثلة ذلك الاختلاف في السنوات لبعض القوانين والأحداث المذكورة في الموضوع.

4 قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بالخصوص الشرق الجزائري.

5 فيما يخص المراجع باللغة العربية نجد هناك تكرار في المعلومات في أكثر من مرجع.

فصل تمهيدي

الفصل تمهيدي: أوضاع بإيلك الشرق قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830م

أولا: – الأوضاع العامة للجزائر قبل الاحتلال

ثانيا: – جغرافية بإيلك الشرق

ثالثا: – الأوضاع الاجتماعية والإدارية لبايلك الشرق

رابعا: – الأوضاع السياسية والثقافية لبايلك الشرق

الفصل تمهيدي: أوضاع بايلك الشرق قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830م

أولا: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

شهدت الفترة الأخيرة من التواجد العثماني في الجزائر العديد من التحولات في مختلف جوانب الحياة سواء على الجانب السياسي، الاقتصادي وحتى الاجتماعي والثقافي خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع فترة حكم الديات التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي وهذه الأوضاع ساهمت في سقوط الإيالة الجزائرية واستحواذ الاحتلال الفرنسي عليا.

تميزت الأوضاع السياسية خلال فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر بعدم استقرار نظام الحكم فقد عمت الفوضى في القطاعات المختلفة للبلاد منها قطاع الحكم نفسه.[1]

فإذا تتبعنا التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها الجزائر خلال العهد العثماني منذ عام 1519م فإننا نجد عوامل الضعف ليست حديثة العهد بل يرجع تاريخها إلى فترة الباشوات، ويجمع العلماء المختصون في التاريخ الحديث أن شأن الجزائر بدأ يتضاءل منذ القرن 18م بسبب ضعف الحكام وإخفاقهم في السيطرة الداخلية والخارجية والتي نجد أنها تمثلت في سياسة التجنيد والتغيير الشامل في سلك الوزراء والبايات والموظفين الكبار مع تغير الحكم إذ يقوم الحاكم الجديد بتعين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب. [2]

كما ان الطبقة العسكرية احتكرت السلطة في تلك الفترة وتناحرت على الحكم وجعلت الشعب يتفرج على الأحداث والاغتيالات في صفوف الدايات والجنود الأتراك[3]

---

[1] عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014، ص33

[2] أزرقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي الجزائر،2011، ص –ص ،27-30.

[3] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007، ص48

- الأغا: هو قائد فرقة الإنكشارية، الوجاق، جماعات فرسان المخزن الصباحية، مهمته مراقبة الجهاز التابع لدار السلطان.

- أما الجانب الإداري كان الداي مطلق الصلاحيات في تصريف شؤون البلاد يساعده في مهامه الإدارية ديوان خاص تشكل من مجموعة من الموظفين الكبار والقادة العسكريين هم:

- بيت المالجي: المتصرف في الأملاك والثروات التي تدخل الى الدولة نتيجة المصادرة وحفظ الودائع وكان يباشر مهامه بمساعدة قاضي يعرف باسم الوكيل بمساعدة موثقين.[1]

- الخزناجي: وزير المالية[2]المشرف على الخزينة كان يستلم المداخيل ويشرف على الإنفاق ويراقب شؤون السكة.[3]

- خوجة الخيل: المشرف على الأملاك البايلك ورعي مواشي الدولة.

- الكتاب الرئيسيون: تتكون من أربعة كتاب هم المكتابجي الكاتب الأول، الدفتر دار، الكاتب الثاني، وكيل الحرج الصغير الكاتب الثالث، الرقمجي الكاتب الرابع.[4]

كما كانت الجزائر خلال هذه الفترة مقسمة إداريا الى أربعة مناطق دار السلطان[5] بأيلك الشرق عاصمته قسنطينة بأيلك الغرب عاصمته ما زونة ثم معسكر، بايلك التيطري عاصمته المدية. [6]

---

[1] جون وولف: **الجزائر وأوروبا 1500-1830م** تر: د. ابو القاسم سعدالله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 390.

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989م** ج1، دار المعرفة، الجزائر ،2006، ص15.

[3] د. ناصر الدين سعيدوني: **المهدي بو عبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، وزير الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص17.

[4] بشير بلاح: مرجع سابق، ص16.

- وكيل الحرج: قائد الأسطول يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة وتوزيع الغنائم البحرية وتتسع صلاحياته لتشمل الخارجية والعلاقات الدولية.

أما الجانب الاقتصادي فقد عرف تدهور كبيرا وذلك بداية القرن التاسع عشر وقد تضاعف تدهور اقتصاد البلاد، بشكل ملحوظ خلال الثلث الأول من نفس القرن الذي أسهم من قريب أو بعيد في سقوط البلاد في يد الاستعمار.[1]

ويعود الضعف الذي أصاب التجارة والصناعة والزراعة الداخلية والخارجية أنه ارتبط ارتباط وثيقا بالضعف أصحاب الحكم المركزي العثماني في الجزائر إضافة إلى هيمنة اليهود على التجارة الخارجية.

إن هذه الوضعية المزرية سببها الرئيسي عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى النظام المركزي بالجزائر حيث شلت كل حركة اقتصادية في البلاد بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرض ضرائب على البضائع التي كانت تأتي للبلاد برا وبحرا، الشيء الذي جعل الكثير من القوافل لا تدخل الى وهران وتلمسان ومغنية وغيرها كما أن الضرائب اعتبرت بمثابة ضرب قاسية وعقاب كبير لشل كل حركة تجارية في البلاد، وازدياد النفوذ اليهودي في البلاد وبلغ ثروتهم أرباحا طائلة من الموارد [2].

يعتبر إقليم الشرق الجزائري، من أوسع المقاطعات في الجزائر أي أن مقاطعة قسنطينة تشكل لوحدها تقريبا نصف إقليم الجزائر، لذلك فقد لقيت اهتمام كبير من طرف

---

[5] العربي إيشبودان: **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، تر، جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص32.

[6]شارل أندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تونس–الجزائر–المغرب الاقصى، من الفتح الاسلامي الى سنة 1830، تع: محمد مزالي –البشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر،1983، ص377.

[1]عمار هلال: **ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1962م**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014، ص33.

[2] شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص 378.

الاحتلال الفرنسي، لما تمتلكه من ثروة ومساحة، وسكان وما يميز إقليم الشرق أيضا حدوده المفتوحة على كل الجبهات.[1]

ثانيا – جغرافية بايلك الشرق:

الموقع الجغرافي: يعد بايلك[2] الشرق من أكبر البايلكات حيث يتميز بموقع استراتيجي مهم يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الحدود التونسية[3] ومن الغرب جبال البيبان ومن الجنوب الصحراء. أورد العنتري حدود بأيلك الشرق كالاتي: يمتد من بحر الأبيض المتوسط شمالا إلى ما وراء بسكرة وواد سوف جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى سفوح جبال جرجرة غربا وتحتوي المنطقة على: على جبال البيبان، حوض واد الصومام جبال البابور، وعلى السهول العليا لقسنطينة وجبال الأوراس، والنمامشة، وتبسة وجبال الحضنة وحوضها، وجبال الزاب والزيبان وواحات سوف في حوض ريغ، وواحات الصحراء الشرقية.[4]

ينقسم الإقليم الشرق إلى ثلاثة أقسام وهي:

المنطقة الساحلية: تجمع جبلي على شكل سلسلتين متوازيتين تتخللها بعض السهول وينقسم الساحل القسنطيني على خلجان هذه المناطق: بجاية، جيجل، سكيكدة، عنابة، القل قرب الحدود التونسية.[5]

---

[1] عمار هلال: مرجع سابق، ص 34.

[2] **البايلك:** هي الأراضي التي تعود للدولة وهي في الكثير من الأحيان خصبة تتنازل عنها الدولة لصالح القبائل والأشخاص لغرض الانتفاع منها دون أن يكون لها الحق في التملك وكان تسيير ورقابة هذه الأراضي مسندة إلى موظف سامي يدعي خوجة الخيل، أنظر: سمير بن سعدي: **رسالة أعيان زمورة الى حاكم عمالة قسنطينة سنة 1883 دراسة وثيقة، مجلة قضايا تاريخية**، مج 06، ع 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة02-10-2021، ص26.

[3] رياض بوجبال: **أخبار بلد قسنطينة وحكامها** لمؤلف مجهول، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010م، ص22.

[4] محمد صالح العنتري: **تاريخ قسنطينة**، تج، يخي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص17.

[5] حسان كشود: **بايلك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين** باسيبونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، **مجلة قضايا التاريخ**، عدد6، ب.ب.ن،2009، ص46.

المنطقة الوسطة: تتكون معظمها من السهول المرتفعة يوجد فيها بحيرات كبحيرة القرعة والطرف وزمول بالإضافة إلى هضاب العليا القسنطينة التي تنقسم بدورها إلى: منطقة الحضنة والهضاب العليا، تقطع مقاطعة قسنطينة هاتين السلسلتين المتوازيتين الأطلس الكبير والصغير وتقع قسنطينة بين هاتين السلسلتين.[1]

مناطق شبه صحراوية: تتكون من سلاسل جبال متصلة تمتد من الغرب إلى الشرق تبدأ: من جبال الحضنة التي تشرف في جهتها الجنوبية على الهضاب العليا ثم تأتي كتلة جبال الأوراس التي هي ضمن الأطلس الكبير والتي تعتبر كحد للصحراء من الجهة الشمالية.[2]

ثالثا- الأوضاع الاجتماعية والإدارية

أ / أوضاع اجتماعية:

إن كثيرا من الكتاب تحدثوا عن طبقات المجتمع الجزائري[3] ولم يخرج عن إطار هذا التقسيم لسكان إقليم قسنطينة الذي يتألف من: البربر، القبائل، العرب، الأتراك، الكراغلة، اليهود، كما أنهم وصفوا المجتمع بالحضري والمجتمع البدوي وتحدثوا عن سكان المدن بأنهم، سكان مقيمون وبرانية أو طارئون، وأن المقيمين ينقسمون إلى مسلمين ذوي تجار وثراء وأصحاب حرف ووظائف، وأهل علم وثراء، وإلى يهود يتعاطون التجارة والمال[4].

أما سكان الريف فيقسمهم الباحثون إلى أهل الحكم وأهل الدين والرعية أو العامة[5]، ويتألف المجتمع الريفي بشرق من عناصر عربية وأمازيغية تلاحمت وتفاعلت فيما بينها

---

[1] بوضرساية بوعزة: **قسنطينة المدينة المقاومة (قاهر الجنرالات الفرنسية)**، دار الاجتهاد لنشر والتوزيع، 2013، ص14.

[2] بوضرساية بوعزة: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائر رجل دولة ومقاوم 1830-1848م**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر ،2012، ص ص 23 24.

[3] ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1**، عالم المعرفة، الجزائر ،2011 ص245.

[4] عزالدين بومزو: **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري، إرنيست مرسيه نموذجا**، رسالة الماجستير، في التاريخ الحديث تخصص تاريخ وحضارت البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص51.

[5] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900**، مرجع سابق، ص245

بفضل وحدة اللغة والعقيدة التي جاء بها الدين الإسلامي لقد كان الانتماء القبلي كثير حيث ينسب بايلك قسنطينة إلى القبائل التي ينتمون إليها كـ لعمري إلى عامر والعمراني إلى ابن عمران، ومن بين القبائل التي كانت متواجدة منها قبيلة أولاد دراج، وكانت تتكون من القبائل الأتية :(أولاد سحنون ،الصاتحة ،أولاد رشيش، أولاد عامر، أولاد منصور[1]، أولاد محة.[2]

أولاد سحنون ينقسمون إلى: " أولاد عبد الرحمن، أولاد محمد،[3]أولاد مختار، أولاد عبد الله، "[4] كما كانت في بعض القبائل هناك فروع تتفرع إلى فروع ثانوية وكان كل فرع يتزعمها القايد.

4-**تعداد السكان:** ذهب عدد كبير من المؤرخين والباحثين والجغرافيين إلى اعتبار إقليم الشرق الجزائري هو الإقليم الأكثر سكانا في إيالة الجزائر لكن لم تكن هناك إحصاءات دقيقة لعدد السكان.[5]

وحسب تقدير شالر فقد بلغ عدد سكان الجزائر مليون نسمة وبلغ عدد سكان مدينة قسنطينة خمسة وعشرون ألف[6] نسمة وقبيل الاحتلال كانت تقديرات الفرنسيين لعدد سكان

---

[1] **أولاد منصور:** منحدرة من القبيلة القديمة عامر قبلة، مساحتها 2.030هكتار تأسست ك دوار-بلدية، بموجب مرسوم 18 ماي1867 الجريدة الرسمية، ص822، ملحقة بالبلدية المختلطة، والمحكمة القضائية، مقاطعة سطيف، تقع على بعد12كلم شمال شرق المدينة عدد سكانها 2.272نسمة، ص60.أنظر:

F. ACCARDO: Répertoire Alphabétique de tribus douars de 'Algérie typographie Lithographia Adolphe Jourdan Alger.1879-pr02 p60.

[2] بوعزة بضرساية: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائر رجل دولة ومقاومة 1830-1848**، مرجع السابق، ص26.

[3] **أولاد عبد الله:** فرع من اهل القصر والسبخة، قبيلة، بلدية مختلطة فرع من القيادة ومن قبيلة بني فوغال بلدية مختلطة دائرة انتخابية كانتون قضائي لجيجل النابعة لقسنطينة عدد سكانها 7.42 نسمة، انظر F. ACCARDO: Ibid pr01 p113.

[4] **أولاد محمد:** فرقة تابعة لقبيلة وقيادة البيبان، بلدية أهلية كانتون قضائي دائرة برج بوعريريج مقاطعة سطيف، على بعد 26 كلم شمال غرب برج بوعريريج، عدد سكانها 2.96 نسمة، انظر: F. ACCARDO: Ibid pr01 p145.

[5] عز الدين بومزو: مرجع سابق، ص49.

[6] وليام شالر: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر ،1816-1824 م**، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و. ن. ت، الجزائر 1982، ص36.

قسنطينة في عهد الحاج أحمد باي000 200 1نسمة، وذكر حمدان خوجة في كتابه أن عدد سكان غداة حملة الاحتلال فرنسي عشرة ملاين نسمة وبما أن الشرق الجزائري أكبر كثافة من باقي الجهات الأخرى فإن عدد سكان بصفة تقريبية حسب إحصاء حمدان خوجة يكون 6.5مليون نسمة.[1]

أما عن تعداد السكان بعد الاحتلال فقد قوم إحصاء 19جانفي 1842 عدد السكان استناد إلى عدد الخيام رقم 640 780 لعد سكان الريف و000 35 نسمة لسكان الحضر أي أكثر من سبعة أشخاص في المسكن الواحد.[2]

وفي مطلع سنة 1851 قدرت مساحة مقاطعة قسنطينة ب:900 175كم^2، في حين بلغ عدد سكانها 00000 13 نسمة أما عدد القبائل فيها فقدرت بـ 580 قبيلة أكثر هذه القبائل، وبذلك كان التقسيم الجغرافي أساسه الوطن والقبيلة أساس المجتمع، قسم بايلك الى ثلاثة مناطق:[3]

1-المنطقة الأولى: قسنطينة عاصمة الإقليم.

2-المنطقة الثانية: كانت اتحاد القبائل التي تدور حول مسار البايلك تشكل وحدة إدارية مثل قبيلة عبد النور[4] والحراكتة[5] وتلاغمة، وضع على رأس كل وحدة ضابط أطلق عليه اسم قايد، ومن هنا أطلق على هذه الوحدة قياد.

---

[1] يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر، الجزائر ،2009، ص397.

[2] محمد صالح العنتري: مرجع سابق، ص20.

[3] وليام شارل: مرجع سابق، ص92.

[4] **عبد النور**: أولاد عبد النور، قبيلة ناحية سطيف وقسنطينة، دائرة قضائية بـ سانت أرنو" العلمة حاليا"، ووادي العثمانية بلدية مختلطة للعلمة، وشاتودان، شلغوم العيد حاليا، أنظر:

F.ACCARDO : Ibid pr01 p02

[5] **الحراكتة**: قبيلة قديمة تحمل نفس الاسم مساحتها 2.355هكتار تأسست ك دوار بلدية بموجب مرسوم 26أكتوبر1865، ملحق بالبلدية المختلطة باتنة، عمالة قسنطينة- على بعد 10كلم شمال شرق باتنة، عدد سكانها الأهليين 156نسمة، أنظر: F. ACCARDO : Ibid pr02p34.

المنطقة الثالثة: (المشيخات) استقرت عليها أسرة وعائلات كبرى كالمقراني بمجانة، وابن عاشور بفرجيوة، وابن قانة بالزيبان وغيرهم، كانت تتمتع بنظام شبه فدرالي توارثه أفرادها منصب الشيخ منذ العهد الحفصي.[1]

ب/ - الأوضاع الادارية

أسس الحكم العثماني في بايلك قسنطينة سلطتين أولها في المدينة والثانية في الريف وعندما تولى أحمد باي حكم في إقليم قسنطينة 1826م اتبع سياسة محكمة تمثلت في تقسيم جهار الإدارة الى:[2]

أ/سلطة داخل المدينة:

كان في داخل المدينة: الباي ثم الخليفة في المرتبة الأولى كان يحظى بنفس اعتبارات الباي في جولاته الخارجية مهمته جمع الضرائب، يليه قائد الدار الذي كان يدير مدينة قسنطينة في غياب الباي كما كانت تحت تصرفه شرطة المدينة تخضع لأوامره، ثم الأغا الذي كان يقوم برئاسة القبائل ويخضع لسلطته باش شاوش.[3]

ب/سلطة خارج المدينة: كانت السلطة تستند إلى سلطة الأعراش والقبائل المخزنية الذين كانوا يديرونها ويقومون بتسييرها، وكانت تحت سلطة الباي مجموعة من الشيوخ كشيخ

---

[1] بوضرساية بوعزة: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائر رجل دولة ومقاوم 1830-1848م** مرجع سابق، ص27.

[2] اعميراوي أحميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار المهدي، عين مليلة ،2005، ص22.

[3] صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،20007، ص ص 26-28.

العرب في بكرة وشيخ منطقة الحنانشة[1] وقائد الزمول ووكان باي قسنطينة يقوم بتعين مشايخ الصحراء.

كما اختار أحمد باي لتسير البايلك قادة ذات خبرة ورأي حكيم وهم: مصطفي بن عبد الرحمان القاضي الحنفي، أحمد العباسي الملكي، ابن العربي ناظر الوقف، بن عيسى الباشا، خليفة سي مصطفي، محمد بن جلول باش كاتب، حاج احمد باي بن حميد أغا مصطفي بن محمد أغا العسكر وغيرهم.[2]

أما القضاء فقد تمسك أحمد باي بالدين الاسلامي وتعاليمه لذا كان يصدر أحكامه وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، وكانت السلطة القضائية في بايلك الشرق نسخة مصغرة على السلطة الموجودة في إيالة الجزائر، حيث كانت السلطة في يد القضاة ويساعدهم فيها كبار وصغار الموظفون[3] ،وفي فترة أحمد باي تولى القضاء كل من الحاج مبارك كمفتي مالكي والسيد ابن فتح مفتي حنفي.

رابعا/ الأوضاع سياسية والثقافية:

أ/-أوضاع سياسية

عرف بايلك الشرق قبل تعين أحمد باي مجموعة من الثورات كثورة ابن الأحرش[4] الذي جاءت من أجل القضاء على الحكم العثماني إلا أنه لم يستطيع ذلك وساهمت فقط في

---

[1] **الحنانشة:** منحدرون من قبيلة قديمة تحمل نفس الاسم المساحة15.652هكتار دوار مشكل من فرقة الزمالة، تأسس كدوار بلدي بموجب مرسوم 25مارس1868، الجريدة الرسمية، ص815 ملحق بالبلدية الأهلية المقاطعة الفرعية لبونة عدد سكانها 107نسمة على الخريطة. أنظر:

' F. ACCARDO: Ibid pr01 p33.

[2] رياض بوجبال: مرجع سابق، ص 24.

[3] عمار بن عمار بن محمد بوزير: مقاومة **أحمد باي في الشرق الجزائر ظروفها ومراحلها ونتائجها**، ص10.

[4] صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، مرجع سابق، ص39

إضعافه، وبعد تولي الحاج أحمد باي استطاع إخضاع غالبية البايلك كقبيلة النمامشة،[1] وقد تميزت سياسته بالمزج بين الليونة والشدة فكان عنيف مع القبائل المتمردة التي لا تقوم بدفع الضرائب كقبيلة بني عمار، التي تمكن أحمد باي من إخضاعها كما كان لينا لكسب التأييد القبائل كقبيلة التلاغمة وعبد النور ونتيجة لسياسته الحكيمة استطاع أن يضع لنفسه مكانة بارزة في أوساط القبائل وكسب تأييدهم وحرس على تأييد الأسر الكبيرة، حيث كان على علم بدور الذي تلعبه على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا تبع أسلوب المصاهرة.[2]

كان من بين الأسر التي حرص الباي على كسب تأييدها عائلة ابن شنوف التي تعود أصولها إلى الفرس حيث كانت في بداية الحكم العثماني تحكم مدينة كاف التونسية وبعد طردها من تونس توجهت إلى قسنطينة ثم استقرت بالزاب الشرقي، وأولاد مقران التي حظيت بمكانة دينية وعسكرية واقتصادية، وأسرة بن قانة التي لعبت دورا في دعم سياسة قسنطينة يرجع نسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت هي الأخرى تتمتع بمكانة سياسية وإدارية وعسكرية واقتصادية واهتمت بها الدولة العثمانية لضرب أسرة بوعكاز[3]

ب/-الأوضاع الثقافية:

يعتبر التعليم أحد أهم الركائز التي تقوم عليها أي دولة في العالم وعامل مهم في تطوريها وتقدمها لذا لم يهمل هذا الجانب من قبل بايات قسنطينة، وحظي التعليم بمكانة

---

[1] زينب جعني: **ثورات ابن الاحرش في بايلك الشرق (1800-1807م)**، مجلة عصور، عدد18، أوت 2015، ص136.

[2] عمارة بن محمد بوزير: مرجع سابق، ص12.

[3] جميلة معاشي: **الاسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ(19م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015، ص ص 57-59-61-98.

هامة وأهمية بالغة حيث تميز بتعداد مؤسساته، وتنوع في العلوم وتعدد مراحله وتولاه مجموعة من ذوي الكفاءة وتخرج على يدهم نخبة ذات كفاءة عالية[1].

أ/ المؤسسات الثقافية: كانت متنوعة وكان التعليم يقدم في مراكز مختلفة منها.

***المساجد: عرفت** المدينة تشيد مساجد قبل أحمد باي منها الجامع الكبير لقسنطينة.[2]

المدارس: أولى أحمد باي اهتمام بالغ بها كونها أساس الأطفال والشباب لأنهم يعتبرون مستقبل البلاد وفي إحصاء للفرنسيين لعدد المدارس سنة1837م بلغ عددها 90 مدرسة ومن أهم المدارس مدرسة الكتاني التي تأسست سنة1787م وثم اصبحت ضمن املاك الدولة.

***الزوايا:** كانت هناك العديد من الزوايا كزاوية ابن نعمون، زاوية النجارين، زاوية الفكون، زاوية ابن رضوان، زاوية نعمان، زاوية التلمساني الذين استولي عليها الفرنسيون.

المكتبات: كانت هناك مكتبات عامة ومكتبات خاصة حيث امتلكت عائلة الفكون 5 مكتبات احتوت على كتب متنوعة 300كتاب عن الحديث،132علم القرآن، أما كتب التاريخ نفح للمقري [3].

ب/ مراحل التعليم: لقد شهدت عدة مراحل من التعليم منها:

- **التعليم الابتدائي:** كانت تستقبل ألف و350تلميذ وعند الاحتلال تقلص عدد التلاميذ إلى 60تلميذ وكان حفظ القرآن الكريم عمدة التعليم ويعود على فصاحة اللسان.

---

[1] رشيد مريخي: ملامح **من الحياة الثقافية في الجزائر أوخر العهد العثماني، مجلة الحكمة لدراسات التاريخية**، مج 5، العدد12، دسمبر 2017، ص234

[2] عبد القادر فلوح: **محاضرة الحياة الثقافية في الجزائر**، ماستر 2، تاريخ الجزائر الحديث، قسم تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي، نعامة، 2022م ص4.

[3] بومدين دياب: الحياة **الثقافية في بايلك الشرق الجزائري خلال فترة حكم صالح باي الحوار المتوسطي**، مج13، العدد03، دسمبر2022، ص ص 83-84.

- **التعليم الثانوي:** كان عدد الطلبة فيه قليلا وكان حاكم الإقليم هو من يقوم بتعين الأساتذة وكانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة.[1]
- **التعليم العالي:** كان ينحصر دروسه في خمسة وهي المكنون، التفسير، الحديث، علم الحساب والفلك بلغ عدد الطلبة في عهد أحمد باي 700 طالب يتقاضونا سنويا 18ربوي36 فرنك.[2]

ج/ أهم العلوم: من بين العلوم التي كانت تدرس هي

-**العلوم الشرعية** وتضم" التفسير، القران، الحديث، الفقه" – **علم المنطق:** كان قليلا لصعوبته وطغيان التصوف **علم اللغة**" علم البيان والمعاني" – **العلوم الطبيعة والتجريبية.**[3]

أهم العلماء: من بين العلماء عبد الكريم الفكون الذي كان ينتمي إلى عائلة عريقة اشتهرت في مجال الخطابة والإمامة العنتري والشيخ محمد بن فتح الله المفتي الحنفي، ابو القاسم بن محمد بن عيسى، محمد الشاذلي القسنطيني، الذين مزجوا بين علم الفقه وعلم اللغة والأدب برغم من سقوط المدينة إلى أنه استمر التعليم والعلماء

[1] بوضرساية بوعزة: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائر رجل دولة ومقاوم 1830-1848م**، مرجع سابق، ص ص 109-111.

[2] فاطمة الزهراء: **مقالات عن قسنطينة**، دار مداد، قسنطينة ،2016، ص118.

[3] حسينة عفصي: **المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني 1535-1837**، مذكرة ماستر، قسم تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،2018، ص ص 50-53.

الفصل الأول

الفصل الأول: التقسيم الإداري للشرق الجزائر 1830-1870م

المبحث الأول: التوسع الاستعماري في الشرق الجزائر

أولا: احتلال مدينة عنابة 1830-1832م.

ثانيا: احتلال مدينة قسنطينة 1836-1837 م.

ثالثا: احتلال مدينة سكيكدة وجيجل 1838-1839م

المبحث الأول: التوسع الاستعماري في الشرق الجزائر

بعد احتلال الجزائر مباشرة يوم 5جويلية 1830م بدأت السلطات الفرنسية تتطلع إلى احتلال قطاع، الشرق الجزائري، كونه يزخر بثروات طبيعية وحيوانية، ووجود قواعد نفوذ بسواحل الشرق (القالة). والهدف من هذا التوسع كله يعود لتحقيق جملة من المكاسب أهمها مكاسب سياسية واقتصادية وثقافية[1].

أولا: احتلال مدينة عنابة 1830-1832م:

بعدما تمكنت فرنسا يوم 5جويلية 1830م من فتح أبواب الجزائر تحت قيادة المارشال ديبورمون **2"De Bourmont** وبمجرد نجاح الحملة الفرنسية [3]أصبح دي بورمون De **Bourmont** يطالب باحتلال المدن الساحلية كمفتاح لبسط السيطرة على الجزائر.[4]

وانطلقت الحملة الأولى على عنابة من ميناء الجزائر في أوت 1830[5] تحت قيادة الجنرال دامريمون" **Damrémont** "حيث احتل هذا الأخير قلعة القصبة وأقام حراسة عند السهل وتمركز جيشه بالمدينة ومما سهل عملية الاحتلال حالة الفوضى والتمرد التي كانت تعيشها المدينة ضد سلطة احمد باي، وفي الوقت الذي كانت فيه فرقة دامريمون على وشك تحقيق النصر جاءه أمر بالعودة إلى الجزائر، بعد وصول خبر سقوط، شارل العاشر[6].

---

[1] اعميراوي احميدة: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطني في قطاع الشرق الجزائري** (بداية الاحتلال) قسنطينة ،1984، ص ص 54-55.

[2] **ديبورمون:** من مواليد 1773 بشاطو ديبورمون بمقاطعة أنجو، قاد حملة احتلال الجزائر سنة 1830 حصل على لقب مارشال فرنسا يوم 1830/07/22، اخذ من كتاب: كمال بن صحراوي، الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م شخصيات وأماكن احداث معارك، منشورات ألفا للوثائق، ط1، قسنطينة، 2020، ص99.

[3] بورمضان عبد القادر: **الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830-1832م**، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد 48، ماي 2020، ص 135.

[4] عبد القادر بو رمضان: **المجتمع والعمران في عنابة خلال الفترة الاستعمارية1830-1900م**، أطروحة دكتورة، جامعة 08ماي 1945 قالمة ،2021-2022، ص 69.

[5] سعيد دحماني: **عنابة فن وثقافة**، وزارة الاعلام، الجزائر، د-ت، ص86.

[6] سعيد دحماني: **بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضاري**، عنابة الجزائر، 2007، ص167.

فكان إخلاء عنابة حتميا وبعد إخلاء هذه الأخيرة، أرسل أحمد باي جيشه إلى بونة(عنابة) لمحاصرتها، يقوده الحاج عمار بن زقوطة الذي كان مرفوض من طرف أهل بونة لسمعته السيئة في الماضي.[1]

وفي ظل هذا التوتر بين سكان بونة وأحمد باي، تشعب النزاع بتدخل طرف ثالث وهو إبراهيم (باي قسنطينة السابق)، والذي كان هدفه استرجاع بأيلك قسنطينة، وقد تعرف على القائد هودر **(Hider)**لما كان سفيرا لفرنسا، وخلال حملة هودر في سبتمبر 1831م كانت المدينة تشهد صراعا حقيقيا بين عدة أطراف من بينهم ابراهيم الذي كان يتظاهر بخدمة القائد هودر، بينما كان يخطط لمؤامرة، فراح يحرض المسلمين [2].

وفي يوم 1831/09/26م قام إبراهيم باي بغلق أبواب القصبة ورفع علم المسلمين وبتاريخ 1831/09/29م جاءت القبائل الى المدينة وهاجمت أبوابها وقتل خلالها النقيب بيجو (bigot) [3]بطلقتي مسدس، وخلال التراجع الفوضوي للقوات الفرنسية قتل القائد هودر **(Hider)**عند الميناء، فاضطر الفرنسيون لمغادرة المدينة مطلع اكتوبر 1831م، أصبح إبراهيم باي حاكما على حصن القصبة والمدينة[4].

وبعد انسحاب القوات الفرنسية قام أحمد باي بإرسال ابن عيسى فحاصر عنابة من كل جميع نواحيه، واستطاع أن يدخل المدينة وأجبر إبراهيم على الانحباس في القصبة وكاد أن يرغم على الاستسلام لو لم تأتي ظروف مكنته من الفرار من القصبة.[5]

---

[1] عبد القادر بو رمضان: **الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة**، مرجع سابق، ص136.

[2] سعيد دحماني: من هيبون –بونة إلى عنابة، المرجع السابق، ص168.

[3] عبد القادر بو رمضان: **المجتمع والعمران في مدينة عنابة**، مرجع سابق، ص ص 78-79.

[4] عبد القادر بو رمضان: المرجع السابق، ص137.

[5] محمد العربي الزبيري: **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، منشورات** السهل ،2009، ص22.

وحملت السلطات الفرنسية مسؤولية فشل الحملة الثانية وخسائرها على القائد بيرتزين **(Berthezen)**القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر، فعزل واستبدل بالجنرال "سفاري دوق روفيغو**(Safari DucDe Rovigo)**"هذا الاخير الذي اقترح على باي قسنطينة نوع من نظام الحماية مقابل تسليم بونة(عنابة) للفرنسيين ورفض أحمد باي هذا الاقتراح. [1]

وبينما كان ابن عيسى قد اقترب من القلعة تأهبا منه للاستفادة من فرار إبراهيم رأى أن الجيوش الفرنسية ولت مراكبها متوجهة إلى القصبة، تحت قيادة دار ماندي **darmandy** ومعه ضابط أصله يهودي يدعي الإسلام يدعى يوسف، وفي 27 مارس 1832 صعد هذا الأخير والقائد دار ماندي متبوعين بضابطين من ضباط المركب و25 رجلا من البحرية، في الخروبة التي كانت منفذا إلى القصبة وساعدهم المحتبسون في هذه الأخيرة فتسلقوا الحيطان. [2]

وهكذا تمكنت المجموعة الخاصة لدار ماندي من احتلال القلعة دون صعوبات تذكر، فأدرك ابن عيسى بعدم مواصلة الهجوم، واضطر إلى التراجع عن الاستلاء على القصبة وأمر بإخلاء المدينة من السكان.[3]

وبعد إخلاء المدينة أحرقها ابن عيسى وانسحب[4]واستولى دار ماندي على المدينة يومي الأول والثاني أفريل 1832م، ووصلته الإمدادات الفرنسية في الثامن والتاسع أفريل 1832م[5]،وفي 15ماي1832م نزل بعناية الجنرال دوزر **(Duzer)** قائد القوات، أما دار

---

[1] **بيرتزين: كان** قائدا عرف بالحرس الملكي، وقائد ابان عن قدرته على القيادة والتي ظهرت عليه ايضا في الحملة على الجزائر، ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق ص54.

[2] [2] شارل أندري جوليان: تاريخ **الجزائر المعاصر**، الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871، دار الامة، الجزائر، ط1، 2008، ص ص168-167.

[3] سعيد دحماني: مرجع سابق، ص175.

[4] شارل اندري جوليان: مرجع سابق، ص 168.

[5] عبد القادر بو رمضان، الاحتلال **الفرنسي لمدينة عنابة**، مرجع سابق، ص139.

ماندي Demander فشغل مهمة نائب متصرف إداري أما النقيب يوسف فقد رقي الى قائد فرقة الخيالة الشرقية.

أثار احتلال مدينة عنابة سنة 1832م، ردود فعل وفرحة كبيرة في الأوساط الاستعماري بفرنسا والجزائر، ليس فقط لأهمية هذه المدينة الساحلية، ولكن لاحتلالها ببعض من البحارة ودون خسائر وعبر عن تلك الفرحة وزير الحرب المارشال سولت(**Soult**)عندما قال امام البرلمان الفرنسي، بأن احتلال عنابة هو أجمل عملية عسكرية[1] في القرن، والحقيقة أن احتلال القصبة ثم المدينة كان نتيجة انقسام الحامية التركية وأنانية إبراهيم أغا لذلك علق المؤرخ شارل اندري جوليان على احتلال قصبة عنابة بقوله" كان ذلك بمثابة انتصار رياضي وليس عملية ذات نوعية خاصة[2]

ثانيا: احتلال مدينة قسنطينة 1836-1837

أ /الحملة الأولى على مدينة قسنطينة 1836:

احتل الفرنسيون بونة (عنابة) سنة 1832م، عينوا عليها النقيب المدعو يوسف والذي أدعى الإسلام كذبا[3]، حيث شن هذا الأخير غارات وحشية على السكان، بلغ فيها درجة قتل الأطفال والنساء والشيوخ[4] ،بعد كل المحاولات الفاشلة لفرنسا لاستمالة احمد باي ورفضه للعروض المقدمة له،[5] ومع حدوث مواجهات كبرى في بجاية والمدن الساحلية أحس

[1] عبد القادر بورمضان: مرجع سابق، ص90.

[2] شارل اندري جوليان: **تاريخ الجزائر والعمران**، مرجع سابق، ص 66.

[3] توفيق دحماني: **قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837** من خلال وثائق نادرة **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر (2)، م11، ع1، ص 128.

[4] صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م**، 2007، ص 66.

[5] رابح لونيسي: **بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889**، دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006، ص116.

القادة الفرنسيون بالحصار المفروض عليهم في المدن الساحلية واقتنعوا إثر فشل مخططاتهم التفاوضية بضرورة احتلال الاقليم وإخضاعه.[1]

شعر الفرنسيون ان موقفهم سيظل مهتزا في الشرق مادام أحمد باي في مركزه، فقررت الاستيلاء على عاصمته كونه لم يعد يفيد الدولة الفرنسية، كما أن الجنرال الفرنسي كلوزيليتحرق شوقا لاستعادة مكانته العسكرية التي قضت عليها مقاومة الأمير عبد القادر، يعتقد هذا الأخير أن سكان المدينة يكنون عداوة كبيرة لأحمد باي بسبب معاملته الفضة لهم وبالتالي سيستقبلونه بالترحيب ويثورون على حاكمهم.[2]

كان المارشال كلوزيل يتمتع بثقة كبيرة جعلته يعتقد بأن الاستلاء على قسنطينة سيكون سهلا[3] لنتطلق الحملة الأولى على قسنطينة من مدينة عنابة في نوفمبر 1836م فور سماع أحمد باي بخبر وصول الفرنسيين بالقرب من قسنطينة سارع لتنظيم جيشه [4]ووضع خطته العسكرية لمواجهة الحملة التي لم يستخف بها، حيث قام بتجنيد 1500 رجل من المشاة و5000 من الفرسان استعداد لمعركة.[5]

وكان الطقس رديئا جدا، فقد تساقطت ثلوج كثيفة مما عرقل مسيرة الجيش الفرنسي وتعرضه لعدة هجومات أفقدته مدافعه وذخيرته أما جيش أحمد باي فلم يتأثر كثيرا بهذه الأحوال لأنه متعود على مثل هذه الظروف فقام، أحمد باي بتقسيم قوته إلى قسمين قسم مكلف بالدفاع عن المدينة، وقسم ثاني بقيادته مكلف بعرقلة القوات الغازية.[6]

---

[1] عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، 2014 ص 28.

[2] رابح لونيسي: **بشير بلال وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889**، دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006، ص116.

[3] محفوظ قداش: **جرائم الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر، محمد المعراجي ،2008، ص56

.[4] فندلين شلوصر: **قسنطينة ايام احمد باي 1832-1837م**، تر، ابو العيد دودو، الجزائر ،2007، ص55.

[5] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الاسلامي ،1997، ط1، ص117.

[6] بشير بلاح: ونيسي رابح واخرون، مرجع سابق، ص 116

وخاض هذا الأخير هجمات الكر والفر ضد العدو بعدما أقام معسكره بمكان يدعى واد الكلاب " واد الأحد الذي يوجد تحت سيدي مبروك" ليلتقي الجيشان في عقبة العشاري يوم 20نوفمبر1836، تكبد فيها الفرنسيون خسائر معتبرة، وبعدها تظاهر أحمد باي بتراجع غير أنه لم يتوقف عن الاشتباك بها واستنزف قدراتها حتى دخل قسنطينة أخذ الجيش الفرنسي ينصب مدفعياته وبطارياته في سطح المنصورة وهضبة سيدي مبروك،[1] وبدأ بضرب المدينة بالقنابل، ونشبت عدة معارك جانبية يوم22نوفمبر 1836م[2] من ناحيتي باب القنطرة من الشرق والكدية من الغرب، ولكنهم لم يستطيعوا هدم الأسوار لأن عيارتهم كانت صغيرة جدا، حيث دام الحصار أيام 21-22-23 نوفمبر، وفي 24نوفمبر1836م انسحب العدو من المعركة عائدا نحو مدينة عنابة خوفا من الإبادة التي قد تلحقه به قوات أحمد باي، تاركين ورائهم جراحاهم ومرضاهم ومعداتهم الثقيلة. [3]

ب /الحملة الثانية على قسنطينة 1837م:

بعد الهزيمة النكراء التي الحقها أحمد باي وجيوشه بالفرنسيين سنة1836م فكر الفرنسيون بطريقة تسمح لهم بالتحرك بحرية في الشرق، فقاموا بإبرام معاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر، وبعد فشل المفاوضات بين الفرنسيين وأحمد باي قام الفرنسيون مباشرة بإعداد جيش ضخم يتكون من16000جندي تحت قيادة دام ريمون[4].

وضع" دامريمون" خطة عسكرية محكمة مستفيدا من أخطاء سلفه كلوزيل من الهزيمة التي مني بها جيشه، و في نفس الوقت حضر أحمد باي جيشه للمواجهة فقام بتحصين المدينة وتنظيم الجيش، بدأ دامريمون وجنوده بين 1و5 أكتوبر1837م في التقدم نحو سطح

[1] عبد العزيز فيلالي: مرجع سابق، ص79.

[2] عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، مرجع سابق، ص28.

[3] رابح لونيسي: بشير بلاح، مرجع نفسه، ص 117.

[4] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص29.

المنصورة [1]حيث إن العملية العسكرية لم تكن موفقة بالنسبة اليهم منذ أن تحركوا لأن الاشتباكات مع فرسان أحمد باي كانت مستمرة، إلا أن الزحف لم ينقطع إلى أن وصل الجيش الفرنسي إلى قسنطينة يوم 6 اكتوبر 1837م، حسب عبد الكريم بجاجة بسبب صمود القوات الجزائرية المدفعية عن مدينة قسنطينة من كل أنحاء بايلك الشرق خلال المعارك بين 7 و11 اكتوبر 1837م.[2]

لجأ دام ريمون إلى الأسلوب الاستعماري التقليدي، بتوجيه رسالة إلى سكان قسنطينة تعهد لهم فيها باحترام مقدساتهم الدينية وتراثهم مقابل الاستسلام، ليأتيه الرد باستهزاء يوم 12اكتوبر 1837»، فنحن مستعدون لإمدادهم به وإذا كانوا في حاجة إلى الطعام فنحن على استعداد للاقتسام ما لدينا معهم، أما التسليم فهذا لن يكون أبدا حتى نهلك جميعا.[3] "

فواصل العدو حصاره على مدينة مركزا على المدفعية خاصة من كدية عاتي حيث انتقلت قيادة أركانه لمعاينة بطاريات المدافع، وهناك قتل الجنرال دام ريمون ،وجرح الجنرال بيريغو **(Perrégaux)** بينما كان منحني يتفقد جثمان قائده وتوفى بعد أيام، ليتولى القيادة الجنرال فاليVale،الذي تمكن من دخول إلى قسنطينة يوم 13اكتوبر 1837م،عبر الثغرات التي فتحت جراء القصف المدفعي[4]، وبعد دخول الجيش الفرنسي للمدينة استمرت المقاومة شارعا شارعا،وبيتا بيتا أستشهد فيها المئات من الجزائريين دفاعا عن العرض والأرض

---

[1] محمد عيساوي: نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1871**، الجزائر، 2011، ص64.

[2]محمد قويسم: **مجازر الاحتلال الفرنسي بمدينة قسنطينة 1837**، **مجلة تاريخية جزائرية**، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، ع4 ،2017، ص83.

[3]عبد العزيز فيلالي: مرجع سابق، ص100.

[4]رابح لونيس: بشير بلاح واخرون، مرجع سابق، ص 117.

وسقطت المدينة خلال يومي 13و14 اكتوبر 1837م،وظل الغزاة ينهبونها ثلاثة أيام متتالية.[1]

ثالثا: احتلال مدينة سكيكدة وجيجل 1838-1839.

أ/ احتلال مدينة سكيكدة1838م

بعدما تمكنت الحملة الفرنسية من تحقيق هدفها السياسي والعسكري باحتلال أهم المدن الساحلية بداية بالجزائر، العاصمة عام1830ثم وهران 1831ثم عنابة 1832 وجدت صعوبات بالنسبة لمنطقة سكيكدة التي كانت موضع اهتمام السلطة الفرنسية منذ الأيام الأولى من دخول جيشها إلى العاصمة وعليه أرسلت بعثة استطلاعية عام1835 دامت 6 أيام لغرض التعرف على المنطقة، وبعد التمكن من احتلال مدينة قسنطينة 13اكتوبر 1837وأمر وزير حربية برنارد"**Bernard**"حاكم قسنطينة الجنرال فاليVale بما يلي:

-تأسيس مدينة عسكرية في منطقة سكيكدة لتسهيل عملية الدفاع والهجوم.

- تأسيس إدارة بحرية بسطورة بعدما تأكد أن ميناؤها هو الأفضل والأكثر فائدة اقتصاديا وأنه لا يبعد على ميناء مارسيليا إلا بحوالي 395ميلا بحريا.

- الشروع في تعبيد طرق المواصلات لربط مدينة قسنطينة بمدينة سطورة.[2]

لم يتردد فاليVale[3] في توجيه أوامره بوضع دراسة طبوغرافية للمنطقة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين05إلى17جانفي 1838م وبعدما تعرف على المنطقة جهز حملة

[1] رابح لونيسي: بشير بلاح واخرون، مرجع سابق، ص ص 118-119.

[2] عادل جفال: **مركز التعذيب الفرنسية في منطقة الشمال القسنطيني1954-1962م** سكيكدة نموذجا، المتحف الجهوي العقيد على كافي سكيكدة ط 2018، ص ص 101-102.

[3] **فالي:** ولد بمدينة بريان لوشاطو في 1773م وتوفي في 1846م بباريس، صار حاكما عاما للجزائر في 1838، خلفا لدام ريمون، أخذا من كتاب كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 202.

عسكرية سارت نحو سكيكدة يوم 7افريل 1838بقيادة نيقريي "**Negrie**"على رأس2505 جندي لمساعدة الضابط نيال Niallوبعض الجزائريين.[1]

وصلت هذه الحملة إلى حروش يوم 08افريل 1838 ثم إلى سطوره يوم 9افريل من نفس السنة، حيث تمكنت الحملة من تحقيق عدة مكاسب منها انضمام بعض الشيوخ الجزائريين إلى الصف الفرنسي والتعرف على المنطقة ووضع دراسة طبوغرافية وتحديد الثروة الغابية، واختبار قوة سكانها وردود افعالهم مما ساعد على التأكد من حتمية احتلال الساحل كله، والمنطقة برمتها لهذا تم مواصلة تعبيد الطريقين الرابط بين الكنتور والحروش على مسافة 15 كلم وبين سطوره والحروش على مسافة35كلم.[2]

حيث ساعدت هذه النجاحات الأولية لحملة الجنرال نقري **Negrie**على قيام السلطة الفرنسية بمحاولة احتلال سطورة ومع اقتراب امطار فصل الخريف قدم الجنرال فالي أوامر لتجميع قوات مشكلة من ثلاث فيالق ففي06اكتوبر 1838 قوامها4000جندي بالحروش تحت قيادة الجنرال قالبوا "**Galbois**" سرعان ما التحق بهم الماريشال فالي في المساء، وبعد العلاقة التي إقامها مع عدد من شيوخ القبائل عرف بأنهم سيحافظون على هدوئهم، وأمر فالي باحتلال سكيكدة وتأسيس ثكنة ومركزا عسكريا دائما بمكان معبد بليون: القلعة الرومانية. [3]

بقيت المدينة خاضعة لحكم النظام العسكري في عهد الحاكم العام فالي**Vale**وكانت الصلاحيات بيد القيادة العسكرية في الوقت الذي تزايد عدد السكان المدنيين الأوربيين بشكل سريع حيث قدر عددهم ب 1700سنة1839مما سبب ضيقا شديدا لهم.[4]

---

[1] عادل جفال: مرجع سابق ص 202.

[2] توفيق صالحي: **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكو لونيالية 1838-1962م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تاريخ الحضارات البحر المتوسط، اشراف د/ فاطمة الزهراء، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ،2009 ص29.

[3] تو فيق صالحي: مرجع سابق، ص 29.

[4] توفيق صالحي: المرجع السابق، 30.

بعد التمكن من احتلال القسم الشرقي لمدينة وجه القادة الفرنسيون حملات عسكرية برية وبحرية لإخضاع ناحية الغربية الممتدة من الحروش إلى القل والتي كانت تعرف مقاومة شرسة من طرف السكان بزعامة شيوخ العشائر، و أقوى مقاومة كانت بزعامة الشيخ سي زغد ود وما عرف عن هذه المجاهد أنه ثار عام1842[1]، ثم تولى قيادة المقاومة بالمنطقة الممتدة من عنابة"الإيدوغ" إلى الميلية بجيجل، وأعلن نفسه سلطانا ثم عين خلفاء له واعد جيشا قوته 6500 محارب، حيث إعتمد على حرب العصابات ضد مراكز الجيش الفرنسي و منشأته سواء في الحروش او الكنتور، لكنه اغتيل غدرا عام 1843م شرق سكيكدة.

إن المعركة التي دارت بين القوات الفرنسية وبين سي زغدود قد شاركت فيها قبائل كثيرة أهمها: **زردازة**[2]، إسحق، الثعابنة، وبني بشير،[3] وبني بونعيم وأولاد الحاج وأولاد عطية وبني ولبان وغيرهم وبموت السي زغدود لم تتوقف المقاومة وتواصلت بقيادة شيوخ كثيرة منهم "ابن يمينة".[4]بعد احتلال مدينة سكيكدة في 07اكتوبر 1838م،من طرف المارشال فالي Vale شرع في بناء المدينة الجديدة على أنقاض المدينة القديمة روسيكادا وذلك تمجيدا لملك فرنسا لويس فليب**Louis Philippe**، وقد صاحب التوسع الاستعماري في المنطقة تطبيق قوانين الإدارة الفرنسية، وللاستغلال الاستعماري وأرضيها تعرضت للمصادرة، بعدما وضعت السلطات الفرنسية تنظيماتها الإدارية والسياسية على المنطقة.[5]

---

[1] عادل جفال: المرجع السابق، ص 103.

[2] **زردازة:** قبيلة بلدية مختلطة قضاء الحروش وعزابة مقاطعة الفيل (سكيكدة حاليا)

- FACCARDO: Ibid-pr01,pag196.

[3] **بني بشير:** مساحتها 6.992هكتار، قبيلة قديمة تم تحديد حدودها وتحويلها إلى دوار بلدية بموجب مرسوم صادر في 10أكتوبر1868"دوار بلدية علبة رقم، 86 دائرة سكيكدة، أنظر:

F. ACCARDO - Ibid-pr01,pag 26.

[4] اعميراوي أحميدة: **عن الاحتلال والمقاومة بمنطقة سكيكدة، مجلة العلوم الانسانية العدد 17**، جوان 2022، ص 188.

[5] توفيق صالحي: مرجع سابق ص 864.

رابعا: احتلال مدينة جيجل: 1839

بعد احتلال مدينة قسنطينة عام1837م وسكيكدة في 08 اكتوبر 1838م عملوا على استكمال سيطرتهم على الساحل، ففي أول جانفي 1839م، كانت أول سفينة فرنسية ذاهبة من الجزائر إلى فرنسا بشحنة من القمح لمصلحة حكومة الإدارة ارتطمت بالشاطئ على مستوي واد جن جن على مسافة قليلة من جيجل.[1]

وقد أغارت القبائل القاطنة بجوار موقع الحادثة على ركابها البالغ عددهم تسعة واسرتهم بعد جرحهم، ورفضت الإفراج عنهم إن لم تعط فدية كانت تطالب بأن لا تقل عن اثنتي عشرة مائة و6000فرنك.[2]

لقد أعطى الجنرال جالبوا"**Galbois** قيادة الحملة التي تذهب لمهاجمة جيجل بحرا لرئيس قيادة الأركان دي سال**De Salles**اما هو فيقوم بالعمليات من البر فقد كان قصد التوجه من ميلة إلى جيجل لدعم حركة الانزال، وكان على حراس سكيكدة وبجاية أن يخرجوا من مواقعهم في اليوم المحدد للهجوم لصرف انتباه سكان القبائل بهذه المناورات[3]

وإعاقتهم إلى ساحل جيجل أثناء الأيام الأولى للاحتلال.[4] أبحرت سفينتان بحريتان، هما الستيكس **Le Styx**وسيربير **Cerbre** من الجزائر بأول فوج من اللفيف الاجنبي، حراس سكيكدة وبجاية إن يخرجوا من مواقعهم في اليوم المحدد للهجوم لصرف انتباه سكان القبائل بهذه المناورات وأعاقتهم إلى ساحل جيجل أثناء الأيام الأولى للاحتلال.[5]

أبحرت سفينتان بحريتان، هما الستيكس **Le Styx**وسيربير**Cerbre** من الجزائر بأول فوج من اللفيف الأجنبي المخصص لتشكيل حامية جيجل بعد احتلال هذه المدينة كان

---

[1] توفيق صالحي: **نشأة المراكز الاستيطانية الاوروبية بإقليم سكيكدة بين سنتي 1838-1870**، المجلة **التاريخية الجزائرية**، مج 06، العدد 1 ،2022 ص 864

[2] رابح لونيسي: بشير ملاح، مرجع سابق ص118.

[3] توفيق صالحي: مرجع سابق ص865.

[4] شارل فيرو: **تاريخ جيجل**، تر، عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر 2010، ص 17.

[5] شارل فيرو: تاريخ جيجل، مرجع نفسه، ص 17.

الجنرال جالبوا **Galbois** قد توقع أنه يصل برا يوم 13ماي 1839، وكان يجب أن تنزل في نفس اليوم على الشاطئ السفن، بقيادة **De Marque** دوماركي قبطان الفرقاطة، وقد وصلت السفن المنطقة من سكيكدة يوم 12ماي1839 أمام جيجل في حوالي منتصف الليل من 12إلى13ماي1839.[1]

في صبيحة 13ماي1839وصلت تلك القوات البحرية إلى ميناء جيجل وشرعت في الإنزال دون أن تنتظر القوات البرية التي كانت من المفروض أن تصل هي كذلك، وقد تم الإنزال واحتلال المدينة في ظرف 4ساعات فقط دون مقاومة لأن سكان مدينة جيجل لم يكونوا مستعدين للمقاومة في ذلك اليوم، وفضلوا الفرار وترك المدينة ولم يبقى إلا العجزة ومن بين الذين تركوها سيدي على بن عبد الرحمن قاضي المدينة، وسي الطاهر أمقران مرابط المدينة وحاكمها.[2]

وكانت نقطة الإنزال شرق الميناء القديم في قلعة دوكان وبعدها شرع الفرنسيون في احتلال المواقع المرتفعة خارج اسوار المدينة وأطلقوا عليها في ذلك اليوم أسماء فرنسية مثل: سان فردناند، السانتوجان، دوكان، قالبوا، وهذه المواقع الأربعة تقع في الوجهة البحرية الممتدة من صخرة المقبرة إلى الملعب البلدي شرقا.[3]

هذا فيما يخص القوات البحرية التي احتلت المدينة أما القوات البرية التي يقودها الجنرال قالبوا**Galbois**التي كانت عازمة على اختراق الجبال والوصول إلى جيجل في الوقت الذي بدأ فيه الإنزال على شاطئ المدينة، فقد غيرت اتجاهها عندما وصلت إلى ميلة لأن جواسيس أخبروها باستحالة قطع الجبال في ذلك الوقت الراهن، لأن سكانها كانوا عازمين على التصدي لها، معتمدين على أنفسها في مواجهة المقاومة الشرسة.[4]

---

[1] شال فيرو: مرجع سابق، ص 178.

[2] رابح لونيسي، بشير ملاح: المرجع السابق، ص119.

[3] على خنوف: **تاريخ منطقة جيجل، قديما وحديثا**، منشورات الأنيس ط1، الجزائر 2007-2011، ص104.

[4] علي خنوف: مرجع نفسه، ص104.

لقد اعترف الغزاة الفرنسيون بشراسة المقاومة التي وجدوها بعد احتلالهم لمدينة جيجل منذ اليوم الأول وعلى فترة أولى 1839-1851م التي بقوا فيها محاصرين داخل أسوارها لا يخرجون منها إلا بقوات ضخمة للانتقام من السكان المحيطين بالمدينة مثل: بني قايد وبني أحمد، وبني عمران فيحرقون قراهم ويقتلون الرجال الذين يجدونهم أمامهم ثم يعودون إلى ثكناتهم داخل المدينة.[1]

كانت المعارك شديدة في ضواحي جيجل، رغم الخسائر الفادحة في الأرواح التي كانت تتعرض لها تلك الأعراش في كل هجوم، وقد تصدا المقاومون للاحتلال الفرنسي بكل شجاعة وعزيمة، بالرغم أنها معركة غير متكافئة في السلاح والعدد، فقد تمكن العدو في النهاية من التفوق على المقاومين ،الذين ظلوا يقاتلون حتي الموت وقتلوا من العدو ما يفوق عن عشرين جنديا ،وأصيب أحد الضباط بجروح خطيرة وهو أحد مساعدي سانت ارنو **Saint Arnaud**،وقتل الرائد الذي يقود الطابور الاجنبي فتعجب قائد الجيوش الفرنسية من بسالة المقاومين وشجاعتهم وثباتهم في القتال[2] .

[1] شال فيرو: مرجع سابق،179.

[2] أعميراوي أحميدة: **عن الاحتلال والمقاومة بمنطقة سكيكدة**، مرجع سابق، ص 189.

المبحث الثاني: الإدارة الفرنسية والمكاتب العربية في شرق الجزائر

أولا: الإدارة الفرنسية في الشرق الجزائري

ثانيا: نشأة المكاتب العربية وتنظيمها في الشرق الجزائري

ثالثا: دور المكاتب العربية في الشرق الجزائري

المبحث الثاني: الإدارة الفرنسية والمكاتب العربية في شرق الجزائر

لقد واجهة الإدارة الفرنسية بعد احتلالها للجزائر منذ 1830م، العديد من المشاكل في كيفية العامل مع شؤون الأهالي، حي سعت للبحث عن طريقة تسمح لها بإدارة شؤونها داخل لإدارة الاستعمارية لتوفير الأمن والاستقرار، لذا كان التفكير في إنشاء مكتب شؤون الأهالي، والذي تطور بعدها إلى مكتب عربي حيث كان هذا الأخير همزة وصل بين سلطة الاحتلال الفرنسي والمجتمع الأهلي في الجزائر.[1]

أولا: الإدارة الفرنسية في شرق الجزائر:

تعددت السياسات الإدارية الفرنسية في الجزائر بين مدنية وعسكرية اتسمت بصدور قوانين كثيرة عرفت خلالها السلطة الفرنسية بين التردد والتناقض،[2] مما أدى إلى ظهور فوضى كبيرة في الجزائر[3] فأصبح من الضروري وضع إدارة كاملة لتسير شؤون الأهالي.[4]

لكي تحتفظ فرنسا بإدارتها الاستعمارية، والتي هي قبل كل شيء هيمنة سياسية لجأت إلى فرض نوع من الرقابة الادارية، وعندما وصلت أنباء عن التجاوزات والجرائم الفرنسية التي تحدث بالجزائر إلى باريس، أرسلت اللجنة الإفريقية لتحقيق ميداني[5] في الفترة ما بين 1833/9/02 إلى1833/10/25م، اعترفت بجرائم الجيش الفرنسي رغم جهلها بالكثير من الحقائق لكنها أوصت بالحفاظ على ملكية فرنسا للجزائر[6].

---

[1] عثمان زقب: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م**، دراسة في أساليب السياسة الادارية، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2014-2015، ص 128.

[2] أحميدة عميراوي: السياسة **الادارية الفرنسية في الشرق الجزائر من خلال مشروع لويس بلانكي**، أطروحة دكتوراه الدولة، بمعهد العلوم الاجتماعية جامعة متنوري -قسنطينة ،1999، ص 81.

[3] صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، ص261.

[4] شارل اندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: الطيب المهدي وآخرون، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر تونس،1396هـ- 1976م، ص 41.

[5] **اللجنة الافريقية** هي هيئة فرنسية تحمل الشؤون الاهلية ارسلتها فرنسا الى الجزائر في 1833/09/02، لتسجيل كل ما تمر به الجزائر، اخذ من كتاب كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص149.

[6] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص100.

حيث لخصت اللجنة بعض أفكارها كالتالي: إن السلطة الفرنسية بالجزائر غير ملزمة بالاتفاقيات التي يتم عقدها مع الوطنين الجزائريين باعتبار أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات تدخل في إطار "استراتيجية الحرب وليست سلاما دائما" ،ومن المحال أن تطبق فرنسا نظام الإدارة العثمانية، لأن الأتراك كانوا مسلمين ولهم نفس العادات والتقاليد العربية، لذا يجب على فرنسا تطبيق النظام والتقاليد الفرنسية.[1]

أصبح يطلق على الجزائر اسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا"[2] كما قدمت اللجنة الافريقية بدورها تقريرا مفصلا عن حالة الجزائر والأوضاع التي يمر بها شعبها فجاء فيه ما يلي "... لقد اغتصبنا ممتلكات الأحباس، وحجزنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض بل أرغمنا أصحاب الممتلكات التي تم الاستلاء عليها بالقوة على دفع مصاريف هدم منازلهم وكذلك دفع مصاريف أي مسجد من مساجدهم لقد قتلنا أناس وذبحنا سكان المدن والقرى..."[3]

بعد صدور قرار سنة 1834 الذي نص على إلحاق الجزائر بفرنسا أنشأ منصب الحاكم العام العسكري التابع لوزارة الحرب الفرنسية .قسمت البلاد إلى قسمين أحدهما يقيم فيه الأجانب من الأوربيين ويعرف بالقسم المدني والأخر يقيم فيه العرب يعرف بالقسم العربي ويخضع لإدارة الاحتلال، لقد قام الحاكم العام فالي بتعين ثمانية زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضباط الفرنسيين وأطلق عليهم القاب مختلفة منهم: الخليفة بن أحمد في الأوراس بالحملاوي في فرجيوة أحمد المقراني مجانة، بن قانة بسكرة، ظهرة فكرة تقسيم إلى مناطق مدنية مفتوحة للاستيطان [4].

---

[1] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ،1830-1838م**، دار النفائس، ط خ، الجزائر ،2010، ص 156.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 121.

[3] بوعزة بوضرساية: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر ،2010، ص91.

[4] عمار بحوش: مرجع سابق، ص 122.

وعلى إثر احتلال قسنطينة شرعت السلطات الفرنسية في إقامة نظام إداري في الشرق الجزائري، حيث قسمت [1]عمالة قسنطينة إلى خمس دوائر هي: قسنطينة، عنابة، فيليب فيل(سكيكدة)، قالمة، سطيف، كما تضم العمالة خمس محافظات، وأربع وعشرون بلدية، أما القطاع العسكري يحتوي على أربع فروع هي: فرع قسنطينة يضم" دائرة قسنطينة، سكيكدة، جيجل، "فرع باتنة يضم، "دائرة باتنة، بسكرة،" فرع عنابة يضم "دائرة عنابة، القالة، قالمة" فرع سطيف يضم،" دائرة سطيف، بوسعادة، قيادة برج بوعريريج، مجانة"[2].

أما بالنسبة لمساحة عمالة قسنطينة الإجمالية فهي تقدر بمئة وخمسة وسبعون ألف كلم^2 منها ثلاثة وسبعون الف كلم^2 في التل ومئة واثنان كلم^2 في الصحراء، واستندت إدارة الأهالي في الشرق إلى المكاتب العربية التي قامت بتقسيم القبائل إداريا الى مجموعة من القيادات حيث تضم كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر، وكان يرأس كل قيادة قائد أهلي وكل قبيلة أو عشيرة شيخ، ومن هؤلاء الشيوخ نذكر ابن عيسى الذي عين خليفة على الساحل الممتد ما بين جيجل وإيدوع، الشيخ الحملاوي على إقليم فرجيوة بين قسنطينة وسطيف، والشيخ المقراني على، إقليم مجانة بين سطيف والبيبان، وبن قانة الذي اعتمد له لقب شيخ العرب على الصحراء بالإضافة إلى بعض القادة الذين عينوا على مجموعة من القبائل منها الحنانشة، الحراكتة، تم استخدام جزء من هذا الدوار لتشكيل قرى، المعذر، فيسديس، وكيسية.[3]

---

[1] **عمالة قسنطينة**: إحدى الولايات (العمالات) الإدارية أثناء الاحتلال الفرنسي بعد القرار الذي أقر بتقسيم مستعمرة الجزائر إلى ثلاث عمالات تضم كل من الجزائر ووهران وقسنطينة وقسمت كل عمالة إلى دوائر ووحدات إدارية وقسمات فكانت عمالة قسنطينة تتشكل من أربع قسمات وثمانية عشر دائرة وكانت كل قسمة يوجد بها مكتب عربي من الدرجة الثانية، أنضر: سمير بن سعدي: مرجع سابق ص ص22-23.

[2] صالح فركوس: **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1866-1871م**، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص85.

[3] اعميراوي احميدة: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع شرق الجزائر (بداية الاحتلال)**، (د، د، ب)، قسنطينة، 1984، ص56.

تتمثل مهمة هؤلاء القياد والشيوخ في تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين ومراقبة تحركات السكان وضبط سياستهم وكذا استخلاص الضرائب، بوسائل التهديد ،[1]وكان الحاكم الذي عهد اليه بتنفيذ هذه السياسة هو الجنرال ،السفاح بيجو"**Bugeaud**" ولم يري هذا الأخير مانعا في استخدام القوة والسلاح لتحقيق أهدافه ظلت فرنسا بعد ذلك تبحث عن أسلوب إداري استعماري جديد يمكن بواسطته إخضاع الجزائريين لسلطتها، وبفعل الضرورة كان لابد من البحث عن عناصر فرنسية عسكرية تتكيف مع الأهالي ،لمعرفة لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم فاهتدوا إلى إنشاء المكاتب العربية سنة1844 لسيطرة على العباد والبلاد.[2]

ثانيا: نشأة المكاتب العربية وتنظيمها في الشرق

أ. نشأة المكاتب العربية

بعد الفوضى العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين فأحدث الدوق روفيقو **Le Duc de Rovigo**الحاكم العام للجزائر سنة1833م، فرغ إداريا سماه" المكتب العربي" التي أسندت إدارته، إلى الضابط لاموريسيار **Lamouriciere** لأنه كان يحسن اللغة العربية، حيث قال: أدرك أنني أستطيع العمل على تغير العرب بفعالية"، بعدها عين مكانه الجنرال فوراول Fouroulعلى راس إدارة مكتب الديوان.[3]

وفي عهد المارشال فاليValée عين بيليسي **pelissier**في 1837م، مديرا لشؤون العرب غير أن هذه التجربة دامت سنتين، لكن نتائجها كانت فقيرة لتنتهي باستقالته، كما قام

---

[1] محمد العيد مطمر: **التنظيم الاداري في عهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس،** مجلة **العلوم الانسانية**، ع4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص 43.

[2] عمار عمورة: نبيل دادوة اخرون: **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ الى 1962م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 161.

[3] بشير سحولي: **المكاتب العربية ومشروع فرض الاحتلال الفرنسي للجزائر 1844-1870م**، مقال، جامعة الجيلالي اليابس، سدي بلعباس، ص1.

فالي بتنصيب بعض شيوخ القبائل مثل" سي حمودة ولد سيدي الشيخ تحت وصاية السلطة الفرنسية، والهدف من هذا النظام خدمة المصالح الفرنسية، والتعرف على بنية المجتمع، والعمل على تفكيكه [1]رغم أن المارشال فالي احتفظ بالإدارة المباشرة لمدينة عنابة والقالة وقالمة و"منطقة الايدوغ "حيث أسند القيادة فيها الى ضباط فرنسيين، يخضع لأوامر قادة شيوخ من الأهالي، إلا أن سير الإدارة لم يكن سهلا، بل كان في غاية الصعوبة، لأن القبائل كانت ترفض الحكم،[2]

وعند عزل فالي عوض بالجنرال بيجو سنة 1841، الذي أعاد تأسيس إدارة الشؤون الأهلية العربية في 16أوت 1841م وعين الضابط دوماس رئيسا لها وفي سنة1844أنشأة المكاتب العربية بغرض تسهيل السيطرة على العباد والبلاد تحت قيادة الجنرال دوماس.[3]

الذي أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية، يسيرها ضباط فرنسيون لهم سلطة مطلقة مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي، ومراقبة تحركات سكان البوادي[4]، وبإنشائها أعطى بيجو نفسا جديدا للاحتلال الشامل، والقضاء على مقومات الشعب الجزائري، فقرر وضع هياكل إدارية جديدة وتم تقسيم المكاتب العربية لإدارة الشؤون الأهلية على مستوى القيادة العسكرية إلى إدارات فرعية بالمقاطعات الثلاث، لكل مقاطعة وحدات من الدرجة الأولى وأخرى ثانوية من درجة ثانية يعمل بها إداريون بكل

[1] عبد القادر سلاماني: **دور المكاتب العربية في توطيد دعائم الاستعمار**، **مجلة البدر**، جامعة بشار، ع3، 2011، ص70.

[2] صالح فركوس: **تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المرحلة الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص 245.

[3] صالح فركس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م** ، مرجع سابق، ص72.

[4] عمار عمورة: نبيل داودة واخرون: مرجع سابق، ص261.

مقاطعة،[1] وعملت على تعميمها لفرض سيطرتها على البلاد حيث أشركت هذه الأخيرة رؤساء القبائل في تسييرها بمحض إرادتهم أو مجبرين على ذلك[2] .

ب.تنظيم المكاتب العربية:

يعد النظام المكتب العربي الركيزة الاساسية للسياسة الفرنسية التي تعتمد على :

الموظفون: عين في كل مكتب عربي موظفون بدرجات محددة، فرئيسه فرنسيا برتبة عقيد متقن اللغة العربية ويعاونه مترجم، وقاضي وجابي الضرائب، كما تولي هذه المكاتب بعض المستعمرين، دون الحاجة لمترجمين وكانت تتلقى التعليمات من الإدارة المركزية في الجزائر، وبدورها تتعامل مع الإدارة المركزية في فرنسا، الخاضعة في شؤونها لوزارة الحربية.[3]

ينظم الموظفين الملحق بكل مكتب "طبيب وترجمان وخوجة، وكاتبين وشاوش وعدد متغير من الساميين ولمخزني وفي سنة 1857بلغ عدد المكاتب العربية، بمقاطعة قسنطينة 18مكتبا وملحقان كما وصل عدد الضباط الموظفين 39ضابط.[4]

يجب على قادة المكتب إيجادة اللغة العربية وملزم بعادات وتقاليد وطبائع الأهالي ويتميزون بنوع من الاستقلالية في التعامل مع الأهالي حتى أصبحوا في نظرة الأهالي بمثابة الحكومة، ورئيس المكتب بمثابة السلطان وبعد توسع المكاتب العربية عملت على تقوية أجهزتها بحيث بلغ سنة 1844 "21" ليصبح "40" مكتبا سنة 1857ثم"49"سنة1870م.[5]

السلم الإداري: قسمت البلاد إلى وحدات إدارية، كل وحدة تشكل دائرة وكل أربع دوائر أو خمسة يكون بها مكتب عربي من الدرجة الأولى وكل دائرة، بها مكتب من الدرجة الثانية،

---

[1] عبد القادر سلاماني: مرجع سابق، ص 71.

[2] عبد الحميد زوزو: **نصوص وثائق في الجزائر 1830-1900م**، الجزائر، 2009، ص 177.

[3] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت، باريس، 1982، ص 50.

[4] صالح فركوس: مرجع سابق، ص73.

[5] جميلة ايعيش: **دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي بالجنوب الشرقي**، نموذج مراسلات بيرو الاغواط غرداية، جامعة الجزائر2، ابو القاسم سعد الله، ص189.

هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وأوامر الجنرال القائد على المقاطعة، وقد استفادت أقاليم الجزائر الثلاثة من مكاتب من الدرجة الأولى والثانية بالقسمات والدوائر، حيث أنشأت بإقليم قسنطينة مكاتب في كل من قالمة، عنابة، سكيكدة، سطيف، باتنة. لقد كان المكتب السياسي يخضع لمراقبة الحاكم العام الذي كان على اتصال مباشر بقادة المقاطعات الذين بدورهم كانوا على اتصال برؤساء الشؤون العربية حيث يأتي وقف سلم إداري وعسكري يتدرج من القاعدة إلى القمة وهكذا يمكن القول أن الإدارة استطاعة في النهاية أن تقضي على نفوذ رؤساء الاهالي[1] .

ثالثا: دور المكاتب العربية في الشرق:

أ. الدور الإداري للمكاتب العربية:

مرت الجزائر خلال الفترة الممتدة من" 1830-1870"بمرحلة تجارب إدارية لثلاث أنظمة تعاقبت على الحكم وهي الملكية من"1830-1848م" الجمهورية الثانية من"1848-1852م" والإمبراطورية من"1852-1870م" فمن خلال الفترة الممتدة من 1848م الى غاية 1870م، كانت الإدارة يحكمها العسكريون حيث قامت بإلغاء قرار[2] 9ديسمبر 1848م الخاص بنظام الأقاليم المختلطة واستبداله بنظام العمالة إلى أراضي عسكرية ومدنية وعينت على كل عمالة ضابط يساعده مكتب عربي، كان ضباط المكاتب يتبعون استراتيجية تقوم على تحطيم وتعطيل نظام وقوانين العمل الجزائري بهدف إقامة نظام جديد خاص بهم يخدم مصالحهم.[3]

كان ضباط المكاتب العربية يتبعون استراتيجية تقوم على تحطيم وتعطيل نظام وقوانين العمل الجزائري بهدف إقامة نظام جديد خاص بهم يخدم مصالحهم، ويسهل عليهم

---

[1] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م** ، مرجع سابق، ص75.

[2] صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية**، مرجع سابق، ص196.

[3] عبد الحفيظ قبالي: النظام **العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسامين في الجزائر المستعمرة 1830-1900م**، أطروحة دكتوره، جامعة 08ماي1945، قالمة، السنة الجامعية, 2019-2020، ص94.

تطبيق سياستهم، قسمت القبائل من طرف ضباط المكاتب العربية إلى مجموعة من القيادات، تضم كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر، على رأس كل قيادة قائد أهلي، ولكل قبيلة شيخ والهدف من هذا التقسيم فتح المجال أمام الإدارة المباشرة لتلك المؤسسة الاستعمارية واستمر هذا التنظيم إلى غاية1851 م.[1]

ب.الدور الاستيطاني للمكاتب العربية في الشرق

نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية بعدة وسائل، حيث أرسى الجنرال نيقريي مجلة عسكرية بالحروش من أجل دراسة البلاد أولا ثم ضمان طرق المواصلات مع البحر، وبناء على طلب الدوق "دومال" صدر مرسوم وزاري في 22 مارس 1844، يعطي لمركز الحروش وجودا فعليا بتخصيص إقليم خصب منه تقدر مساحته ب1600 هكتار، كما تم تأسيس قطع فلاحية بضواحي سكيكدة هيئت للمعمرين مثل ضيعة برانكار" سانت أنطوان" خصصت لها700 هكتار، وقرية فالي أعطيت لها600هكتار، قرب دامريمون.[2]

في20جانفي1845 تم تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب250عائلة أوربية، وفي30جويلية1846صدر مرسوم أنشاء ثلاث مراكز لإيواء المعمرين بضواحي قسنطينة "واد يعقوب-واد قاتز-واد حجر على بعد اربعة أميال من الطريق سكيكدة وفي افريل1847،تم تأسيس قرية" سانت شارل" على بعد 17كلم من مدينة سكيكدة، وخصصت لها مساحة بحوالي 1400هكتار،أنتزعت من قبيلة بني مهانة وإستقر بها 15عائلة سويسرية، كما أنشئت" قرية روبرتفيل و قرية قاسطونفيل التي أخذت من قبيلة كابنة وقبيلة بني مهانة أمام المكان المسمى عند الاهالي" بدير علي"، حيث استقر فيها حوالى600 معمر. [3]

---

[1] خميسة مدور: **الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962**، أطروحة دكتوره، جامعة قسنطينة2، السنة الجامعية، 2017-2018، ص ص،36-37.

[2] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م**، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص101.

[3] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص42.

كما رافق عملية الاستلاء على الأراضي عملية توزيعها على الرأسمالية والشركات ففي افريل،1853أصدرت الحكومة مرسوم يمنح شركة جنيف 20000هكتار، من الأراضي ضواحي سطيف على أن تقوم الشركة، ببناء10قرى استيطانية، وتعمير هذه القرى بالمهاجرين السويسريين في مدة اقصاها10سنوات، ونفذت هذه الشركة بناء 5قرى وهي: عين أرنات، مهوان، بوجيرا، عين مسعود، الأوريسية، واسكنت بها 222معمر.[1]

يعد تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت في22افريل 1963 يعتبر نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر وهذا للنتائج التي ترتبة عنه، والتي مست مختلف الجوانب الحياة اقتصادية، اجتماعية، سياسية للمجتمع الجزائري، والذي يتألف من سبعة فصول يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الفصل الأول: تعتبر القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة.

الفصل الثاني: تتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، تحديد مناطق القبائل، تقسيم الأراضي القبائل بين مختلف دواوير، كل قبيلة في منطقة التل وأراضي فلاحية، مع الاحتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية، تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير.[2]

الفصل الثالث: إصدار لائحة إدارية تشكل تحديد مناطق القبائل، وشروط تقسيمها بين الدواوير، مع ذكر الشروط التي يتم تأسيس الملكية الفردية وإصدار عقود ملكية.

الفصل الرابع والخامس والسادس: تبقي القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع الضرائب، والاحتفاظ بحقوق الدولة في الملكية أراضي البايلك، وإلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة14من قانون 16جوان1851، حول تأسيس الملكية في الجزائر.[3]

---

[1] عماد لبيد: **الاستيطان والوطيد الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية لفلسطين**، إشراف محمد رضا مزوري دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوره، بجامعة الجزائر3، 2011-2010، ص 109.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص133.

[3] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م**، مرجع سابق، ص102.

الفصل السابع: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها 16جوان 1851خاصة فيما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة.

لقد قيل الكثير عن هذا القانون سيناتوس كونسيلت، ووصفه أحد الكتاب الفرنسين بالصرح العظيم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر من خلال تفتيت القبيلة وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية.[1]

استجابت حكومة الإمبراطورية لمطالب الرأسماليين ومنحت في الفترة الممتدة من 1860-1864مساحة50.000هكتار، أخرى، منها34000فيسنة1863منحت160.000 هكتار من غابات المنطقة الواقعة بين سكيكدة وعنابة لـ 30 شخص من أصحاب النفوذ في باريس.[2]

تم استيطان الجبهة الشرقية من الجزائر من خلال التوغل التدريجي في المناطق التالية: سهل عنابة الساحلي، وادي سكيكدة حيث تم إنشاء ميناء "ستورة " 1838، سهول قالمة وجبال مجردة، تم إنشاء قالمة، وواد زناتي، سهول العليا لقسنطينة من خلال إنشاء باتنة في1848 قسديس، لمبيزا ومدر، السهول العليا لسطيف.[3]

كان لضباط المكاتب العربية دور في تشجيع الاستيطان وتشيد القرى الفلاحية، حيث أجبروا الأهالي على ترك أراضيهم طوعا أو كرها ودون أن يأخذوا تعويضات عن ذلك ونتيجة لهذا السلب كانت قبائل كثيرة تثور وتقاوم للمحافظة على أراضيها، كما استاء الأهالي من تزايد الوافدين الأوربيين فقام ضباط المكاتب بتهدئة خواطرهم وإعادة القبائل

---

[1] صالح حيمر: **السياسة العقارية الفرنسية الجزائرية1830-1890**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، باتنة، 2013-2014، ص144

[2] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م**، مرجع سابق، ص 27.

[3] اسية مسيكين وفاطمة بنبري: **حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري،1830-1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016، ص52.

المطرودة من أراضيهم بحماية مصالحهم ومنحها أراضي أخرى، وماهي إلا وعود زائفة. [1]

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين نسبة لكل مئة هكتار
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.88	1.542

ثالثا: الدور العسكري للمكاتب في الشرق:

لقد كان ضباط المكاتب العربية عبارة عن هيئة عسكرية، فقد كانت تقوم ترقيتهم برتب عالية وهم يخضعون إلى الضباط الساميين ، والمكتب العربي بحد ذاته يمثل مركز الشرطة ودار القضاء، وهؤلاء الضباط قد تكونوا في مناصب هامة من خلال السلم الإداري والعسكري ونذكر على سبيل المثال: الجنرال "ديسفوكس" والذي كان في الأصل أحد ضباط المكاتب العربية والنقيب "ماريني"، رئيس مكتب باتنة عام 1845م، والجنرال "أجيرو" الذي كان قائد لكتيبة عسكرية عام 1853م، وهو ضابط سامي أمضى حياته كلها في مقاطعة قسنطينة، أما الملازم نوبل الذي تم انتدابه إلى مكتب سطيف، بتاريخ 03 مارس 1855م، فقد كان الضباط لكتبة عسكرية، والملازم دوساد، أحد ضباط المكاتب[2] العربية شغل منصب

[1] بن داهية عدة: الاستيطان **والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1992م**، ط1، ج1، المؤلفات لنشر والتوزيع، جامعة المسيلة الجزائر،2013، ص 46.

[2] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م**، مرجع سابق، ص29.

رئيس مكتب عنابة، وكذلك كان الضابط دافيد أحد نواب رئيس مكتب سطيف عام 1849م ويمكن القول أن مؤسسة المكاتب العربية في الحقيقة هي هيئة أو مؤسسة عسكرية.[1]

قد أسندت لهذه الهيئة مهام ووظائف مختلفة من أجل تدعيم ركائز الاحتلال ومن بينها تجنيد القوات الأهلية وهو الاستعانة بكل الأساليب والأنماط المحلية من أجل السيطرة، والإخضاع بالاعتماد على العائلات النافذة، وتجنيدها وفق نظام يضمن تقديم خدمات للمحتل، وذلك من خلال تقسيمها إلى فرق [2]:

أ/ القوم: هي القوة الأهلية الغير منتظمة وغير المأجورة براتب ثابت تنتمي إلى القبائل التي أعلنت استسلامها، والتزمت بشروط على دفع الضريبة، وتزويد الاستعمار بقوة العسكرية، وقد استغلت هذه القوة الأهلية الغير منتظمة في فرض هيمنتها على البلاد مدة من الزمن وكان، يطلق عليها أيضا "حرس الوطني" تقوم بتفتيش الأهالي إلى جانب فرنسا.[3]

ب/ فرسان المخزن: القوة الثانية التي استخدمتها فرنسا من أجل الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع وهي القوة التي تشكل العنصر الأساسي للقوة التركية بالجزائر، تمثل مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة، مهمتها التجسس وجمع المعلومات.

ج/ الخيالة: أنشئت من أجل ضمان استمرارية، البريد والاتصال بين المكاتب العربية، ورؤساء الأهالي وتبليغ أوامر السلطة العلياء، والمساهمة في المحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد، وهي قوة غير منتظمة وقد تم بمرسوم وزاري مؤرخ.[4]

---

[1] صالح حيمر: المرجع السابق، ص145.

[2] فاطمة حباش: **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870**، اطروحة دكتورة جامعة وهران،2013-2014، ص 200.

[3] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م** مرجع سابق، ص31.

[4] بن داهية عدة: المرجع السابق، ص 47

د/ الصباحية: تستمد جذورها من التنظيم العسكري التركي بالجزائر، لكن تختلف عن الفترة الاستعمارية، وقد بلغ عددها 1848ب160صباحيا ثم عام1849حوالى 200ثم بدأ العدد يتنازل سنة1850الى170صبايحيا، ولعل ذلك راجع لصعوبة المالية، ومن مهامها تبليغ أوامر المكاتب العربية واطلاعهم على الوضع.[1]

[1] عبد القادر سلاماني: دور **المكاتب العربية في توطيد دعائم الاستعمار**، **مجلة البدر**، ع3، جامعة بشار، 2011، ص 70.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التقسيم الإداري للشرق الجزائر

1914/1870

المبحث الأول: الهيكل الإداري للشرق الجزائر

أولا: الحاكم العام في الجزائر

ثانيا: العمالات الثلاثة في الجزائر

ثالثا: إنشاء البلديات في الجزائري

المبحث الأول: الهيكل الإداري في الجزائر.

لقد قامت إدارة الاحتلال، إلى وضع لبنات أساسية لتسيير المناطق التي يتواجد بها المستوطنون والأهالي المسلمين على شكل وحدات إدارية وسياسية تتميز ببعض الخصوصيات، وقامت أيضا بوضع آليات إدارية لتسير الدوائر والمناطق الاستيطانية بواسطة المكاتب العربية منذ الاحتلال، واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية الإطاحة بالإمبراطورية الثانية ومجيء الجمهورية الثالثة، التي كانت تخضع إلى اللوبي الاستيطاني، حيث أرغم الحكومة الفرنسية على نقل التسيير البلدي الفرنسي إلى الجزائر من خلال:

أولا: الحاكم العام:

هو موظف مدني كبير يعينه مجلس الوزراء، ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من الوزارة الحربية وينفذ أوامره كما كان الحال قبل 1871 خلال الحكم العسكري، والحاكم العام كان يساعده مجلس الحكومة ومجالس مالية، وكانت مهمة هذه المجالس استشارية لا تشريعية، ويمثل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة وصل بينهما وبين الحكومة الفرنسية يساعده مجلس استشاري مكون من عشرة أعضاء [1].

كما يختص بترتيب المصالح العامة وتنظيمها باستثناء مصالح القضاء والتعليم وذلك، نظرا لتبعيتها مباشرة لوزارة العدل في فرنسا، كما فوض الحاكم سلطات " الضبط الإداري " فكان له الحق في إصلاح اللوائح المختلفة بالمحافظة على النظام العام، مهمته الأساسية هي السيطرة على البلد وحكم سكانه والانشغال بالسلم وبالحرب وتلبية احتياجات الجيش وتوزيع، السكان الأوروبيين والأهالي على الأرض، بإمكان الحاكم العام أن يعطي دفعا عام للإدارة لكن من الصعب عليه متابعة إجراءاتها وتنسيقها. [2]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: مرجع نفسه، ص 16.

[2] حليمي علي: **التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس "1870-1919م**، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2015، ص 13.

إن تطبيق النظام المدني سيسجل بالنسبة للجزائر بداية سياسة الإدماج التي طالب بها المستوطنون والتي حاولت الإمبراطورية الثانية تطبيقها قبل ذلك دون نجاح، وتوج ذلك النظام بتعيين حكام مدنيين لإدارة الجزائر.[1]

أ. الحاكم العام دوقيدون Degueydon :

كان الأميرال دوقيدون **Degueydon** أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته، العسكرية حيث قام بوضع مشروع قانون بلدي، يقترح وضع نظام خاص للأجزاء الترابية، التي لا تحتوي على عدد من السكان الأوروبيين لتسييرها وفق مقتضيات القانون العام، حيث حرص على طمأنة الأوروبيين بقوله:"فور بلوغ عدد السكان الاوروبيين في منطقة ما، مائة ناخب على الأقل فسوف تنشأ فيها بلدية مكتملة الوظائف، ثم استدرك المشروع ذلك حيث احتفظ المسلمون بحقهم في التمثيل ولكن من طرف أعيان يتم إخبارهم بطريقة إدارية.[2]

هذا المشروع لم يبدع شيئا جديدا عدا تكرار التمييز الموجود بين البلديات المختلطة والبلديات المكتملة الوظائف مع وضع قيود جديدة لهذه الأخيرة. وتميز المشروع كونه وضع بعض الحواجز ضد المد الجارف الرامي إلى إلحاق الدواوير بالبلديات حيث أدخل دوقيدون بعض التصحيحات على مشروعه في نهاية سنة 1871 فأثرى مقترحه الجديد، الذي أطلق عليه اسم المشروع قانون يحدد سير الإدارة العامة فهو يرى أن البلدية المكتملة الوظائف يجب أن تضم مائة ساكن على الأقل[3].

تضم البلدية المختلطة 250 ساكن فرنسي مع عدد أقصاه 500 ساكن من الأهالي الرعايا الفرنسيين، أما بلديات الاهالي أي التي يمثل فيها الأوروبيين أقل، فسيتولى تسيير

---

[1] نادية زروق: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 52.

[2] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989م) ج1**، دار المعرفة، الجزائر ،2006، ص 227.

[3] حلمي علي: المرجع السابق، ص14.

شؤونها محافظ مدني أو قائد عسكري لم تتوقف مقترحات هذا المشروع مع مطالب المستوطنين حيث لم تجد الحكومة ولا المجلس التشريعي ضرورة التعجيل بطرحه [1].

حيث عرف الحاكم العام فكرة تمثلت في تشكيل وحدات إقليمية أصغر من المقاطعات والدوائر ويعين على رأسها ضابط في المكتب العربي مع احداث تغيير في تسمية المؤسسات[2] .

صرح دي غيدون بأن العنصر الفرنسي مجبر أن يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد، كما صرح " المهم في هذه التدابير الراديكالية الجديدة هي كونها ستشمل نهائيا قوى التنظيم العربية التقليدية مما يفسح المجال لتحرر الخماسة بصفة تدريجية.[3]

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية وأحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي وحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم، كما ساعدهم ووقف إلى جانبهم الأميرال دي غيدون والذي وسع المنطقة المدنية إلى 31250 كلم^2.[4]

ب. الحاكم العام شانزي (Chanzy))1873- 1879):

لم يكن" شانزي" المعين من طرف ماكماهون متحمسا إلى أبعد حد للاندماج وهو الذي لم يتكلم عن ميوله للإدارة العسكرية وكانت عباراته الجوهرية تلخص استثناءه في الإدارة الجزائرية المبادرة من الجزائر والقرار من باريس، وتحت ضغط الكولون بإيعاز من الحكومة كان مجبرا على إتمام مشاريع سلفة في اللامركزية.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون: **الجزائر المسلمون وفرنسا (1870-1919 م)**، ج1، تر: مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 271 -227.

[2] شارل روبير أجيرون: مرجع السابق، ص274.

[3] نادية زروق: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م** مرجع سابق، ص ص 52-53.

[4] يحي بوعزيز: **السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص28.

[5]روبير أجيرون: مرجع سابق، ص 251.

كانت رغبة شانزي(**Chanzy**) العودة إلى النمط التقليدي السابق الذي يحصر ممارسة السلطة في منطقتين متميزتين: مدنية وعسكرية ثم التصدي لإعادة تنظيم الإدارة المدنية جذريا ومن غير حاجة إلى تدخل العسكر شرع إثر 1874 إلى توسيع المناطق المدنية تدريجيا ولكن بوتيرة سريعة واستمر في انتهاج تلك السياسة طيلة عهدته.[1]

في ديسمبر 1873 أعلن الحاكم العام أمام أعضاء المجلس الأعلى بأنه سيكفل للبلديات سيرا عاديا، وذلك بتكميليها عن طريق إلحاق بعض دواوير الأهالي بها، ولقد وفى الحاكم العام بوعده حيث تمت ترقية بعض المراكز الأوروبية إلى بلديات واستجاب لمطالب المتحمسين لإلحاق الدواوير بالبلديات فمنهم من حرموا منذ 1868، وحقق لهم ما أصر الحكام عليه.[2]

دفع ببعض النواب الجزائريين سنة 1874 إلى المطالبة بأن توكل إدارة البلديات المختلطة إلى رؤساء البلديات الموجودين في المراكز المجاورة. يرى شانزي أن مجال البلديات المختلطة محدود جدا في المقابل فإن مجال البلدية القطاعية واسع أكثر من اللازم حيث شرع في إنشاء بلديات مختلطة واسعة جدا وهي دوائر إقليمية سابقة وتأسيس مجمعات دواوير جديدة وضعت تحت السلطة المدنية وابتداء من 1874 تم انشاء عشر بلديات مختلطة وفي 1875 أنشئت ست بلديات مختلطة.[3]

أنشئت 16 بلدية مختلطة و28 بلدية أهلية في مناطق الحكم العسكري في الفترة الممتدة بين سنتي 1873و 1879 ولم تكن تمثل أمرا مستحدثا، الواقع إن إدارة المكاتب العربية استمرت في تولي أمور هذه البلديات لأن اطرها الإدارية لم تكن مشكلة سوى من ضباط شؤون الأهالي كما تم الاحتفاظ بالسلم القيادي الذي كان سائدا في المكاتب العربية.[4]

---

[1] نادية زروق: مرجع سابق، ص53.

[2] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق، ص ص 281-287.

[3] شارل أجيرون روبير: مرجع نفسه، ص ص 287-292.

[4] يحي بوعزيز: **السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، مرجع سابق، ص29.

أخذ التسيير الإداري للأهالي منعطفا حاسما خلال عهدة الحاكم العام" شانزي" سالكا الوجهة التي كان يطمح لهاا أنصار النظام المدني منذ مدة، حيث زاد من عدد البلديات الكاملة إلى 179 بلدية عام 1879، ووسع من المنطقة المدنية وأوصلها إلى 48650 هكتار وبنى 1236 قرية استيطانية.[1]

أنشأ "شانزي" عددا من البلديات المختلطة ذات مساحات كبيرة في المناطق العسكرية وإرضاء للكولون وضعت هذه البلديات تحت إدارة مدنية، بحيث ضم في 1874 حول 161 دوار إلى عشر بلديات مختلطة وألغى نظام الجماعة في كثير من المناطق والغريب أن الكولون كانوا ناقمين على الحاكم العام شانزي واعتبروه معرقلا لنشاطهم السياسي وقد اتهمه النواب في البرلمان بإساءة تطبيق قانون 1873، لأنه حاول احترام الملكية العائلية أو التقليدية. [2]

ج.عهدة الحاكم العام (Albert Grévy1879- 1881):

بعد أن حددت مهام ألبير غريفي**(Albert Grévy)** كحاكم عام، بادر بإعلان في 28 أفريل 1879بأن ساعة الإستجابة للمطالب الجزائرية المشروعة قد حانت وبأنه يرغب في إقامة نظام مدني يجعل الفرنسيين العاديين يشعرون أنهم في بلدهم، تم توسيع المناطق المدنية بواسطة قرارات ومراسيم 25أوت 1880فبلغت مساحتها أزيد من مليوني هكتار ومن المؤكد أن 14 بلدية مختلطة قد أنشئت في نهاية سنة 1880 وأثناء سنة 1881 بقطع النظر عن 05 حالات إلغاء أو إدماج، بينما تمت ترقية 12 فرع بلدي إلى بلديات مكتملة الوظائف.[3]

---

[1] يحي بوعزيز: **السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، ، مرجع سابق، ص –ص 28-29.

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية، ج1**، مرجع سابق، ص 436.

[3] نادية زروقي: مرجع سابق، ص53.

في سنة 1881 كانت مناطق الحكم المدني موزعة بين 196 بلدية مكتملة الوظائف و77 بلدية مختلطة، وكانت البلدية المختلطة تبدو في شكل دائرة إدارية[1] ،حيث عمل ألبيرغريفي على إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية واخضع منطقة التل، وفي عام 1881 وصل عدد البلديات إلى 169 بلدية المكتملة الوظائف وإلى 209 عام 1884.[2]

كان ألبيرغريفي[3] ما بين مارس 1879 ونوفمبر 1881 هو الحاكم المدني الوحيد الذي عمل على ضم المناطق التلية كلها للنظام المدني، وقد اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر " الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج" منح الحكم للأوروبيين في الجزائر.[4]

هكذا أصبح دوره شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر، ويتابع الاستيطان والشرطة والعدالة والتعليم الخاص بالمسلمين، أصبح الحاكم العام ألبير غريفي مجرد همزة وصل وبهذا ازدادت سلطة وقوة الكولون الذين طالبو بإطلاق اليد في الجزائر وبقيت الأوضاع هكذا إلى غاية 31 ديسمبر 1896 حيث أعيدت الصلاحيات للحاكم العام وقد عبر عن هذا الوضع جول فيري في تقريره سنة1892.[5]

ثانيا: العمالات:

---

[1] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق، ص ص 301-306.

[2] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، مرجع سابق، ص 29.

[3] ألبرت جيفري: حاكم عام للجزائر ما بين 1879-1881، وهو أخ رئيس الجمهورية الفرنسية، كان نائب لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[4] حياة سيدي صالح: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين1871-1885م**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، 2011، الجزائر، ص 82.

[5] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 178.

اعتمدت فرنسا تنظيما إداريا خاصا بالجزائر من أجل فرض السيطرة على مختلف المناطق الجزائرية بحيث قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات و هي: الجزائر، وهران، قسنطينة وسعت لإدماجها تدريجيا بفرنسا لتصبح ثلاث مقاطعات فرنسية و على رأس كل منها عامل أوروبي يعينه وزير الداخلية بفرنسا ،و تحت إمرة الحاكم العام و يساعد والي عمومي منتخب من الفرنسيين ضم إليه عدد من الجزائريين في أواخر القرن 19م، ولم يزيدوا عن ستة أعضاء في كل مجلس، إضافة أن لكل منها ذاتية قانونية و إدارية و لها مجلس العمالة الخاص بها إضافة إلى ميزانيتها و قسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها والي و قسمت الدوائر إلى بلديات و ابتداء من 09 ديسمبر 1840قررت الحكومة الفرنسية تطبيق مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية خاص بالنظام السياسي و الإداري[1].

استجابة فرنسا لرغبات المعمرين بالجزائر، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 1962 تم إلغاء نظام المقاطعات الإدارية واستبدالها بنظام العمالات، وإنشاء نظام العمالة الذي يخضع لسلطة وزير الحربية كما أن علاقته مع الحاكم العام غير واضحة[2].

بالنسبة للتنظيم الإداري في كل عمالة بالجزائر حيث يوجد بكل عمالة إدارية مجلس يتكون من رئيس العمالة و 03 أعضاء يشاركونه في تنظيم و دراسة القرارات التي ينبغي اتخاذها سواء في المجال الاقتصادي و العمران ،و باختصار فإن هاذا المجلس للعمالة هو المسؤول في أملاك الحكومة و الشؤون الإدارية في العمالة، كما كان يوجد مجلس آخر منتخب هو المجلس العام الذي يعتبر بمثابة برلمان صغير للمعمرين على مستوى العمالة ، و الشيء المهم بالنسبة لهذا المجلس أن سلطاته تمتد من المناطق التابعة للمدنيين إلى المناطق التابعة للسلطة العسكرية.[3]

---

[1] رابح لونيسي وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص 78.

[2] أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1984، ص 252.

[3] عمار بحوش: مرجع سابق، ص-ص 132-133.

فموجب 24 أكتوبر 1870 تحولت العمالات السابقة إلى مقاطعات تشكل من أراضي مدنية تدار مباشرة من والى أراضي تدار من قبل ضابط سامي يخضع لسلطة الوالي وقد جرى تقليص مساحة أراضي القيادة تدريجيا إلى غاية الغائها نهائيا.[1]

وفيما يتعلق بالتمثيل النيابي للمقاطعات الجزائرية في البرلمان الفرنسي فقد نص القانون 1881 إلى تعديلات على لائحة الدوائر الانتخابية أصبحت المقاطعات الجزائرية الثلاث مدعوة لأن تنتخب عن كل واحدة منها اثنين وبهذا أصبح للمستوطنين من يمثلهم بصفة رسمية في المؤسسة البرلمانية النافذة في فرنسا ويدافع عن مصالحهم.[2]

ثالثا: البلديات:

أدى إحلال النظام المدني وتوسع المناطق المدنية إلى ظهور شكل جديد للبلدية وهي البلدية المختلطة في الأراضي المدنية وبهذا أصبح التنظيم البلدي في الجزائر مشكلا من أربع أنواع من البلديات نوعين من المناطق المدنية وهي بلديات كاملة الصلاحيات، وبلدية مختلطة ونوعان من المناطق العسكرية منها بلديات مختلطة عسكرية وأخرى أهلية:[3]

أ. البلديات الكاملة الصلاحية:

عبارة عن مراكز أوروبية تشبه في نظامها الإداري البلديات في فرنسا، يترأسها رئيس البلدية، وهو فرنسي، و مجالسها البلدية تتكون من أعضاء فرنسيين و أعضاء من الجزائريين المسلمين الذين يعين من بينهم الحاكم العام نائب المسلمين،[4]تتميز بكثافة أوروبية معتبرة على رأس كل منها مستوطن منتخب من طرف الأوربيين ، و يساعده مجلس بلدي يضم في عضويته بعض الجزائريين فقط ،ووفقا لمرسوم أفريل1884 الذي حدد عدد الجزائريين،

---

[1] رابح لونيسي وآخرون: مرجع سابق، ص79.

[2] صالح فركوس: **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري**، مشروع بحث، جامعة 8ماي 1945م، قالمة،2010، ص- ص 22-23.

[3] علي حليمي: مرجع سابق، ص35.

[4] نادية زروق: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م**، مرجع سابق، ص64.

وصدر أساسا ليقلص من تمثيل المسلمين فبمقابل ارتفاع المستشارين الفرنسيين من 16 إلى 36 ،انخفض عدد المسلمين من 8 إلى 6 كما لم يكن لهم الحق في المشاركة في انتخاب رئيس البلدية و ناخبه .[1]

فارتفاع عدد المسلمين به يفسر اتساع مساحتها بإلحاق الدواوير المجاورة لها خاصة البلديات ذات المدخول المحدود، لأن إلحاق الدوار الجديد ببلدية ما سيلحق بها؛ مع أراضيه وغاباته وكذا الكثافة السكانية الواعدة بضرائب إضافية،[2] وبهذا فقد مثلت هذه البلديات صورة تامة عن الاستعمار وإلغاء صريح للوجود الإداري الجزائري رغم قلتهم، حيث كان 174000 مستوطن مقابل 3790000 جزائري، شهد عدد البلديات كاملة الصلاحية تزايد منذ 1873 حيث بلغت نسبتها 42 بالمئة من السكان.[3]

وخلال سنة 1881 وصل عددها إلى 196 بلدية وفي سنة 1891 وصل إلى 249 بلدية، شغلت مساحة 28550 كلم^2، وبلغت سنة 1900 حوالي261 بلدية يمول ميزانيتها الأهالي والفقراء الذين لا يستفدون إطلاقا من خدماتها [4]، وقد شهد الشرق الجزائري خاصة مناطق سطيف قسنطينة وعنابة وسكيكدة وقالمة تنظيما إداريا خاصا في ظل الاستعمار الفرنسي حيث منح كامل الصلاحيات للبلديات التي يهيمن عليها المستوطنون الأوربيون، الذين يتمتعون باستقلال الإداري.[5]

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، ج2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم الصحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 43.

[2] أجيرون شارل روبير: مرجع سابق، ص284.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930م)، ج2**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص 26.

[4] يحي بوعزيز: **السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، مرجع سابق، ص28.

[5] صالح فركوس: **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص158.

من بين البلديات كاملة الصلاحيات نذكر كل من دائرة قسنطينة التي تعد من أقدم البلديات في الشرق تأسست، في 1854م إضافة إلى كل من سكيكدة قالمة التي تشكلت بموجب مرسوم 1875/8/27م، كما تشمل بلديات كامل الصلاحيات كل من: قالمة، كلوزل" عين حساينية" ، بوعاتي محمود، قلعة بوصبع، هليوبوليس، مليسمون" بلخير"،سوق أهراس، ميلة وكذلك بلديات سطيف والهضاب العليا، ظهرت سنة1870م تظم كل من العلمة، عين ولمان، بوقاعة، عين عباسة، الاوريسية، كما عرفة منطقة البرج بلدية كاملة الصلاحيات في 1870/09/3، إضافة إلى منطقة عنابة "بونة" التي تضم بلديات كاملة الصلاحيات في كل من الطارف والحجار وغيرها من بلديات كاملة الصلاحيات التي تأسست أو أنشئت بين سنة 1870-1885م.[1]

وجد المعمرون في هذه البلديات ما يكفل لهم السيطرة ويصون مصالحهم ويرجح الكفة لصالحهم، وفي فترة 1870-1895 أنشأت 153 بلدية كاملة الصلاحية كانت أصلا مراكز استيطانية وألحقت بها دواوير ضمانا للتوازن المالي منها في الجهة الشرقية من البلاد 90 مركز تحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات [2].

ب. البلديات المختلطة:

عبارة عن تجمعات من الأقاليم ومراكز الاستيطان ومن الدواوير والقبائل كل واحدة تشكل دائرة سياسية وإدارية، وأن قلة الفرنسيين فيها منعه من التمتع بالحقوق الممنوحة للبلديات كاملة الصلاحيات[3].

---

[1] كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1817-1954م**، دار الأحلام للنشر، 2025، ص35.

[2] صالح فركوس: **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري** مرجع سابق، ص160.

[3] نادية زروق: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م**، مرجع سابق، ص68.

وزع السكان الجزائريون على أقسام ودواوير ولكل دوار جماعة وأعضائها جزائريون يعينون من السلطات الفرنسية، الرئيس والقائد والشيخ يحمل الاسم الرسمي نائب الاهالي اللجنة البلدية التي تتشكل من العسكريين و القياد ولكن من المسلمين والكولون الفرنسيون الأوروبيين، هذا التجمع لعنصرين في اللجنة هو الذي منح اسم مختلط [1].

تعتبر البلدية المختلطة كتنظيم بلدي فريد من نوعه يضم مجموعة من الدواوير ومن البلديات الأوروبية ويتوفر على مجلس بلدي وعدد من النواب الفرنسيين المنتخبين وعدد من الموظفين المسلمين المعينين، وينطوي أولئك تحت سلطة محافظ البلدية، ومنذ ذلك صار من الصعب التمييز بين مستلزمات التسيير الإداري لشؤون المسلمين وبين المواقف الشخصية للمحافظين أو القياد النافذين في البلديات المختلطة [2].

لقد أنشأت البلديات المختلطة بمرسوم 24 نوفمبر و10 ديسمبر 1871، حيث تتميز بشساعة مساحتها الترابية كما يرتدي موظفوها بدلة عسكرية إذ تعبر عن استمرارية المكاتب العربية رغم ظهورها بتنظيمات وتشريعات جديدة.[3]

لكي تعطي البلدية ثمارها من حيث التسيير تتم عملية اختيار الإداريين و توظيفهم وفق المرسوم و القرارات الخاصة بالبلديات المختلطة و عند إصدار قرار 24 ديسمبر 1875 حيث نص على تسمية جديدة ، و ترتيب في الوظيفة و اعتماد على الكفاءات الإدارية و تكليفهم كنواب عمال العمالات لإدارة البلديات المختلطة إلا أنه هذا التوجيه أحدث تدهور في الميزانية مما جعل الحاكم العام في نوفمبر 1878 م إعفاء نواب العمالات من مسؤوليات البلديات المختلطة و استبدالها بمسؤولية مراقبة البلديات الواقعة في دوائرهم حيث

[1] نادية زروق: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م**، مرجع سابق، ص68

[2] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 10.

[3]. حليمي على: مرجع سابق، ص36

أنجزت على هذا النمط الإداري الجديد وقوع بعض التجاوزات في البلديات المختلطة نظرا لهذا التغيير. [1]

لقد توسعت هذه البلديات وشملت أغلب المناطق الشمالية بالجزائر، واستطاعت فرض سلطتها على ثلثي سكان المسلمين، ووصل عدد البلديات المختلطة سنة 1879 إلى 44 بلدية ولتبلغ 77 بلدية سنة 1881 ثم عرفت تراجعا فيما أصبحت 72 بلدية سنة 1881.[2]

وصل عددها عام 1900 إلى 73 بلدية في المنطقة المدنية و06 في المنطقة العسكرية يتولاها ضباط عسكريون بلباس مدني في المناطق المدنية وعليه إن التنظيم البلدي هذا، كان يعني الأوروبيين ولا يعني أبدا الجزائريين، وهكذا أن البلدية لا علاقة لها بمفهوم البلدية إلا بالاسم، حيث وضعت الإدارة الاستعمارية أغلبية السكان الجزائريين في سجن إداري كبير هو "البلدية المختلطة" [3]

لقد عرف إقليم البرج الذي انتقل من دائرة عسكرية إلى بلدية كاملة الصلاحيات في 1870/09/13 ثم تحولت مقاطعة البرج إلى بلدية مختلطة بتاريخ 1874/11/13 وقد ضمت ستة مناطق إدارية وهي: [4]عين تاغروت، والذي تحول إلى قرية استيطان أوربية، حيث كان عدد المعمرين سنة1892ب177 بينما السكان الأهالي عددهم 3940نسمة والثانية عين تاغرورت مع فرقة سدراته، والشويحة، والثالثة سيدي مبارك، وبئر عيسى، والرابعة العناصر، مع قمور وتاسرة، والخامسة دوار صنادة، والسادسة دوار مجانة وعين السلطان، التي تعد من أهم المناطق الإدارية التي عرفتها مقاطعة البرج المختلطة.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2**، مرجع سابق، ص26.

[2] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص29.

[3] ولد النبية كريم: **الإنتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، مجلة المصادر**، ع09، 2004، ص-ص 167-189.

[4] **عين تاغرورت:** منطقة تقع في برج بوعريريج في الستينيات من القرن التاسع عشر تنتمي إلى دائرة سطيف عمالة قسنطينة، أنظر: سمير بن سعدي المرجع السابق

[5] كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1817-1954م**، مرجع سابق، ص36.

في7مارس 1881م وبقرار حكومي ضمت مناطق الرابطة، والمكارطة والزقر والقصر وغيلاسة، والزمالة[1] إلى بلدية البرج وتم إلغاء بلدية الأهالي لبرج بوعريريج، وفي 1 أفريل 1881، و1جانفي1885م ضمت مناطق دوار الغرازلة، وعين زادة إلى بلدية البرج المختلطة، وفي 22 مارس 1890 تم وضع تسمية جديدة لإقليم برج بوعريريج باسم بلدية المعاضيد المختلطة.[2]

لقد ضمت المناطق التالية: دوار زقر والرابطة والزمالة وغيلاسة و الغرازلة ، وواد القصب، والقصور، والرابطة، والمكارطة، وسيدي مبارك، بيرقصدعلي، وتاقلعيت، وعين الترك أي 11دوار، يضاف إلى هذه الدواوير مركز الاستيطان التسعة التي كونتها فرنسا وهي :سيدي مبارك، وقالبوا، وسيريز، ولوكورب، وبرج لغدير، وماك دونالد، ودافوست ،ولا باربيني، لافوازيه، وأصبحت مساحة بلدية المعاضيد المختلطة بمساحة تقدر:192.590هكتار،إلى غاية تحولها إلى اسم بلدية المعاضيد المختلطة في 22مارس1890بينما بقي مركز ادارتها مدينة برج بوعريريج إلا أن تسمية البلدية بقيت باسم المعاضيد وشملت، 11دوار وهي: المعاضيد، سيدي مبارك لمكارطة، الرابطة، القصور، زغر، الزمالة، غيلاسة، تقلعيت، عين الترك.التي عرفتها منطقة لمعاضيد المختلفة.[3]

غير أن بلدية المعاضيد لم تكن سوى مكتب عربي قبل أن يتحول إلى محافظة مدينة ثم بلدية مختلطة ضمن مقاطعة قسنطينة إلى غاية الإصلاح الإداري لسنة1957م، وفي سنة 1880/12/1م تم تأسيس بلدية البيبان المختلطة وضمت إليها أعراش زمورة[4] ، وبني

---

[1] **الزمالة:** جزء تابع لقبيلة وقيادة واد القصب بلدية أهلية، فضاء دائرة برج بوعريريج، ملحقة سطيف عدد السكان الأصلي 1.797 نسمة، انظر: F. ACCARDO: Ibid pr01 p196.

[2] كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1817-1954م**، مرجع سابق، ص37.

[3] كمال بيرم: مرجع نفسه، ص38.

[4] **زمورة:** قبيلة التنظيم الحالي تتكزن من الدواوير البلدية لزمورة الملحق بالبلدية المختلطة لبرج بوعريربيج مقاطعة سطيف وتسامرت القادمين من قبيلة زمورة القديمة تقع، على بعد 21 كلم شمال برج بوعريريج بلدية أهلية قضاء دائرة البرج ملحق سطيف عدد سكانها 4.655 نسمة، انظر: F. ACCARDO: Ibid pr01 p196.

يعدل، وأولاد محمد، والجبايلية، والموسام، ثم في 1881/3/7 تم إلحاق الدريعات وملوزة وبني يلمان، وأولاد داود، إلى ملحق المسيلة العسكري.[1]

وضمت إلى بلدية البيبان المجاورة للبرج المناطق التالية: أولاد علي، وأولاد زطريف وأولاد الطيار، وأولاد سيدي إبراهيم، والمنصورة، وضمت إلى بلدية البرج كل من دوار القصور، وزقر والمكارطة الرابطة وغيلاسة والزمالة، وكان متصرف بلدية البرج أنداك السيد أوبتي **oppetit** ومتصرف البيبان السيد بوتات، وفي 1873 تكونت بلدية عين تاغروت ثم انتقلت في 1880/12/27إلى بلدية عين تاغروت الكاملة الصلاحيات بمساحة 13497هكتار، كما تأسس مركز الاستيطان لبير قاصد على في 1873 بمساحة 3150هكتار[2].

أما البلدية المختلطة تجمع مناطق مختلفة هي المراكز الاستيطانية وكذلك الدواوير، تشكلت بأمر من الحاكم العام كإقليم إداري وسياسي في منطقة سكيكدة، التي كانت إحدى دوائر عمالة قسنطينة، تضم بلدتين مختلطتين الأولى، بلدة القل المختلطة، والثانية بلدة جومابس المختلطة، بالإضافة إلى عدد كبير من البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، كانت في الأصل مركز استيطانية، داخل البلدتين المختلطتين.[3]

بلدية جومابس المختلطة، هي من البلديات المختلطة الأولى التي ظهرت سنة 1868 في المناطق العسكرية، كان عددها 17 لكن أعيد تنظيمها بظهور الجمهورية الثالثة، وتأسست رسميا بتاريخ23سبتمبر1874م، أما بلدية القل المختلطة مساحتها 163859هكتار تضم 21 دوارا وحوالي 7 مراكز استيطانية منها عزابة، زيتونة...كما بلغ عدد سكانها ب63537 نسمة سنة1932 منهم 62956 جزائري، و601 فرنسي أي بنسبة 99.08 بالمئة للجزائريين، مقابل 0.94 بالمئة للفرنسيين، علما أن بلدية القل كانت تتكون من عدة

[1] روبير أجيرون: مرجع سابق، 12.

[2] كمال بيرم: مرجع سابق، ص39.

[3] ولد النبية كريم: **البلديات المختلطة في منطقة سكيكدة**، من فعاليات الملتقى الوطني الثالث، 26-27-2005.

مراكز استيطانية تحولت إلى بلدية كاملة الصلاحيات ولم يبقى منها إلا القليل علما أن تأسيس كل هذه المراكز كان على حساب أراضي الدواوير ، أما عن دواوير بلدية القل المختلطة فعددها، يتجاوز العشرون يرجع تأسيسها إلى عهد نابليون الثالث الذي أصدر السيناتوس كونسلت22أفريل 1863.[1]

كما عرفت منطقة سطيف بلديات مختلطة، تتمثل في بلدية تاقيطونت المختلطة وهي نوع من التنظيم الإداري استحدثته الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر حيث كان يمثل السلطة العليا في البلدية المختلطة موظف باسم المتصرف الإداري، والذي كان يعرف عند السكان بالخليفة أو الحاكم.[2]

وكانت بلدية تاقيطونت المختلطة تعد ثاني أكبر بلدية مختلطة، في الجزائر بعد بلدية فليب فيل "سكيكدة" حاليا حيث كانت تضم عدد كبير من الدواوير "جمع دوار" وهي : قلعون، بني فلكان، منتانو، عموشة، تيزي بشار، عرباون، جرمونة، الدهامشة، ثنية الطين، أولاد على بن ناصر، بابور، سرج الغول، القرقور، بني مرعي، أولاد صالح، ويحدها بلدية جيجل المختلطة، وبلدية فج مزالة المختلطة(فرجيوة)، بلدية القرقور المختلطة، بلدية واد المرسى المختلطة، وبلدية العلمة المختلطة، بلدية الأوريسية كاملة الصلاحيات، بلدية عين عباسة كاملة الصلاحيات، ويمتد إقليمها من الشرق إلى الغرب بمسافة 55كلم ومن الشمال إلى الجنوب بمسافة 28كلم كما تم نقل مقر لبدية تاقيطونت المختلطة، من تاقيطونت في تيزي نيشار إلى القرية الاستعمارية "بير يقوفيل "العين الكبيرة سنة 1901، وأصبحت تابعة

[1] سيد أحمد بن نعمان: **انتفاضة ومجازر 8ماي 1945م في منطقة سطيف**، بلدية تاقيطونت المختلطة، محاولة في التاريخ المحلي، **مجلة الوحات للبحوث والدراسات** مج8، ع2، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015، ص 904.

[2] سيد أحمد بن نعمان: المرجع نفسه، ص207-208

إداريا إلى دائرة سطيف بعد أن كانت تابعة لدائرة بجاية، وقد تعاقب على تسير شؤونها خلال الحرب العالمية الثانية، المتصرفون الإداريون" بواسان مارسل".[1]

ج. **البلدية الأهلية:**

يديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية وتحول كثير منها إلى بلديات مختلطة بعد استقرار بعض العناصر الأوروبية فيها، وبلغ عددها 12 بلدية عام 1900.

لقد عرفت هذه البلديات مساومات السلطة المدنية في كل التراب الجزائري، وهي التحركات التي رفضها العسكريون وفي مناطق الحكم العسكري بوهران تم إنشاء تسع بلديات في 21 أكتوبر 1875، نفس الشيء حدث في قطاع الجزائر، أثناء إنشاء بلدية البرواقية المختلطة حيث أخذت الإدارة ستة دواوير من قبيلة الحسين بن علي[2].

نجد بين سنتي 1873– 1879 ستة عشر بلدية مختلطة مقابل 28 بلدية أهلية، و في 1872 كان الإقليم العسكري يحوي 17 بلدية مختلطة و أهلية،[3] و إن استمرت المكاتب العربية في تولي أمر هذه البلديات إلا أن مكاتبهم بدأت تتلاشى حيث بقي منها سنة 1879 ثلاث مكاتب قطاعية و عشر مكاتب في المقاطعات الفرعية و خمسة وعشرون مكتب دائرة وتسع مكاتب فرعية أي مجموع 47 مكتب، ثم تناقص عددها ليصل إلى 30 في أكتوبر 1881، و بالتالي فالنظام المدني أدى إلى إلغاء القيادات الأهلية و تعويضها بموظفين إداريين ومدنيين فالفرنسيون فيها هم رجال السلطة العسكرية.[4]

---

[1] لخضر بوطبة: **بلدية تاقيطونت المختلطة من خلال وثائق أرشيف إكس أون بروفانس** بفرنسا، دار الباحث، ط1، سنة 2024، ص 9.

[2] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص29.

[3] روبير أجيرون: مرجع سابق، ص298.

[4] نادية زروق: مرجع سابق، ص72

والمسلمون هم أعوان تلك السلطة من قياد وغيرهم فهذه البلديات توجد في بلاد الجنوب العسكري ولا ينتخب السكان أحدا فيها، وكانت مصالح الأهالي مهملة تماما بل كانوا معرضين للسلب والنهب من كل طرف، ولم يكن المجلس البلدي يطالب الدواوير المرتبطة بالبلديات الأهلية بشيء غير دفع الأموال لأن البلديات الأوروبية لم تكن تستطع ضبط ميزانيتها إلا بفضل الموارد التي تجنيها من الأهالي ومن هنا كانت البلديات تلجأ إلى بيع الأراضي التابعة للدواوير ناهيك عن فرض الضرائب الثقيلة والرسوم الغير قانونية.[1]

وفي حقيقة الأمر، عرفت هذه البلديات مساومات السلطة المدنية وفي مناطق الحكم العسكري بوهران تم إنشاء تسع بلديات في 21 أكتوبر 1875 وكان الإقليم العسكري يحتوي على 17 بلدية مختلطة وأهلية بمساحة إجمالية تقدر ب 35.028.491 كم وبدون حساب مساحة أراضي قبائل الجنوب بتعداد سكاني يقدر ب 5096 أوروبي ومستوطن[2].

[1] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 275.

[2] أجيرون شارل روبير: مرجع سابق، ص –ص 27–28.

المبحث الثاني: القوانين الادارية في الشرق الجزائر

أولا: قانون الاهالي 1870

ثانيا: قانون وارني 26 جويلية 1873

ثالثا: قانون 16 فيفري 1897م

أولا /قانون الأهالي 1871:

لقد قدم مشروع قانون الأنديجينا في عام 1871م إلى الحاكم العام الأميرال "دي قيدون" **De Gueydon** ولكن هذه المبادرة لم تتابع، ولم ينتظر هذا الحاكم العام توصيات اللجنة "المنشأة في 22جوان1871م"ولا موافقة الحكومة والبرلمان، بل قرر الحكم بالقرارات الشخصية، وسمي المشروع الاستثنائي في القمع: قانون الأنديجان الجزائري **indigène l algérien code**، وفي ماي 1874م أعد الحاكم العام شانزي **Chanzy**،مشروعا للمخالفات التي يستحق عليها، في نظره الجزائريون العقوبات الاستثنائية وبمرسوم 14سبتمبر 1874م، حضرت من جديد قائمة للمخالفات الخاصة للأنديجينا.[1]

فالقانون الخاص بالأنديجينا، تم توسع نطاقه تدريجيا حسب التوسع الاستعماري، والذي عمم في عام1481 مع الاتفاق على تسميته بقانون الانديجينا يشرع دفعه واحدة، وإنما بدأبه سنة 1871ثم ألحقت إليه إضافات خلال السبعينات وبداية الثمانينات أي بعد ثورة 1881، بل أضيفت له بنود أخرى بعد ذلك ايضا، وقد دونت هذه المخالفات الخاصة في 1881م، وأصبحت تشكل قانون حقيقيا للأنديجينا، وبهذا صدر قانون الانديجينا بمرسوم 28جوان1881م[2].

بالرجوع إلى هذا القانون يعتبر السكان الجزائرين أهالي مجردين من كافة الحقوق وهم في درجة بين الحيوان والإنسان وكما تدل عليه التسمية فإن هذا القانون يجبر الجزائريين على خدمة الأوربيين الموجودين في الجزائر وطمس هويتهم والحد،[3] قدر الإمكان من حرية الجزائريين وتكبيل حركتهم حتى يفسح المجال للرجل الأبيض من استغلال، ثروات البلاد وقد تمثلت هذه القوانين في:

---

[1] سيدي عبد القادر **سباعي: قانون الانديجينا الوجه الاخر** لقانون السود، **مجلة الدراسات**، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2016، ص199 .

[2] سيدي عبد القادر سباعي: مرجع نفسه، ص200.

[3] بشير بلاح: مرجع سابق، ص233.

– حولت الحاكم سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم.[1]

– خولت السلطة الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم، دون صدور حكم قضائي بذلك.

– تم توسيع سلطات قضاة الصلح، وحول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

– شرع مبدأ لمسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

–شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.

وقد نتج عن هذا القانون إصدار 30.837حكما بعقوبة في البلديات المختلطة عام 1883 وغرامات بقيمة 213.000فرنك، ووصفه أحد أعضاء المجلس الشيوخ الفرنسي بأنه نظام العبودية وعبر عنه ضابط جزائري متقاعد، وعضو في المجلس البلدي بقوله : إن قانون الأنديجينا ينهشنا ويقضي علينا فعدم إلقاء تحية الصباح والمساء" على المستوطن" يكلف سجن ثمانية أيام وإذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته، وإذا باع في السوق دون رخصة عليه غرامة فإذا لم يتمكن من الدفع يسجن" وتم إطلاق العنان لأعوان الإدارة في تسليط العقوبات بشكل يتجاوز كل الحدود[2].

[1] محمد صلاح الهادي: **صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871**، تكرار لتجربة رومانية فاشلة، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، مج5، ع2، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في خطاب الكولونيالي، ص 100.

[2] بشير بلاح: مرجع سابق، ص 233.

ثانيا / قانون وارني 26 جويلية 1873م:

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الادارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون في بداية سنة 1871م في اجتماع حضره كل من" اليكسي لامبيرت" والأميرال "دوقيدون" خاتم الأختام "لوفرنك دوفور" وزير الداخلية حيث تم الاتفاق على وضع البينات الأولى لهذا القانون، بعد عدة تعديلات مر بها هذا القانون وتمت الموافقة عليه أخيرا في 26جويلية1873م، بعد طرح لجنة وارني Ouarni المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصيا طرحت هذا القانون على الحكومة بتاريخ 04افريل1873م، وتم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ26 جويلية1873م، فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم: قانون وارني 26جويلية1873م[1].

كما يعتبر القانون تتويجا لانتصارات المستوطنين على الحكم، العسكري في الجزائر والتوجه نحو الليبرالية الرأسمالية التي شجعت مجيء المهاجرين من الالزاس واللورين ولهذا أطلق عليه أيضا" قانون المعمر" ويعتبر أيضا هذا القانون المقياس التشريعي الأكثر خطورة حيث فتح الطريق للإدارة الاستعمارية على عمليات التحويل والتخاي والمضاربة على الأراضي الجزائرية لصالح الأوربيين.[2]

بما أن قانون فارني كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والعرش، وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، فقد جاء بإجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية الفردية بالجزائر وتم إخضاعها للقانون الفرنسي إن تطبيق قانون فارني هو من أهم الانشغالات التي حرص المشروع الفرنسي على تجسيدها، على أرض الواقع لأنه إجراء قانوني جديد من شأنه أن ينعكس إيجابيا على الوضع الفرنسي، خاصة وأنه يضمن

---

[1] فاتن بشكر: **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)**، مذكرة لنيل شهادة، ماجستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2022، ص19.

[2] فؤاد عزوز: **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900**، **مجلة مدارات تاريخية**، مج1، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2019، ص 297.

عدة نقاط أهمها: تأسيس الملكية العقارية في الجزائر، والحفاظ على الأراضي، وضمان انتقالها بين الجزائريين والفرنسيين.[1]

يبدو أن سياسة وارني قد نجحت في تحقيق أهدافها الرامية إلى انتزاع أراضي الأعراش من القبائل وتحويلها إلى المستوطنين الذين تصرفوا فيها، وفق لمصالحهم حتى أن بعضهم أعد بيع أجزاء قليلة من هذه الأراضي للجزائريين.

نص قانون وارني أو قانون المعمر على مايلي إن الممتلكات العقارية في الجزائر مهما كان نوعها تخضع للقانون الفرنسي وتلغي كل الحقوق الحقيقية التي يتمتع بها الجزائريون مع القانون الفرنسي، وفي المادة الثالثة تنص على أن تمنح الملكية العقارية للأفراد القبيلة إلا في حدود المساحات المستغلة فعليا أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدوار أو بلدية أو الدولة" العقار الشاغر" وهكذا يصبح للأهالي أملاك محدودة.[2]

وحسب عدة داهة فإن قانون وارني أن قانون وارني هو ليس التعرف على الملاكين وإنما التعرف على المساحات الإجمالية للجماعة فالهدف الرئيسي من هذا القانون هو فرنسة العقار الجزائريين وإخضاعهم إلى تشريعات الاستعمارية الفرنسية وهناك أهداف أخرى منها:

- إجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب بإقناعهم بأن هذا القانون يخدم مصالحهم ويقدم لهم سندات يستطعون بواسطته الاستقرار في أراضيهم وتطوير علاقتهم[3].
- إن تطبيق القانون وارني هو أهم الانشغالات التي حرص عليها المشروع الفرنسي على تجسيده على أرض الواقع.

---

[1] محمد بليل: **التشريعات العقارية الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني، مجلة عصور**، مج9، ع2، جامعة وهران، 2010، ص.124

[2] كوثر هاشمي: **تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر تطبيق قانون 1873نموذجا، مجلة البحوث التاريخية** مج5، ع1، جامعة المسيلة، 2021، ص124.

[3] بوعزيز بوضرساية: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، مرجع سابق، ص228.

- تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والحفاظ على الأراضي وضمان إنتقالها بين الجزائريين

ومدتها.[1]جدول يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873

المقاطعات	عدد القبائل	عدد الدواوير	المساحة الاجمالية	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	100	668277	233822
قسنطينة	61	110	662989	208740
وهران	55	108	907829	227027
المجموع	167	398	2239095	669589

ثالثا /قانون 16 فيفري 1897م

مثلت السياسة العقارية إحدى استراتيجيات الإدارة الاستعمارية خاصة وأن بقاؤها بالجزائر كان مرتبط بمدى نجاعة القوانين العقارية في نزع الأراضي للجزائريين وسلب ممتلكاتهم وبذلك، لجأت السلطات الاستعمارية للبحث عن حلول لتعالج على إثرها النظام، العقاري بالجزائر من أجل تهدئة الجزائريين من جهة، ومواصلة نزع أراضيهم وإرضاء المعمرين من جهة أخرى، وفق أطر قانونية في السياق كان صدور قانون 16فيفري 1897م.[2]

إن السبب الرئيسي لصدور هذا القانون يعود إلى الوضعية الكارثية التي خلفتها القوانين العقارية الصادرة في الفترة الممتدة من1873-1887م والتي عرفت بفترة التشريعات العقارية في ظل النظام المدني وتشجيع الاستيطان، وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجنة عن مجلس

[1] خديجة بختاوي: **قانون فأرني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات**، مج10، ع11، جامعة وهران، 2014، ص299.

[2] سعاد بولجويجة الصغيرة طوالبية: **قراءة تاريخية لقانون 16فيفري 1897م** المطهر للأراضي الجزائرية من خلال المنشورات الفرنسية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، مج18، ع1، مخبر التاريخ للدراسات والابحاث المغاربية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024، ص-ص ،22-23.

الشيوخ برئاسة "جول فيري" لدراسة مشاكل المستعمرة وعلى رأسها المسألة العقارية تضمنا القانون 18مادة، ويمكن إبراز مضمونها وأهم الإجراءات التي تم تطبيقها كالأتي:[1]

المادة الأولى :تضمنت إلغاء الإجراءات العامة والجزئية والتي أقرها الفصلين الثاني والثالث من هذا القانون الصادر في 28افريل1887م والمتعلق بالتحقق،[2]من الملكية الخاصة وتأسيس الملكية الفردية كما تم استبدال هذه الإجراءات بإجراء وحيد تتمثل في التحقيقات الجزئية من بين المواد أيضا المادة الرابعة من القانون والتي نصت على منح حق طلب إجراء التحقيق الجزئي لكل الملاك أو المشاركين في الملكية مهما كانت جنسياتهم أو أصلهم كما تضمنت المادة الثامنة عشر منه استثناء يسمح من خلاله للعقار بالبقاء خارج مجال تطبيق القانون الفرنسي.[3]

[1] سعاد بولجويجة الصغيرة طوالبية: المرجع نفسه، ص23.

[2] عبد الكريم حرمة: **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري** (1834-1900م)، مذكرة نيل شهادة الدكتورة في شعبة التاريخ تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة أحمد درالة أدرار السنة الجامعية 2023/2022 ص122.

[3] سعاد بولجويجة: الصغيرة طوالبية: المرجع السابق، ص25.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: التنظيم الإداري لشرق خلال القرن العشرين 1914/1954م

المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية بعد الحرب العالمية الأولى

أولا: إصلاحات فيفري 1919م

ثانيا: إصلاحات بلوم فيوليت1936م

ثالثا: تطور نظام البلديات بعد الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية بعد الحرب العالمية الأولى

أولا: إصلاحات فيفري 1919م

أ/ أسباب الاصلاحات:

عرفت الجزائر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى منعطفا جديدا، وذلك فيما يخص السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وهذا من خلال تقديم بعض الإصلاحات للجزائريين خاصة الجانب الإداري وذلك من خلال إدخالها في الحياة الانتخابية وإعطاء البعض صفة المواطن الفرنسي، وهذا كرد الجميل على مشاركتهم معها في حربها ضد المانيا"1914-1918"ونتيجة ضغط النخبة التي كانت تطالب بالإصلاح.[1]

فعندما بدأت الحرب كان بعض الجزائريين مازال يطالب بالإصلاح من فرنسا وبعضهم كان قد اصطدم وخاب أمله فترك ميدان النشاط، متوجها إلى المشرق الأدنى بالإضافة إلى بعض الليبراليين، والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر، بعد انتهاء الحرب عام1918تشكل وفد من الضباط الذين شاركوا في الحرب وذهبوا إلى فرنسا وعلى رأسهم الملازم الأول" الأمير خالد"[2]، وقدموا مطالبهم إلى الرئيس الأمريكي ويلسن الذي تجاهلها ، لأنه كان غارقا في محاولة إقناع أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر وتقسيم التركات بعد الحرب.[3]

---

[1] **أحمد صاري:** شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تق: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص ص: 115-116.

[2] **الأمير خالد:** ابن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد في دمشق 20 فيفري 1875، رحل مع والده إلى الجزائر 1892، وقد أرسل على نفقة الحكومة الفرنسية إلى ثانوية لوغران بباريس، ثم التحق بالكلية العسكرية الحربية عام 1893، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى تطوع فيها عام 1915، بدأ نضاله السياسية من 1913 حتى 1925، توفي عام 1936، أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص، 392.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص، 78.

بادرت فرنسا في وضع إصلاحات لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بالإصلاحات من جهة ولتعبير من جهة عن اعترافها بإسهامات ما يزيد عن ربع مليون من الجزائريين في الحرب العظمى واعتقدوا انه بهذه الإصلاحات قد كافؤوا الجزائريين على مساهمتهم وجهدهم في الحرب.[1]

بعد ثورة الأوراس في الخريف 1916م بعثت السلطات الفرنسية بلجنة تحقيق إلى الجزائر حاولت هذه اللجنة أن تضع حدا لعمليات التنظيف العسكري، وأوصت هذه الاخيرة في تقريرها أنه يجب إدخال إصلاحات عاجلة وتشمل:

- دمج الجزائر في فرنسا ماليا، إلغاء المحاكم الردعية
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى
- انتخاب بدل تعيين الممثلين الجزائريين ومشاركتهم في المجالس البلدية.

ولما أصبح الوضع خطير للغاية اضطرا رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ كليمانصو،[2] بموافقته على أرائه السابقة وأصبح وأنه حان وقت الافصاح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح امامهم بريق الأمل.

ب/ محتوي القانون 1919م

قانون فيفري عبارة عن ميثاق أو دستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين وقد نص في فصله الأول على شروط الحصول على الجنسية الفرنسية وفي الواقع كان على المواطنين، تقديم طلب التجنيس وفق العديد من الشروط للحصول على الجنسية،

---

[1] ابراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 217.

[2] **كليمانصو**: رجل سياسي فرنسي 1871-1929، ولد في باريس تقلد منصب وزير الداخلية في 1906، ترأس مؤتمر الصلح 1919، من أهم المعارضين للأفكار الرئيس الأمريكي ويلسون، أنظر: عبد الوهاب كيالي: **الموسوعة السياسية**، ج3، ط 02، دار العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1944، ص 13.

وقد سمحت لبعض الجزائريين بالحصول على حقوق المواطن الفرنسي، وقد نص قانون فيفري على[1]:

- إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنح للجزائريين حق الرعي في الغابات ويفرض عليهم حراستها مجانا، وغرامة جماعية إن حدث حريق مهما كان سببه.
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية.
- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.
- السماح للجزائريين التجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية.
- تسوية الضرائب بين سائر السكان في الجزائر من حيث الضرائب، حيث كان الأهالي الجزائريين يدفعون أكثر من الأوربيين وكان عليهم أيضا ضرائب خاصة بهم.
- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذا المجالس، كانت نسبة المسجلين في القوائم الانتخابات قبل صدور القانون حوالي 2500فأصبحت21000، وفي المجلس البلدي تضاعف العدد وأصبح نواب المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية.
- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.[2]

وبعد قانون 4فيفري أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم الإدارية التي نذكر منها 06فيفري1919م والذي يندرج ضمن الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر وذلك، قصد إرضاء الجزائريين وإظهار اعترافها بالجميل المقدم ونص هذا القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية.[3]

---

[1] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص75.

[2] أحمد توفيق المدرني: هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص162.

[3] عبد الله مقلاتي: **موسوعة في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954**، وزارة الثقافة، الجزائر، بدون سنة، ص180.

وبموجب قانون 06 فيفري 1919حصل تطور عددي حيث رفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 15إلى 29وهذا العدد يعادل لث عدد أعضاء الفرنسيين، وعليه إرتفع عدد المكلفين بانتخابات المستشارين والمندوبين الماليين لأنهم أضافوا كل المنتخبين المحليين لبلديات كاملة الصلاحيات المقاطعة ويضاف إليهم عدد المسلمين في اللجان المحلية وجماعة البلديات المختلطة، وبذلك تم الانتقال من مجموع5090إلى عدد منتخبين يقدر بحوالي 103.149مسجل من الذكور البالغين سن الانتخاب.[1]

ومهما تعددت الرؤى وتباينتا الآراء حول هذه الإصلاحات فقد اعتبرت منطلقا للنهضة السياسية الجزائرية ذلك أنها شكلت بمحتواها وبطرائق تنفيذها مواضع تمحورت حول الأنشطة السياسية لكل من النخبة الجزائرية التي تحرص على تطبيق الفعلي للإصلاحات.[2]

ثانيا: إصلاحات بلوم فيوليت1936" Bloom Violet "

أ/ التعريف بالمشروع فيوليت

في ماي1925 تم تعيين موريس فيوليت[3] حاكما عاما على الجزائر، وكان يعتقد أن في الإمكان دفع الجزائر نحو الاندماج بخطوات متأنية عبر ترقية التعليم والمساواة في الحقوق لصالح الأهالي، وقد لقيت أفكاره صداي لدى حركة الشبان الجزائريين حاملي الشهادات الجامعية وذوي الثقافة الفرنسية الذين كانوا يناضلون من أجل إدماج الجزائر في فرنسا بصورة كاملة، وفي سنة1931 عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال ترأس موريس فيوليت من مجلس الشيوخ الفرنسي، كلف بمهمة دراسة الأوضاع الجزائرية العامة وتقديم اقتراحات للإصلاحات التي يجب القيام بها وإدخالها على الأهالي الجزائريين ،وفعلا قدمت اللجنة

[1] شارل روبير أجيرون: مرجع سابق، ص82-83.

[2] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية** مرجع سابق، ص90.

[3] **فيوليت:** موريس فيوليت 1870-1960، من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي، حكم الجزائر من ماي 1925 – 1927، ووزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر، في حكومة الجبهة الشعبية ومهندس مشروع بيوم فيوليت. أنظر: بشير بلاح: المرجع السابق، ص379.

مشروع إصلاحات عرفت بمشروع بلوم فيوليت **"Bloom Violet"**وتقوم حجته في هذه الوثيقة على أن لفرنسا سترتكب خطأ كبيرا إذا لم تتحرك للإجراء تغير في الوضع في الجزائر، وقد انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر واتهمها بالظلم، وانها إذا استمرت بدون تغير ستشكل خطرا قاضيا على إمبراطورتينا.[1]

نشرت وسائل الإعلام مشروع فيوليت على أسماع الجزائريين والفرنسيين على سواء وبدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي وطالت إلى 1935، لذا فقد وقف موقفا وسطا بين مطالب الجزائريين، وضغط المعمرين عندا إذن تخسر فرنسا الجزائريين نهائيا."[2]

لكن المشروع رفض من طرف البرلمان الفرنسي، وذلك بتأثير من المستوطنين الذين لا يردون مزاحمة في امتيازاتهم خاصة إذا كانوا من الأهالي، وبعدها بسنتين أعاد بلوم فيوليت**"Bloom Violet "**طرح مشروعه وكان ذلك في مارس 1935وقد دافع عن طرحه الذي يقول إن معاناة الجزائريين ليست من الأزمة الاقتصادية فحسب بل كذلك معاناتهم من أزمة نفسية، بسبب النظام الذي يقتل شيئا فشيئا كل أفاق المجتمع الأهلي، واقترح فيوليت منح الجنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة وصاغ المشروع في اقتراحين هما:[3]

- منح حق الإنتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا ينافسوا المعمرين الفرنسيين.
- منح حق الانتخابات لعدد قليل منهم وهم جماعة النخبة وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية.

ب/ محتوي المشروع فيوليت"Violet"

[1] بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 402.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص ص18-19.

[3] لمياء بوقريوة: " **مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر**" ، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع04، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص317.

عرض وزير الدولة فيوليت" Violet" مشروعه على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936، وظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم30ديسمبر 1936مشتملا على ثمانية فصول وخمسين مادة ومن بينها:[1]

الفصل الاول: يتاح للأهالي الذين تتوفر فيهم الشروط، التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أي تغير في حالتهم الشخصية أو حقوقهم المدنية وهذا بصورة دائمة.

الفصل الثاني: أن مجلس جبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200تاجر أو صانع من كل عمالة جزائرية[2]

الفصل الثالث: الأحكام المنصوصة عليها في قانون 02فيفري 1852، في الفصلين 15-16، كذلك العزل الذي وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها في الفصلين 6-7 وكذلك تشطيب الاسم من القوائم الأوسمة الشرفية[3].

الفصل الرابع والخامس: يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة، وما تضمنه هذا القانون ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم شروط.

الفصل السادس: ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الامة بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب.

وحسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن العدد التقريبي للناخبين الجديد سيصل بتطبيق هذا القانون الى 24046 ناخبا أما بالنسبة لسنة 1940 فسيصل إلى 30046ناخب، كما كان

---

[1] أبو القاسم سعد الله: ج3، امرجع سابق، ص18.

[2] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص 91.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، 1920-1936**م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 529-531.

يهدف إلى تحويل الجزائر من أرض فرنسية على مراحل، وهكذا تنفصل شيئا فشيئا عن شمال إفريقيا وعن العالم العربي الإسلامي.[1]

ثالثا: تطور البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات:

تعتبر المجالس البلدية في الجزائر، وحدات إدارية قاعدية أساسية لعملية الاستيطان الأوربي، حيث خضعت هذه الوحدات لنصوص قانونية أهمها: قانون البلدي 05أفريل1884، والقانون البلدي المعدل بتاريخ 28أفريل 1952، ومن خلال الإصلاحات الإدارية التي أدخلت على المنظومة التشريعية الخاصة بالجزائر، حيث قسمت العمالات الجزائرية الثلاثة في الشمال إلى نوعين من البلديات.[2]

أ/ بلديات كاملة الصلاحيات C.P.E

إن هذا النوع من البلديات أنشأ في المناطق الاستيطان، التي كانت تعرف بقرى المعمرين استجابة لرغبتهم بضرورة تطبيق نفس القانون الفرنسي على المراكز البلدية حدد القانون البلدي لسنة1884 طبيعة المجالس البلدية، المشكلة أساسا من المواطنين الفرنسيين حسب أطروحة المشروع الاستعماري، ويرأسها شيخ بلدية أوربي منتخب، يتمتع بنفس صلاحيات شيخ البلدية الفرنسية بالمتروبول، وتتكون هذه البلدية من الفرقة أو عدة فرق ودوار أو عدة دواوير، تسير وفق الطابع المدني الذي حدده نفس القانون السابق لسنة1884.[3]

وحسب إصلاحات 1919، فإنها سمحت بانتخاب أعضاء مسلمين داخل هذه المجالس بنسبة ربع المقاعد، وأن تتوفر في المترشحين المسلمين بعض الشروط منها:

---

[1] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية** مرجع سابق، ص 93.

[2] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص174.

[3] بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية علماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ معاصر، جامعة قسنطينة، 1983، ص340.

الانتماء لقدماء المحاربين، –يكون صاحب ملكيات عقاري –حاصلا على شهادة التعليم الابتدائي– عضوا في الفرقة الزراعية أو التجارية –وله وسام فرنسي.[1]

يعفى من هذا الصنف المنتخبين المسلمين من مواد قانون الأهالي، المطبق على السكان المسلمين منذ1881،يتضح من هذا التطور التاريخي للمجالس البلدية الكاملة الصلاحيات أنها اقتصرت على انتخاب المواطنين الفرنسيين، وظل هذا الوضع قائما إلى غاية أمرية 07مارس1944التي منحت بضعة ألاف من المسلمين حق المواطنة الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وبالتالي سمح لهم بالترشح في هذه المجالس، وأصبح للمجالس العامة رأي في إنشاء هذه المجالس الكاملة الصلاحيات وفق أمرية02نوفمبر1945الخاصة بالتعديلات على المقاطعات الإدارية والإقليمية المطبقة في الجزائر، وتطور عدد ممثلي هذه المجالس بعد سنة 1944إلى الخمسين من مقاعد المجلس البلدي.[2]

أما بعد سنة 1947، فقد سعت فرنسا بعد المصادقة على القانون الخاص إلى محاولة إصلاح الأوضاع المحلية، بأن أصبح جميع منتخبي هذه البلديات مواطنين وفق قانون "أمين قاي" لسنة1946والدستور الفرنسي المصادق عليه في أكتوبر 1946،لكن المجلس البلدي ظل يسير وفق نظام الهيئتين الانتخابيتين، مواطنون من الدرجة الأولى يتمثلون في الأوربيين وبضعة ألاف من المسلمين المحصلين على المواطنة الفرنسية منذ قانون الجنسية لسنة 1865إلى غاية 07مارس 1944 ومواطنون من الدرجة الثانية يتمثلون في الأغلبية المسلمة المحصلة على المواطنة الفرنسية سنة1946.[3]

[1] محفوظ قداش: نفسه، ص176.

[2] بن يوسف بن خدة: مرجع سابق، ص423.

[3] عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص460

وبفضل التطورات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سمحة القوانين السابقة الذكر للأحزاب الوطنية بالمشاركة في الانتخابات المجالس البلدية والحصول على مقاعد بهذه المجالس، ويمثل هذا التطور ثمرة نضال الممثلين المسلمين بمختلف المجالس المنتخبة في الجزائر.[1]

ب/ بلديات مختلطة:

تعود أصول نشأة هذه البلديات إلى النظام الإداري السابق، المطبق من قبل إدارة الاحتلال على المناطق التي يتواجد بها أغلبية من الجزائريين المسلمين وقلة من الأوربيين تسير من قبل المكاتب العربية وتم تنظيمها وفق قانون البلدي افريل 1884 والمراسيم الأخرى الموضحة لتطبيقه في الجزائر، وهي تنشأ وفق قرار صادر من والي العمالة، وهي عبارة عن تجمع سكاني من مراكز استيطانية ودواوير وقبائل، تشكل مجتمع وحدة إدارية يحكمها حاكم مدني ولجنة بلدية منتخبة من قبل الأوربيين وأعضاء مسلمين معينين، وأن هذا النوع من البلديات لها شخصيتها المدنية، وإن قرار والي العملة هو الذي يحدد تقطيعها الإقليمي وتنظيمها من خلال المادة السادسة من مرسوم 06فيفري 1919.[2]

تطور هذا التنظيم فيما بعد، ليخضع بعد سنة1947 إلى مواد القانون الخاص الصادر في هذه السنة بإلغاء البلديات المختلطة وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات، ولا يمكن إدخال التعديلات على البلديات المختلطة، إلا بعد موافقة الحاكم العام والمجلس العام للعمالة، فيجب إدخال هذه التعديلات على هيكلها ومؤسساتها، ويتم تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات أو اقتطاع أجزاء منها وإنشاء مراكز بلدية بداخلها.[3]

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: مرجع سابق، ص532.

[2] حليمي علي: مرجع سابق، ص69.

[3] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994 ص115.

وعموما فإن هذين النوعين من المجالس البلدية تخضع لأليات تنظيمية حددتها القوانين الخاصة بهذا الشأن، ودعمت هذه المجالس بصلاحيات إداري واقتصادية مرتبطة بالمجالس الجهوية، تلعب أجهزت العمالة التنفيذية والمنتخبة دورا بارزا في التواصل مع مختلف البلديات وفق تنظيمات وإجراءات قانونية، تحدد طبيعة هذه العلاقات.[1]

وتبقى إدارة العمالة من خلال مكاتبها المختلفة ولجانها المتعددة، تضطلع بتطبيق القرارات والإجراءات التي يصدرها والي العمالة، مثلا تطبيق القانون الخاص بالموظفين المؤرخ بتاريخ 28 افريل1952 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية وبتاريخ 14نوفمبر 1952 بالجريدة الرسمية للجزائر المتضمن القانون الخاص لموظفي البلديات ، وقد صدر قرار توضيحي حول كيفية تطبيق هذ القانون على مختلف أسلاك الموظفين العاملين بمختلف البلديات، حيث شمل هذا القانون عدة أبواب منها –باب خاص بالمفهوم الدقيق للقانون وأصنف العمال المستفيدين منه–باب ثاني خاص بكيفية تمثيل البلديات نقابية على مستوي العمالة، وما نستقرئه من هذا القانون أن البلديات مرتبطة بشكل مباشر بالعمالة في المجالس الإدارية .[2]

وللتعرف على الوضع الإداري الذي تعيشه مختلف البلديات العمالة وعلاقة المجالس البلدية بسكانها وكيفية تسييرها لمختلف الأنشطة الاستيطانية والسكان الجزائريين بالأرياف هي من اختصاصات وصلاحيات أعضاء المجالس العامة، الذين يعتبرون الممثلين لسكان هذه المنطقة ويقومون برفع انشغالاتهم على مستوى مجلس العمالة.[3]

لأنه في نظر تقرير والي العمالة همزة وصل بين السكان الأهالي والإدارة المحلية للبلديات المختلطة من جهة والجهاز التنفيذي من جهة أخرى، حيث طالب والي العمالة

---

[1] بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، 341.

[2] بن نعمان سيد أحمد: المرجع السابق، ص910.

[3] عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن العقون: **الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة 1947–1954**، ط2، منشورات السائحي، الجزائر 2008، ص296.

إعطاء المزيد من الصلاحيات رغم المصادقة على القانون الخاص الذي يلغي البلديات المختلطة واسقاط الامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الأشخاص المقربون من الإدارة الاستعمارية ونعتبر ذلك تناقض صريح بين ممارسات الإدارة والنصوص القانونية التي ظلت حبر على ورق.[1]

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص117.

المبحث الثاني: التنظيم الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية

أولا: القانون الإداري الخاص 20سيبتمبر 1947.

ثانيا: تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: الإصلاحات الإدارية لشرق الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: التنظيم الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية

أولا: القانون الخاص للجزائر 20سبتمبر1947 وطبيعة الإصلاحات

لقد ارتبط تطور النظام الإداري للجماعات المحلية في الجزائر بعد سنة 1947 بمعطيات قانونية وسياسية، حيث حددت الاصلاحات الجزائرية التي جاءت بها أمريه 07 مارس 1944، ودستور 1946، هذا الأخير قد اعتبر الجزائر عبارة عن مجموعة من العملات غير واضحة المعالم وفق تشريع غامض، سعى المشروع الاستعماري من خلاله إيجاد ثنائية تشريعية محاولا عدم المساس بالشرع الاسلامي حسب ما نصت عليه اتفاقية مع الداي حسب يوم 05جويلية 1830.[1]

ومن جهة أخرى وجد هذا المشروع نفسه أمام متغيرات تاريخية واقتصادية وثقافية بمعنى آخر تطور الاستغرافيا الاستعمارية في تحليلها للمشكل الجزائري الذي بات يشغل بال الكثير من النخب السياسية على مستوى الهيئة التشريعية الفرنسية، ومما دفع بهذا المشروع بعد استتباب الأمن بعد أحداث 08ماي1945 والإعلان قانون العفو سنة 1946 واسترجاع فرنسا لهيبتها بإعادة فرض سيطرتها على عملاتها الجزائرية فيما وراء البحر إلى إصدار دستور 1946[2].

لقد أوجد هذا الدستور خلطا تشريعيا في تعريفه للعمالات الجزائرية ومكانتها ضمن الاتحاد الفرنسي، مراعاة لتطور نفسية المسلمين وحسب آرون "Aron"فإن هناك حلين تم اقتراحهما للعمالات الجزائرية، إما الإدماج الكل مع فرنسا أو الاستقلال الذاتي.

اختار المشروع صيغة حصول الجزائر على بعض الحريات وفق تصور المبدأ الثاني ودون الدخول في تحليل بما ورد في مشاريع القانون الخاص المرفوعة للحكومة، فإنه تم النظر فيها في عهد حكومة رمادي **Ramadier** وجرت مناقشات عديدة لتحديد طبيعة العمالات الجزائرية، قبل المصادقة على القانون الخاص يوم20سبتمبر1947، وكانت الجزائر قبل سنة1947تتشكل من مجموعة عمالات، والعمالة تتشكل من جهاز تنفيذي

[1] ولد النبية كريم: المرجع السابق، ص 97.

[2] شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تعريب المنجي وآخرون، الدار التونسية للنشر، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1976، ص 486.

برئاسة والي العمالة ومجلس منتخب بالاقتراع العام الذي أصبح بعد سنة 1947يسير وفق قوانين ومراسيم أدخلت على النظام الإداري [1].

وكانت العمالات الجزائرية تتشكل من 19دائرة منها 07دوائر لعمالة الجزائر و06 لعمالة وهران، و06لعمالة قسنطينة وكان مجموع البلديات كاملة الصلاحيات 329بلدية و158بلدي و78 بلدية مختلطة وذلك بعد الإصلاحات الإدارية التي أدخلت على النظام الإداري في الجزائر بشكل مستمر.[2]

أما الهيئة الثانية المتمثلة في مجلس الجمهورية كان يوجد بها بعض الممثلين لحركة الاتحاد الديمقراطي بزعامة فرحات عباس، حيث طرحوا وجهة نظرهم من القانون اعتبروه مخالفا لما وعدة به الحكومة من إصلاحات سياسية وإدارية منذ أمرية 1944داخل البرلمان الفرنسي تمت المصادقة عليه يوم20سبتمبر 1947وأصبح نافذ المفعول منذ صدوره بالجريدة الرسمية الفرنسية وأهم خطوطه العريضة:[3]

- تتكون الجزائر من مجموعة عمالات لها شخصيتها المدنية والاستقلال المالي وتنظيم خاص حدد بواسطة المواد الموجودة بهذا القانون.
- السلطة التنفيذية في يد الحاكم العام، المسؤول أمام حكومة الجمهورية بمشاركة مجلس حكومي ب 06 أعضاء مكلفة بتنفيذ قرارات المجلس.
- تتكون الجمعية الجزائرية من 120عضوا (60عضوا بكل هيئة) لمدة 06سنوات، تجدد بالنصف لكل 03 سنوات واقتراع سري خلال دورتين
- الحاكم العام يصادق على ميزانية المسؤول على المصالح المدنية.
- للجمعية الجزائرية صلاحيات تشريعية: حيث ألغيت المراسيم وأصبح لها صلاحيات توسيع تطبيق القوانين والمصادقة عليها، وخارج مجال صلاحياتها تستطيع وضع تنظيمات خاصة من خلال صدور مرسوم بذلك.[4]

---

[1] ديغول شارل: **مذكرات الأمل**، ترجمة سموحي فوق العاده، مراجعة أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986، ص 10.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص488.

[3] عبد الرحمان ابن براهيم ابن العقون: المرجع السابق، 322

[4] ولد النبية كريم: المرجع السابق، ص 98.

- لها صلاحيات مالية بالتصويت على ميزانية والضرائب والمصادقة عليها.
- إلغاء النظام الخاص بالمناطق الجنوبية التي ستتحول إلى عمالات.
- إلغاء البلديات المختلطة.
- تسيير الجماعات المحلية من قبل مجالس منتخبة (مجالس العمالات ولمجالس البلدية والجماعات).[1]
- استقلالية الديانة الإسلامية، تدريس اللغة العربية، حق النساء في التصويت.

تم تحديد 15جانفي 1948، لانتخاب أعضاء الجمعية الجزائرية وتجتمع 15 يوما بعد انتخابها، وقد تم المصادقة على هذا القانون من قبل الرئيس الفرنسي أريول" **ariol "** ورئيس الوزراء " رمادي **" ramadier.**

حسب المؤرخ الفرنسي المعاصر لهذه الأحداث جوليان، فإن هذا القانون الأساسي المؤرخ بتاريخ 20 سبتمبر 1947، يعتبر أول مجهود يمنح الجزائر شبه استقلال ذاتي محدود، واعتبر الجزائر مجموعة من المقاطعات التابعة لفرنسا.

فبتفحصنا لمواد هذا القانون نجده يرتكز على المعطيات العامة وبعض الصلاحيات التي منحها المشرع لهذا الجهاز التشريعي المنبثق من هذا القانون الخاص، والمتمثل في انتخاب جمعية جزائرية ممثلة من الأوروبيين والمسلمين تدرس انشغالات سكان هذه العمالات وفق بعض الخصوصيات. [2]

ثانيا: تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات بعد ح ع 2

سعت الإدارة الاستعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات على النظام الإداري السابق من خلال سلسلة من القوانين والمراسيم، التي فتحت المجال أمام الحكومة الفرنسية بباريس والحكومة العامة في الجزائر إلى طرح مجموعة من المشاريع القاضي بتفكيك بنية البلديات المختلطة وفق ما نص عليه قانون 20سبتمبر1947، بتحويل

[1] محمد بليل: **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 و1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السنة الجامعية 2011-2012، ص72-73.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 489.

بعض الدواوير وفروع من هذه البلديات إلى مراكز عمرانية مستقلة تسير من قبل ممثل عن الحاكم المحلي "المدني"

كان تأسيس هذه المراكز يخضع في بداية الأمر لمرسوم يصدره الحاكم العام، يكلف فيه والي العمالة بإنشاء هذه المراكز البلدية مثل مرسوم 1945/08/29، الذي أمر بتكوين ستة مراكز بلدية من خلال قرار تفصيلي عن كيفية إنشائها، ووضح هذا القرار الذي صدر عن والي عمالة الجزائر في إحدى جلسات مجلس هذه العمالة بأنه كلف بتسيير ملف تحويل هذه المراكز البلدية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وإحداث مراكز عمرانية مستقلة أو تابعة للبلديات المختلطة المتبقية.[1]

لقد وردت العديد من التقارير، توضح فيه نية الحكومة العامة تجسيد هذا المشروع الإقليمي وتستشير فيه المجالس العامة وتأخذ رأي الجمعية الجزائرية عن تفكيك العديد من البلديات المختلطة وقدمت إحصائيات مفصلة عن هذه المراكز البلدية التي تم إنشائها في سنة1951والمقدرة ب 167مركزات بلديا، كانت عبارة عن دواوير وأشارت أيضا إلى الوضع الإداري خلال هذه السنة بالمناطق الشمالية كالآتي:[2]

- 376بلدية كاملة الصلاحيات.
- 314مركز بلدي أو بلديا ريفية.
- 14بلدية مختلطة، لم يطرأ عليها لأية تغييرات، ولا زال الحاكم المدني يمارس فيها صلاحياته
- 55 بلدية مختلطة تحول بعض دواويرها إلى مراكز بلدية أو بلديات فلاحية، في حين لازال الحاكم المدني يمارس التسيير في بعض دواويرها.

ونستدل من هذه الإحصائيات، بأن الإدارة الاستعمارية كانت حريصة على توسيع القاعدة الإدارية، بضغط من ممثلي المستوطنين الذين كانوا يحاولون إخضاع السكان المسلمين لسيطرة النظام البلدي سنة1884من جهة ومن جهة أخرى سبق

[1] محمد بليل: مرجع سابق، ص-ص 259-260

[2] عبد الله حمادي: **الحركة الطلابية الجزائرية 1962/1817**، مشارب ثقافية وأيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ط2، الجزائر 1995 ص423.

لقانون1947/09/20أن أقر في مواده على ضرورة إلغاء البلديات المختلطة وبدأت العملية تجسد على أرض الواقع بشكل بطيء، بسبب صعوبات بشرية ومالية وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية[1] هذا الإصلاح الإداري في مجال ترقية دواوير إلى بلديات ريفية وتحويل مراكز عمرانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وإجاد مداخل مالية.[2]

وحسب "أرون" فإنه منذ 1947، بدأ الإلغاء الفعلي للبلديات المختلطة وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات وفق ما نص عليه القانون الخاص بالجزائر، وتم التركيز على منطقة القبائل التي عرفت في نظره، تحول جذري نحو المراكز العمرانية البلدية والبلديات كاملة الصلاحيات، ودفع ذلك سلطات المتربول إلى إلغاء بعض المؤسسات التابعة له في الجزائر[3] .

كانت تهدف هذه التحولات العميقة التي أحدثتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر إلى إعطاء بعض الحكم الذاتي للعمالات الفرنسية فيما وراء البحر، التي أضحت تتميز بخصوصيات تشريعية حسب ما ورد في القانون الخاص باعتبار أن السكان المسلمين أصبحوا مواطنين فرنسين، يحق لهم تسير شؤون هذا الإقليم، لكن المعمرين لا زالوا يعتبرونها مستوطنة خاصة بهم، لذلك وجدنا العديد من زعمائهم يعارضون تطبيق مواد القانون الخاص أو يتعاملون مع مواده حسب ما تقتضيه مصالحهم الشخصية.[4]

مما يجعلنا نستنتج أن هناك صعوبات كانت تواجه اللجان الإدارية المتخصصة في المجلس العام لدراسة موضوع هذه التحويلات وقد وضح لنا تدخل العضو المسلم هذه الصعوبات موجها خطابه إلى والي العمالة، بضرورة توفر بعض الشروط لتحويل بلدية ما إلى بلدية كاملة الصلاحيات، وقد أكد العضو الأوربي "قانزلاس **Ganzales** «ذلك مفسرا بأن

---

[1] بلقرع خليدة: **مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين والمعارضة المعمرين 1891-1947**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،2018/2017، ص222.

[2] ولد النية كريم: مرجع سابق، 98.

[3] عبد الله الحمادي: مرجع سابق، ض424.

[4] محمد بليل: مرجع سابق، ص 261.

الموضوع غير مبني على رفض اللجنة البلدية وحدها، لآن هناك مصالح أخرى تتحكم في هذه العملية.[1]

وتتضح الصورة أمامنا من خلال تدخل أحد الأعضاء الأوربيين السيد "فلار **Valleur** «الذي ذكر بأن المجالس البلدية التي تقبل بالموضوع يكفي تحويلها بقرار بسيط خاص بالتعديلات الإقليمية لكن عندما ترفض هذه البلدية التحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات، فإن المجلس العام يقدم رأيه وينقل الملف إلى الرئيس للتدخل في الموضوع بواسطة مرسوم من قبل مجلس الدولة.[2]

كما عرفت عمالة قسنطينة هي الأخر مناقشات ساخنة حول تحويل العديد من المراكز العمرانية والبلديات المختلطة إلى ببلديات ريفية وبلديات كاملة الصلاحيات، من خلال اقتراحات أعضاء المجلس بتحويل مراكز" إدغر كينات**Edgard quinet"** إلى بلديات ريفية ودوار "موسى" بالبلدة المختلطة "بلعين القصر" إلى بلدية ريفية، وأشارت تقارير والي عمالة قسنطينة إلى أسماء عديدة من المراكز العمرانية والدواوير التي تحولت إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وتم تسجيل هذه البلديات الجديدة في نشرات خاصة تحت اسم البلديات الجديدة في سنة1952[3]

ثلثا: الإصلاحات الإدارية لشرق الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية طرأت عدة تغيرات على المشهد السياسي الفرنسية لمحاولة فرنسا إعادة النظر في تنظيم مستعمراتها وعمالاتها فيما وراء البحر، إلا أن الحكومة العامة في الجزائر لم تتمكن من فرض وجهة نظرها، بسبب انشغال الحكومة الفرنسية بإعادة مشروع القانون الخاص للجزائر، اضافة إلى ذلك[4] ، فإن هذا الإصلاح اصطدم بمشاكل إدارية تخص الأقاليم الجنوبية الكبرى ، و تم عرض وجهات نظر عديدة حول الموضوع من قبل الحكومة العامة ومنتخبي المجالس الجهوية ، الذين كثيرا ما ناقشوا هذا الموضوع و

[1] محمد بليل: المرجع السابق، ص 262.

[2] بلقرع خليدة: المرجع السابق، ص265.

[3] عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن العقون: المرجع السابق، ص200.

[4] ولد النية كريم: المرجع السابق، ص 100.

حاولوا نقل انشغالات المسؤولين و المنتخبين على مستوى البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات، ومن أبرز العراقيل التي واجهت مشروع إنشاء وحدات إدارية جديدة، تمثلت في المشاكل المادية و البشرية مثل نقص الإمكانات المالية والإطار البشري.[1]

وسبق للحاكم العام " شاتينيو "أن اقترح إنشاء ستة عمالات وهي : بونا و قسطينة و تزي وزو و الجزائر و مستغانم ووهران ، بمعنى إضافة ثلاثة عمالات جديدة ومحاولة دمج الأقاليم الصحراوية ضمن هذه العمالات في إطار دوائر كبرى، رغم اعتراض الجمعية الجزائرية التي تأسست بموجب قانون 1947/09/20 على هذا الموضوع مبررة ذلك بأنه لا يمكن تأسيس عمالات جديدة، إلا وفق قانون صادر عن البرلمان الفرنسي ، و لكن ثمة إشكالية قانونية واجهت المجالس العامة في هذه الاقتراحات ، تمثلت في المادة 120 من الدستور الفرنسي الذي يقضي بإنشاء الجمعية الجزائرية ، مما جعل المشرع الفرنسي يتريث حتى يستكمل انتخاب هذه الجمعية ، و تقوم بالبث في الموضوع من خلال المادة 12 من القانون الخاص للجزائر السابق الذكر ، الذي يمنحها صلاحية البث في التقسيم الإداري.[2]

كانت الإدارة الاستعمارية تهدف من هذا الإصلاح، الخاص بإرساء اللامركزية الإدارية و الاستجابة لرغبات ممثلي السكان المسلمين و أطماع المستوطنين على السواء إلى ما يلي[3]:

- تربية الجماهير المسلمة على ممارسة المشاركة في تسيير الشؤون العمومية
- لا مركزية الإدارة وتسهيلها من أجل ضمان أحسن الظروف وفق الاعتبارات الآتية
- إنشاء مراكز بلدية • توسيع صلاحيات الجماعات والدواوير

[1] محمد طهاري: **الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر**، الكتاب الثالث عبد الحميد ابن باديس 1999، ص 9.

[2] محمد بليل: **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 و1954**مرجع سابق، ص 256.

[3] محفوظ قداش: مرجع سابق، 180.

و نرى من جانبنا أن هذه المشاريع ، التي كانت تعرضها الحكومة العامة على المجالس البرلمانية و الجهوية ، إنما تؤكد مدى اهتمام الإدارة الاستعمارية بمطالب ممثلي السكان المتزايدة وضرورة الاستجابة لانشغالاتهم[1].

لأن النظام الإداري السابق ، أصبح عاجزا عن ذلك ، إضافة إلى إلحاح المستوطنين على إنجاز هذا العمل الإداري بتحقيق رغباتهم والسيطرة على الوضع الديموغرافي المتزايد للسكان المسلمين و لهذه الغاية ستحاول أن تتعرف على المواقف المختلفة للأعضاء المجالس العامة خلال جلسات المداولات و دور مندوبيهم بالمجالس الأخرى.[2]

في هذا الصدد دخل أعضاء المجالس العامة الثلاثة في مناقشات ساخنة للمشروع المقترح من قبل الجمعية الجزائرية ، الخاص الإصلاح الإداري في الجزائر و القاضي بإعادة تنظيم الأقاليم الجنوبية و انشاء عمالة بونة **Bonne** " من خلال مرسوم 1949/01/23 الذي عرض في مداولات المجالس العامة لإبداء رأيهم فيه نقلت عدة جرائد تدخلات أعضاء المجالس العامة هذا الموضوع الذي نوقش من جميع جوانبه المختلفة وقد ركز المتدخلون على الإمكانيات المالية والبشرية لهذا الإصلاح وتطرقت هذه الجرائد الى دور الحاكم العام "نايجلان" في تمرير هذا الإصلاح.[3]

خصصت بعض الجرائد" مقالا عن المشروع الإداري للحكومة العامة لدى الجمعية الجزائرية، القاضي بإنشاء عمالات إضافية وتحويل الأقاليم الجنوبية إلى دوائر كبرى وهي: عين الصفراء، الأغواط، بسكرة ودائرتين صحراويتين في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي.[4]

و قد تدخل أعضاء مجلس الجزائر في هذا الموضوع، خلال مناقشة الأوضاع المالية التي ترتبط أساسا بإنشاء وحدات إدارية جديدة ، لكن مواقفهم من هذا المشروع قد تباينت

[1] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص 181.

[2] محمد بليل: مرجع سابق، ص 257.

[3] بلقرع خليدة: مرجع سابق، ص 270.

[4] محفوظ قداش: مرجع سابق، 181.

بشكل واضح ، الذي رأى فيه أحد الأعضاء السيد"روجريي"**Rogerier"** بأننا أمام تأسيس عمالات مستقلة عن الشمال، أو إلحاق الأقاليم الجنوبية بالعمالات الشمالية" و حسب وجهة نظره ، فإن الحل الثاني هو الأقرب إلى التطبيق بسبب قلة الإمكاناتو رد عليه النائب المسلم "ايت علي"، بأن الإمكانات المالية ليست عائقا، و أشاد أيضا بالدور الحضاري لفرنسا التي أصدرت في نظره قانونا خاصا من أجل تحسين أوضاع المسلمين ، و أن سكان الميزاب يريدون الدخول في العائلة الفرنسية.[1]

و في ختام جلسة المجلس العام للجزائر وافق الأعضاء على مشروع التنظيم الإداري بتأسيس عمالة" بونة "و الحاق بعض مناطق الجنوب بالشمال، ووافق أيضا أعضاء مجلس قسنطينة بعدد تردد طويل على المشروع الخاص بعمالة" بونة"، بسبب تخوف بعض الأعضاء من نقص المداخل المالية لعمالة قسنطينة ، و قد حضر أيضا في جلسة مناقشة هذا المشروع بنفس المجلس أعضاء من المجلس البلدي القسنطينة[2]

و من جانب آخر أثيرت عدة مشاكل بسبب هذا المشروع ، بتخوف بعض الأعضاء من فصل الأقاليم الصحراوية عن الشمال، مما دفع بعض أعضاء المجلس العام للجزائر إلى مطالبة الجمعية الجزائرية بالحفاظ على وحدة التراب الجزائري و اعتبار الأقاليم الجنوبية إمتداد لعمق الشمال و لا يمكن فصلها و إخضاعها لفرنسا وطالبو منها إستشارة المجالس العامة في هذا الموضوع حسب تدخل أحد الأعضاء المندوبين لديها السيد"بن عودة " الذي ذكر أن الإلتماس المقدم حول هذا الموضوع لا يخص منطقة القبائل بل الجزائر كلها[3]

إن هذا التباين بين توجهات الإدارة ومنتخبي المجالس العامة له ما يبرره ، بوجود الكم الهائل من مشاريع القوانين المطروحة على البرلمان الفرنسي والجمعية الجزائرية و هو

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 347-354.

[2] محمد بليل: **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 و1954**، مرجع سابق، ص258

[3] محمد بليل: مرجع نفسه، ص 259.

ما يوحى بإدخال تغيير عميق على النظام الإداري في الجزائر، بمحاولة الحكومة الفرنسية إعادة ترتيب صلاحيات الأطراف الفاعلة في الجزائر، خاصة الولاة الذين يمثلون إمتداد للجهاز التنفيذي للحكومة العامة، مما دفع بحكومة "لانيال"**Laniel** بإصدار مجموعة من المراسيم التنظيمية لتدعيم موقف الولاة في السيطرة على الأوضاع الداخلي.[1]

لقد ورد في بعض الصحف مقالا حول الإصلاح الإداري و تدعيم سلطة والي العمالة و قد جاء فيه، بأن الدستور الفرنسي إعتبر الولاة ممثلين و مندوبين للحكومة العامة بالعمالات الجزائرية، و قد وضحت النصوص القانونية ، صلاحيات تسيير الشؤون العامة و أنشطة موظفي الدولة و بأن الوالي مكلف بممارسة وظيفته السياسية باسم الدولة و له دور سياسي[2].

لقد أكد السيد كوتولي " **Cutoli**"الأمين العام للحكومة العامة في الجزائر هذه المكانة التي يحضا بها الولاة في تنفيذهم لمشروع الإصلاح الإداري قائلا :" إن الولي يخضع لسلطة الحاكم العام الذي يمثل الحكومة ،والجمهورية الفرنسية في كل التراب الجزائري ....وهو يقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة الجزائرية...، وذلك وفق الصلاحيات المحددة في القانون الفرنسي. [3]

[1] بلقرع خليدة: مرجع سابق، ص 298.

[2] محفوظ قداش: مرجع سابق، ص 182.

[3] شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص354-355.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حول التقسيم الإداري لشرق الجزائر بين إلى1830غاية 1954 توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة في:

– مر الحكم الفرنسي في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة الحكم العسكري ومرحلة الحكم المدني، وقد اختلفت سياسات الإدارة الاستعمارية خلال هاتين المرحلتين في الفترة الممتدة من بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، سواء من ناحية التنظيم الإداري أو أساليب السيطرة على المناطق وسكانها، وكذا الوسائل المعتمدة في ذلك، ورغم الاختلاف إلا أنها كانت تسعى لهدف مشترك وهو إخضاع الأرض والعباد السلطة المستعمر الفرنسي.

– بدأت الأطماع الفرنسية بالتمدد نحو الشرق الجزائري كونه يزخر بثروات عديدة إلا أن الهدف الحقيقي من هذا التوسع هو بسط نفوذها على كامل القطر الجزائري حيث عملت السلطات الفرنسية في بداية الاحتلال على خلق إدارات جديدة ذات قوانين عديدة تتماشى مع معتقداتها وأفكارها لأجل السيطرة على البلاد والعباد.

– تم إنشاء المكاتب العربية سنة 1844م، على أساس أنها همزة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي، تهتم لأمورهم وتدير شؤونهم وتفتح لهم المجال للتعامل مع السلطة، كما أن هذه المكاتب تعتبر جزء لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية، كما تعد الركيزة الأساسية التي تهدف لإخضاع الأهالي وقمع الثورات والجوسسة ومراقبة الرأي العام والزوايا واستنزاف كل ثروات وخيرات البلاد.

– كما عمل ضباط المكاتب العربية في البداية على تدعيم سياسة التعمير عن طريق طرد الأهالي من أراضيهم وديارهم وتهيئتها لصالح المعمرين، والتوغل في أوساط الجزائريين من أجل تعلم اللغة العربية وتعرف أكثر فأكثر على عادات المجتمع الجزائري، وهذا من أجل دمج الجزائر بفرنسا في شتى المجالات وترسيخ فكرة الاستعمار.

– اتبعت الإدارة الفرنسية سياسات وأساليب متعددة لإخضاع الجزائريين، بدءًا من سلب أراضيهم لصالح المعمرين، ومرورًا بإصدار قوانين تيسر الاستيطان. وقد اعتبرت الأرض بالنسبة للفلاح الجزائري مصدرًا للحياة، مما جعل المجتمع الريفي يتأثر بشدة في الدرجة الأولى، كما تعرض الشعب للضرائب مجحفة زادت من معاناته.

– لقد مثلت سنة 1845م منعرج هام في سياسة التنظيم الإداري الفرنسي للجزائر فقد نص مرسوم 5أفريل من السنة على تقسيم الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاث عمالات كما استحدث نظامين مختلفين للحكم، داخل عمالة نظام مدني ونظام عسكري في المناطق يقل فيها العنصر الأوربي.

– شهد التنظيم الإداري في الجزائر منذ عام 1870م تحولا كبيرا عقب سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، حيث أفلح المستوطنون في دفع الحكومة الفرنسية إلى إلغاء الحكم العسكري بالجزائر، واستبداله بالحكم المدني، مما مكن المستوطنين من السيطرة على دواليب الإدارة في الجزائر المستعمرة.

– لم يكن هدف فرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات مختلطة وكاملة الصلاحيات والأهلية، سوى تعبئة الجزائر وإعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا

– قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإصلاحات فيفري 1919 كمحاولة لرد الجميل للجزائريين خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى وهذا من أجل إسكات المطالبين بالمساواة والاستقلال في هذه الفترة، بحيث تعتبر هذه الإصلاحات هزلية وشكلية لم تكن في المستوى المنتظر من طرف الجزائريين.

– وجد مشروع بلوم فيوليت صدى كبيرا في أوساط تيارات الحركة الوطنية خلال فترة حكم الجبهة الشعبية فتعددت الآراء والمواقف منه بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وهذا ما ظهر جليا مع موقف النخبة والشيوعيين، إضافة إلى جمعية العلماء المسلمين وكذا الكولون وحزب الشعب الجزائري.

– القانون الخاص 20سبتمبر1947فابتفحصنا لمواده نجده يرتكز على المعطيات العامة وبعض الصلاحيات، التي منحها المشرع لهذا الجهاز التشريعي، والمتمثل في انتخاب جمعية جزائرية ممثلة من الأوربيين والمسلمين، تدرس انشغالات سكان هذه العمالات وفق بعض الخصوصيات، كما نص على تحويل بعض الدوائر وفروع من هذه البلديات إلى مراكز عمرانية مستقلة تسير من قبل الحاكم المدني، كما نص على تفكيك البلديات المختلطة، ودمجها ضمن بلديات كاملة الصلاحيات.

– يعتبر الإصلاح الإداري الذي تبنته الحكومة الفرنسية من خلال عقد العديد من الجلسات والمنفشات خاصة مناطق القبائل التي تعرف بالنظام الجماعات التي تحولت من البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات وذلك من خلال جلسة أكتوبر 1947.

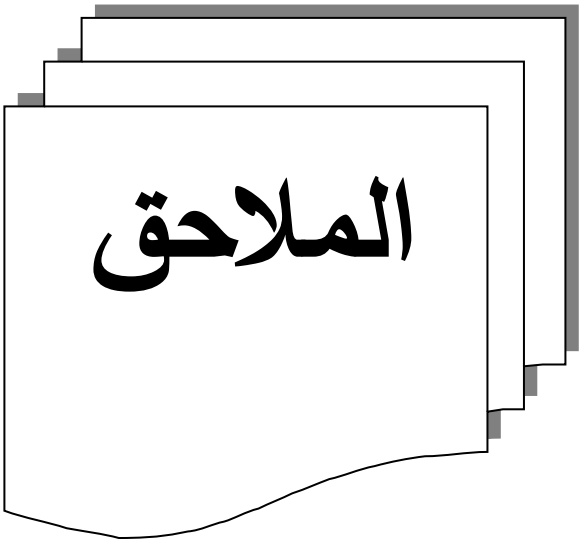
الملاحق

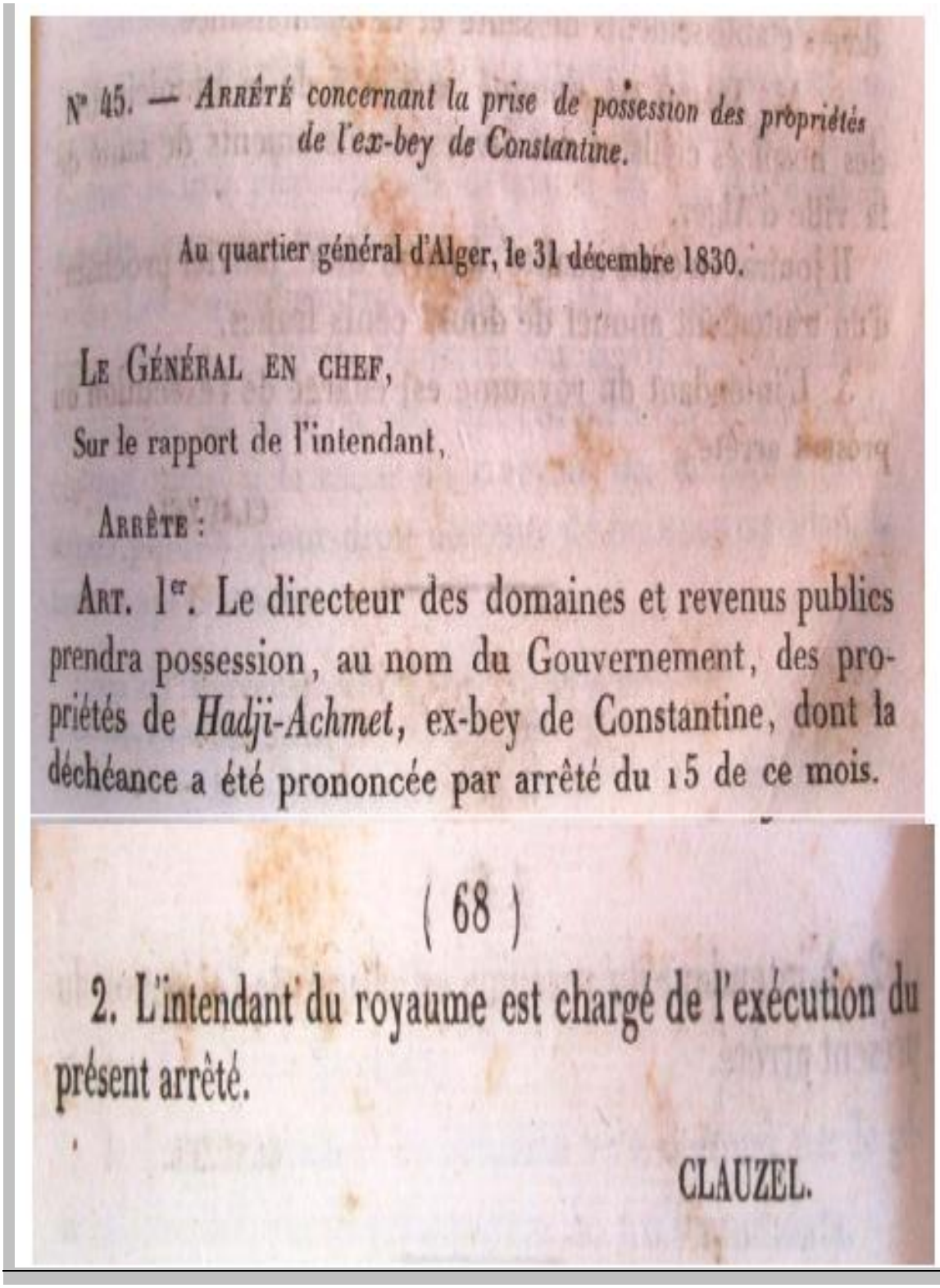

N° 45. — *Arrêté concernant la prise de possession des propriétés de l'ex-bey de Constantine.*

Au quartier général d'Alger, le 31 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur le rapport de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Le directeur des domaines et revenus publics prendra possession, au nom du Gouvernement, des propriétés de *Hadji-Achmet*, ex-bey de Constantine, dont la déchéance a été prononcée par arrêté du 15 de ce mois.

(68)

2. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

ملحق رقم 01 قانون سيناتوس كونسيلت بليل محمد: المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012 ص 540.

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

ملحق رقم 02 يتبع قانون سينتوس كونسيلت بليل محمد: مرجع سابق ص542

ملحق رقم03 قانون سيناتوس كوسيلت مترجم بالعربية

يحدّدون الاراضي التي لاعراب الصحراء والتلّ ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراب بلاد التلّ وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكلّ دوارٍ ويُفرزون أبنائها لاهل الدوار والخاصة ليستغلّوا ملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصّير توزيعُ الأقسام على قرعة معيّنة وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلُّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر والخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظرًا الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

اي المطالب العرنية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراب المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

ملحق رقم 04 بليل محمد: مرجع سابق، ص543.

لها وكذلك لا تعتبر فى حال الاملاك التى تسمى الدومين العامى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تغيّرُ فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى البلاد الجزايرية من الاراضى التى يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الّا منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان الثقاب وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

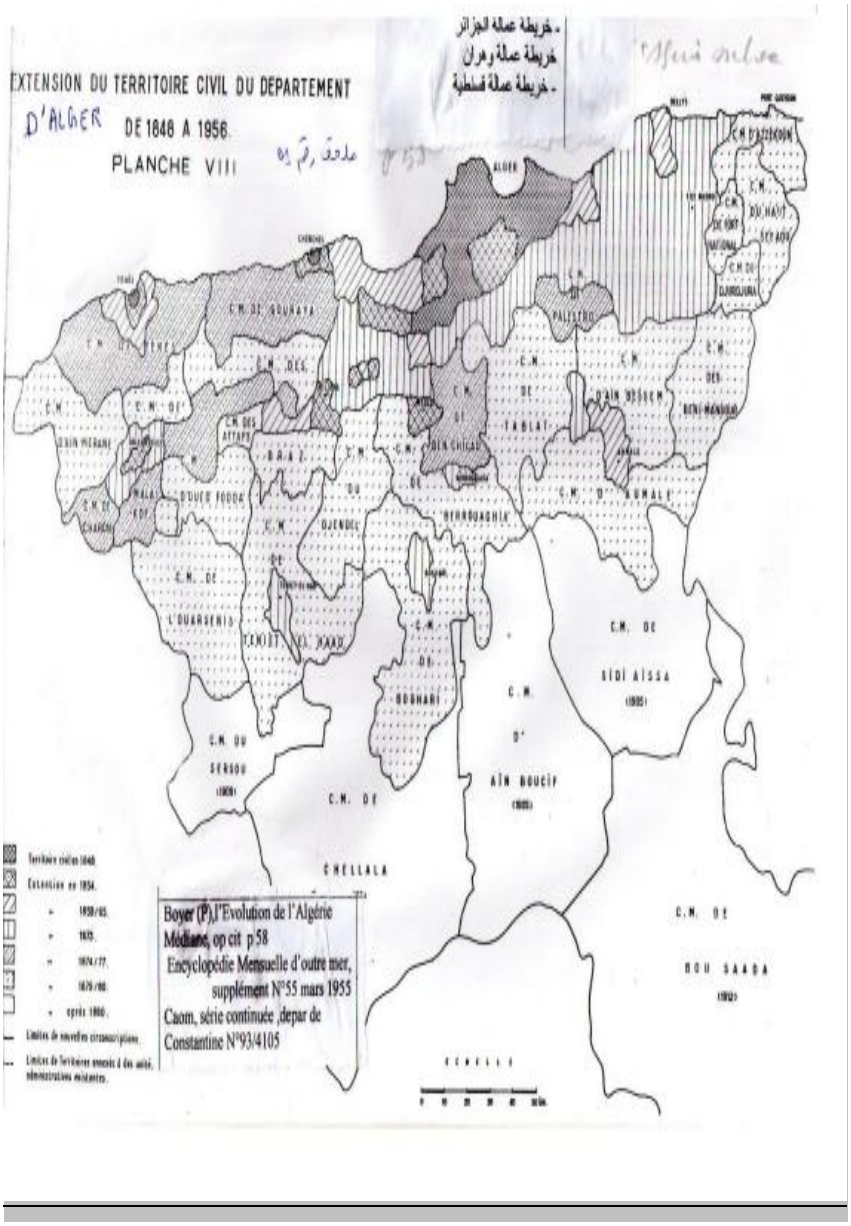

ملحق رقم 05 تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات G.G.A: service cartographique، département de Constantine، limite administrative، Echelle 1/400.000, (1949).

G.G.A: service cartographies, département de Constantine, limite administrative, Echelle 1/400.000, (1949).

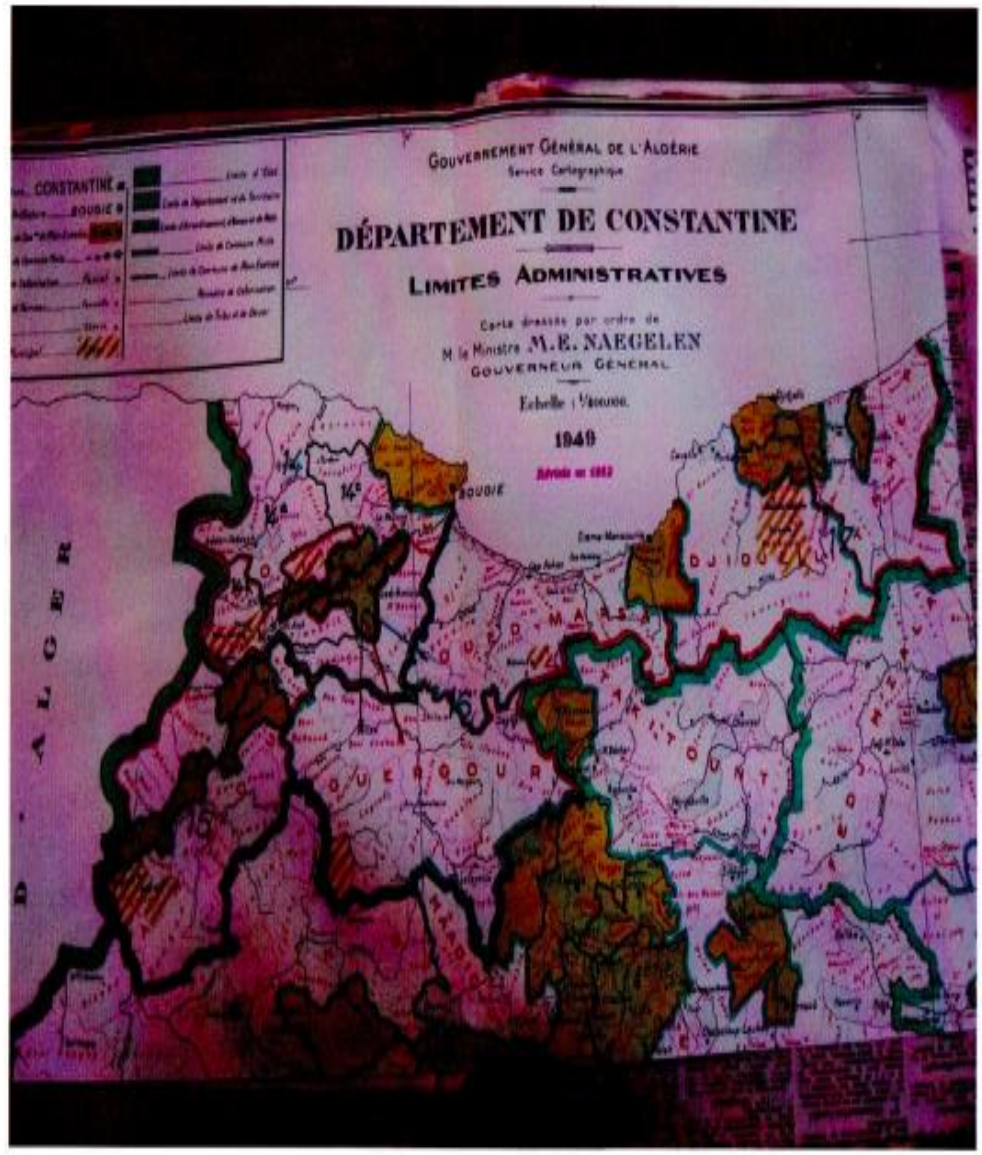

ملحق رقم 06 خريطة عمالة قسنطينة 1949

بليل محمد: المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012 ص 544.

الملحق رقم 07 : قرار من الحاكم العام تشكيل الدوائر الانتخابية لعمالات الثلاثة

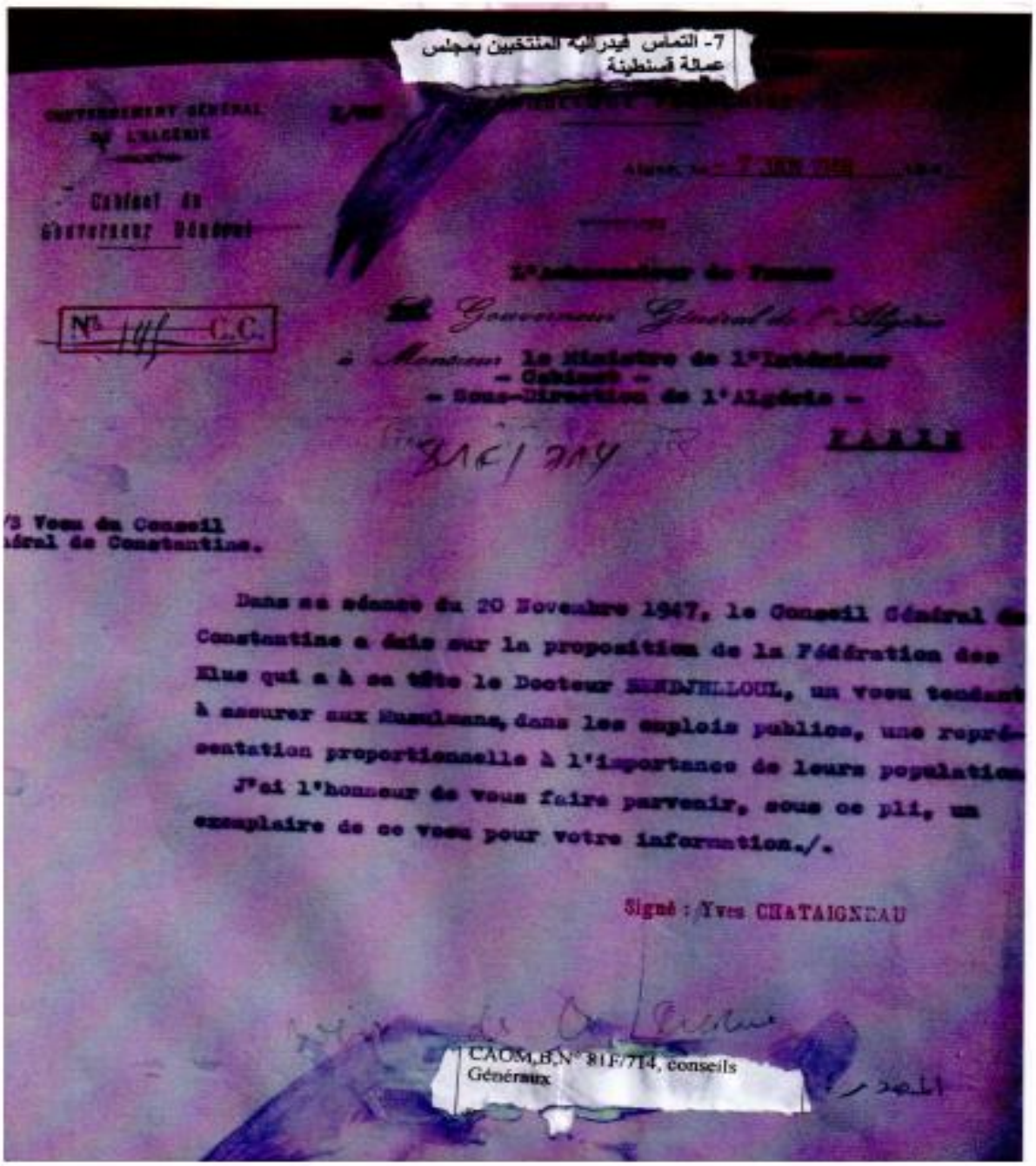

7- التماس فيدرالية المنتخبين بمجلس عمالة قسنطينة

Cabinet du Gouverneur Général

N° 144 C.C.

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Ministre de l'Intérieur
- Cabinet -
- Sous-Direction de l'Algérie -

PARIS

3AF/3A4

3/3 Vœu du Conseil Général de Constantine.

Dans sa séance du 20 Novembre 1947, le Conseil Général de Constantine a émis sur la proposition de la Fédération des Elus qui a à sa tête le Docteur BENDJELLOUL, un vœu tendant à assurer aux Musulmans, dans les emplois publics, une représentation proportionnelle à l'importance de leurs populations.

J'ai l'honneur de vous faire parvenir, sous ce pli, un exemplaire de ce vœu pour votre information./.

Signé : Yves CHATAIGNEAU

CAOM, B.N° 81F/714, conseils Généraux

بليل محمد: المرجع السابق، ص 545

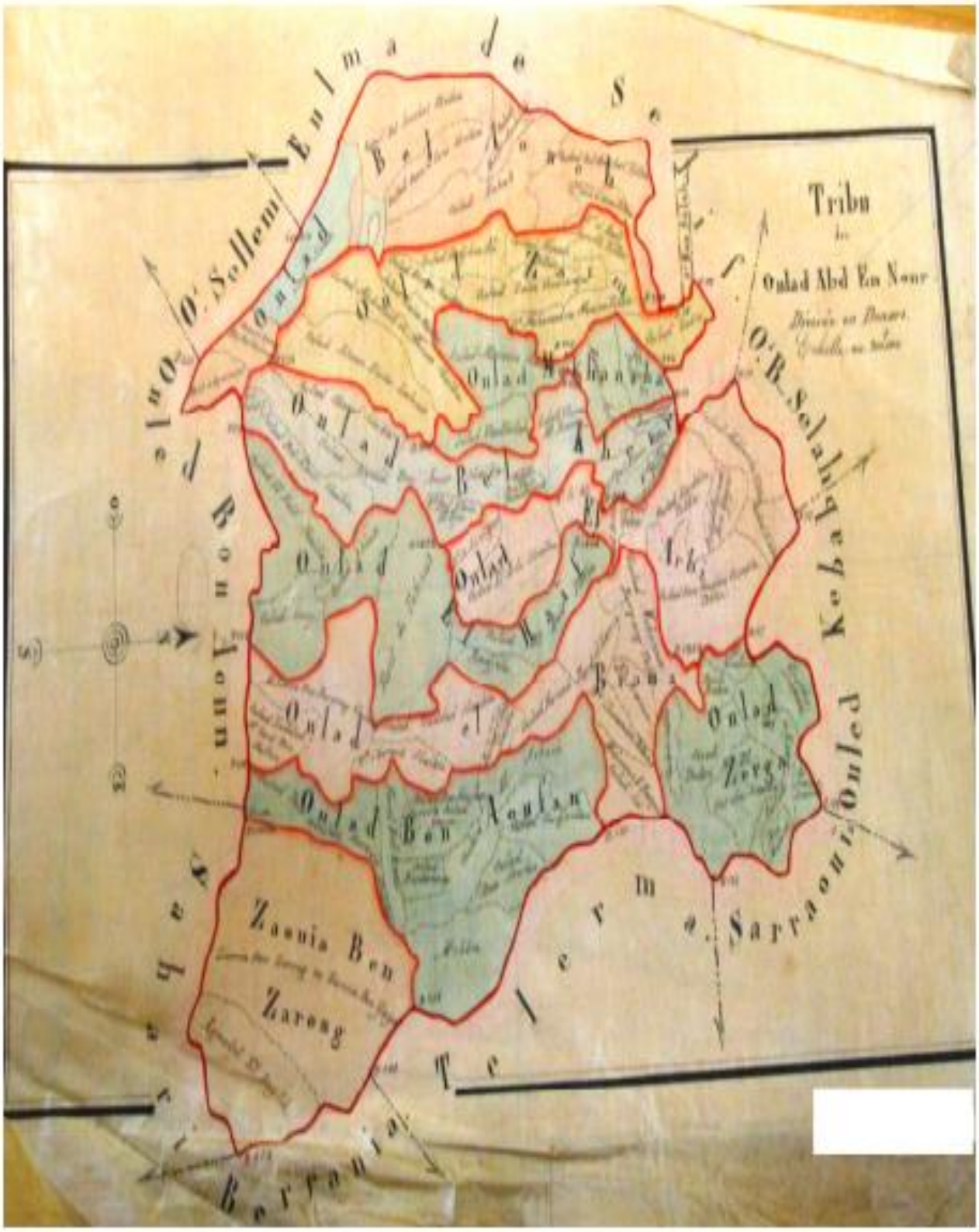

الملحق رقم 08: خريطة تقسيم القبائل والعرش والبلديات المختلطة في الشرق الجزائر (منطقة سطيف والبرج بوعريريج والعلمة)، بليل محمد، المرجع السابق ص 546.

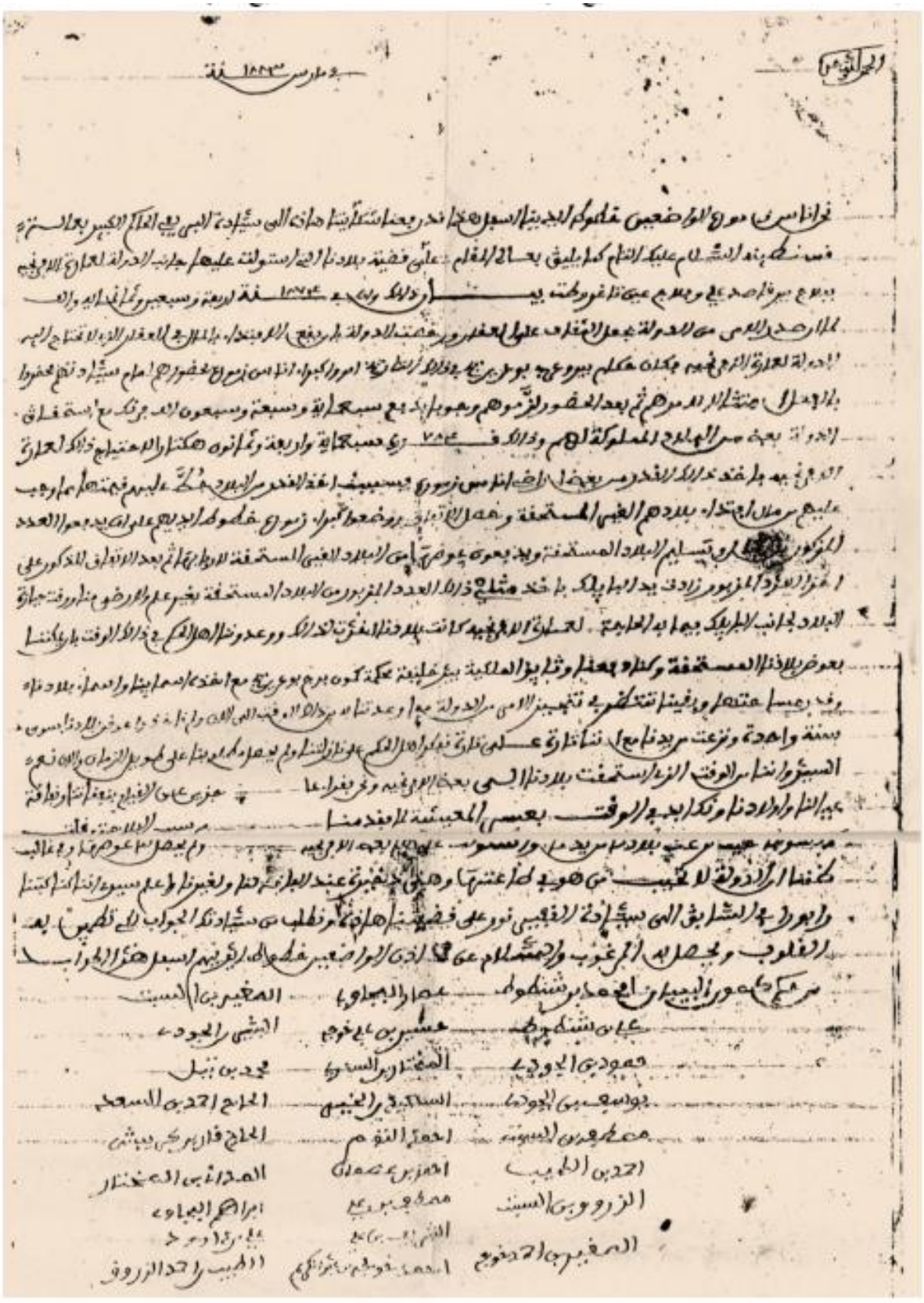

الملحق رقم :09: سمير بن سعدي رسالة أعيان زمورة الى حاكم عمالة قسنطينة 1883 دراسة وثيقة

مجلة قضايا تاريخية مج 06 العدد 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة 2021

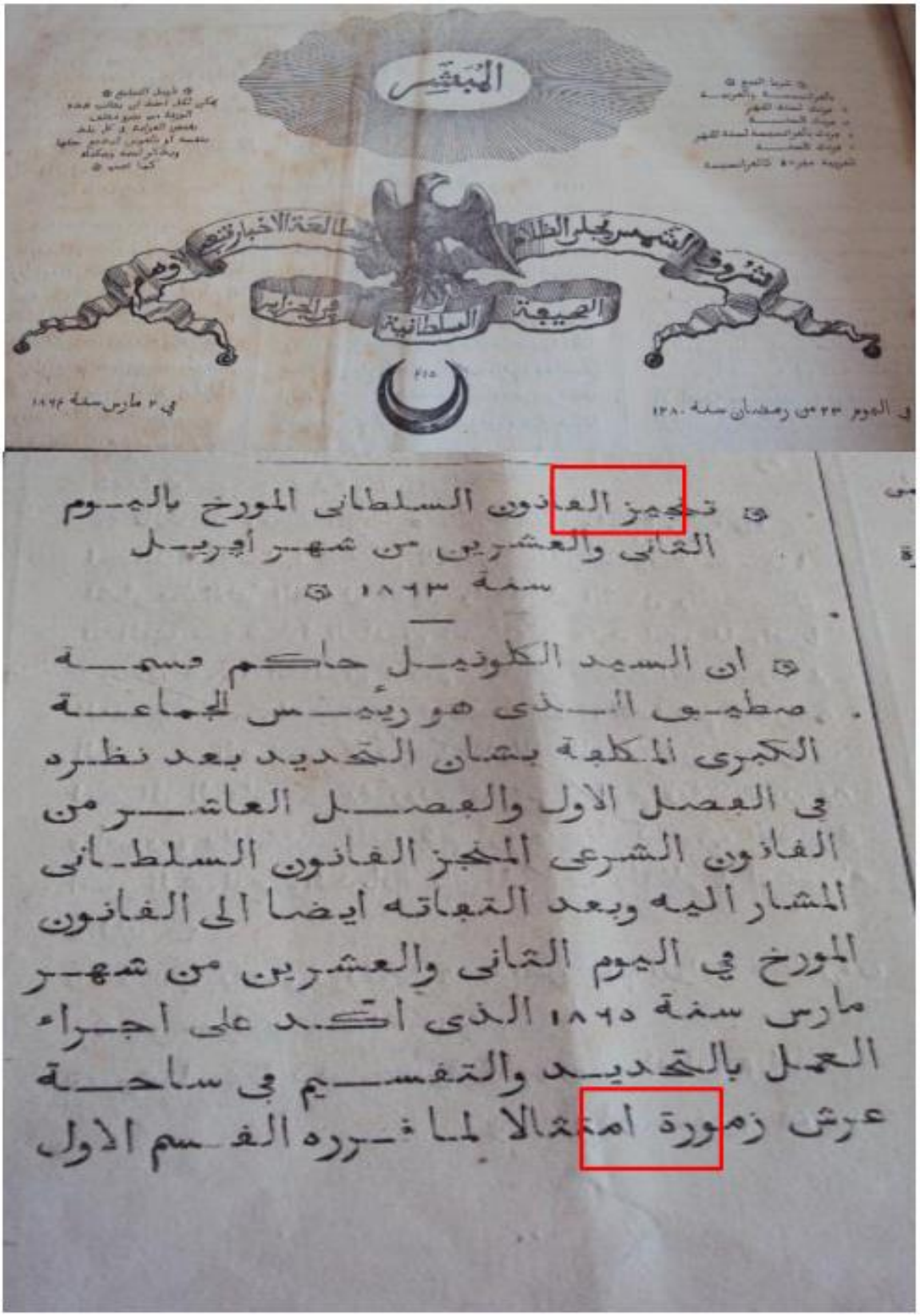

الملحق رقم:10 جريدة المبشر عدد 468 ،12 أوت 1865 نقلا عن: سمير بن سعدي المرجع السابق

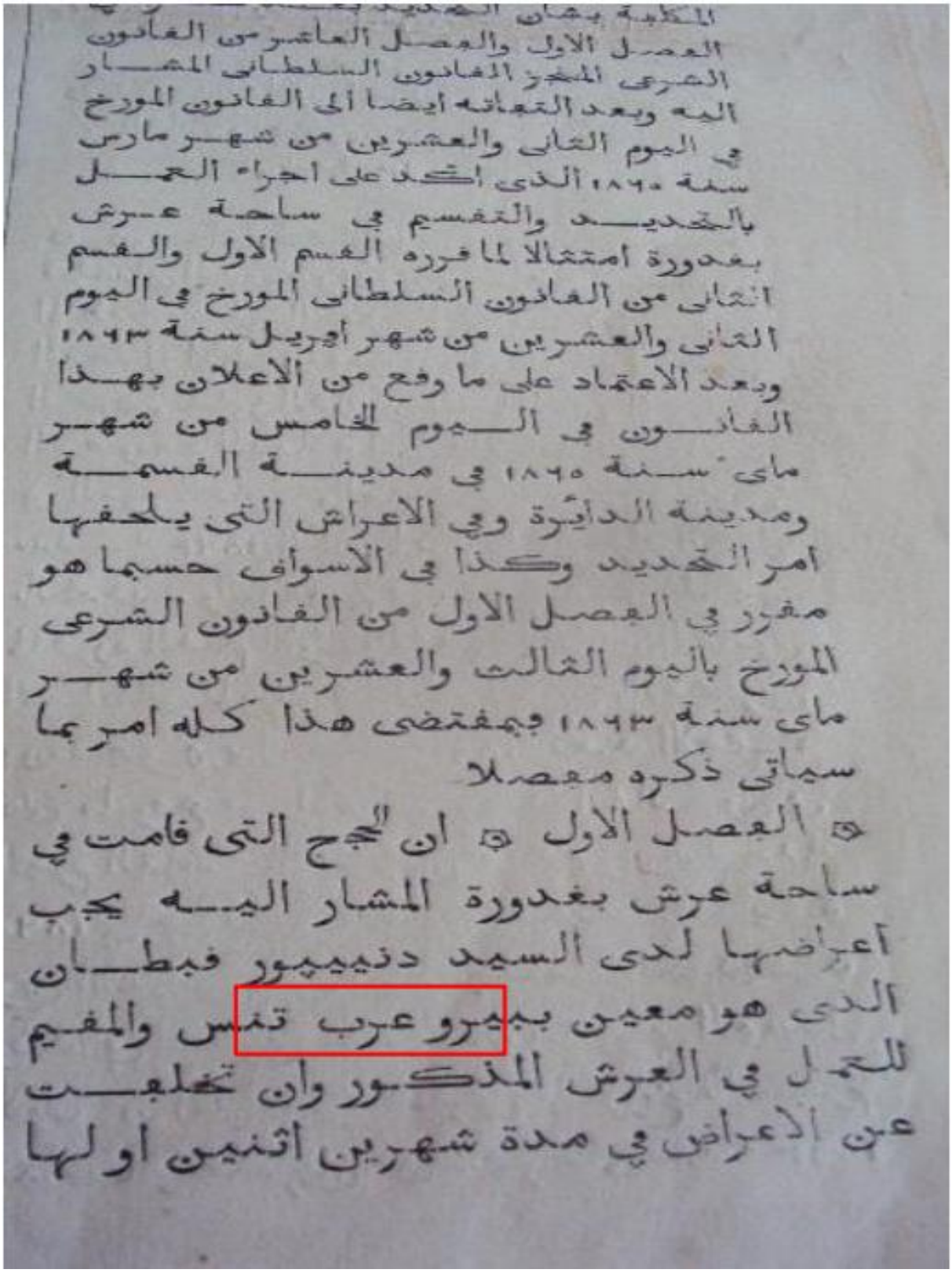

المكلبة بشان التحديد
الفصل الاول والفصل العاشر من القانون
الشرعي المخوز القانون السلطاني المشار
اليه وبعد التعاته ايضا الى القانون المورخ
في اليوم الثاني والعشرين من شهر مارس
سنة ١٨٦٠ الذي اكد على اجراء العمل
بالتحديد والتقسيم في ساحة عرش
بغدورة امتثالا لما قرره القسم الاول والقسم
الثاني من القانون السلطاني المورخ في اليوم
الثاني والعشرين من شهر افريل سنة ١٨٦٣
وبعد الاعتماد على ما وقع من الاعلان بهذا
القانون في اليوم الخامس من شهر
ماي سنة ١٨٦٥ في مدينة القسمة
ومدينة الدائرة وفي الاعراش التي يلحقها
امر التحديد وكذا في الاسواق حسبما هو
مقرر في الفصل الاول من القانون الشرعي
المورخ باليوم الثالث والعشرين من شهر
ماي سنة ١٨٦٣ وبمقتضى هذا كله امر بما
سياتي ذكره مفصلا

الفصل الاول ان الحجج التي قامت في
ساحة عرش بغدورة المشار اليه يجب
اعراضها لدى السيد دنيبيور قبطان
الذي هو معين بمير عرب تنس والمقيم
للعمل في العرش المذكور وان تخلفت
عن الاعراض في مدة شهرين اثنين اولها

الملحق رقم :11 تابع لجريدة المبشر، سمير بن سعدي: المرجع السابق

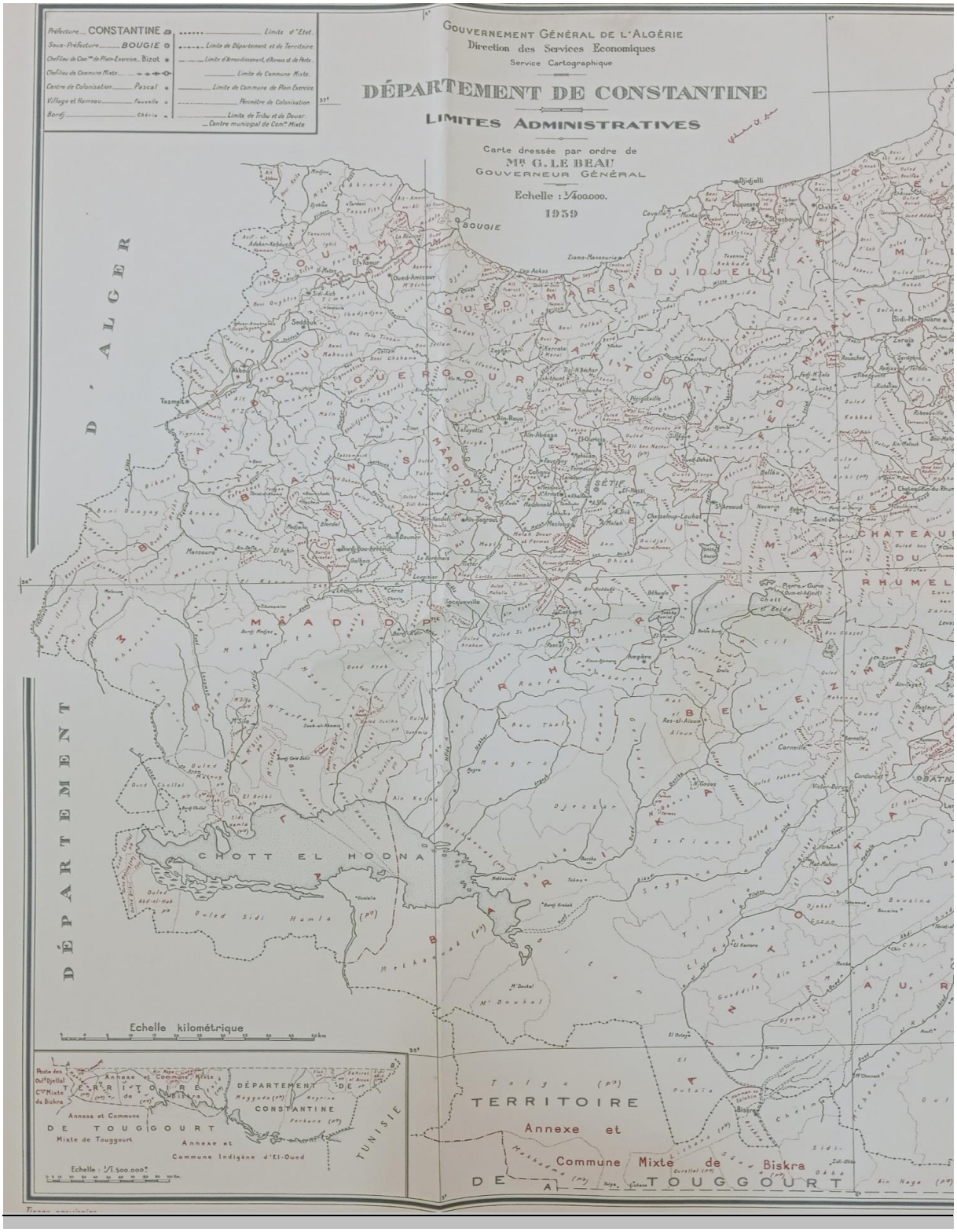

الملحق رقم:12 خريطة قسنطينة سنة 1939الجزء الأول:

G.G.A: service cartographies, département de Constantine, limite administrative, Echelle 1/400.000, (1949).

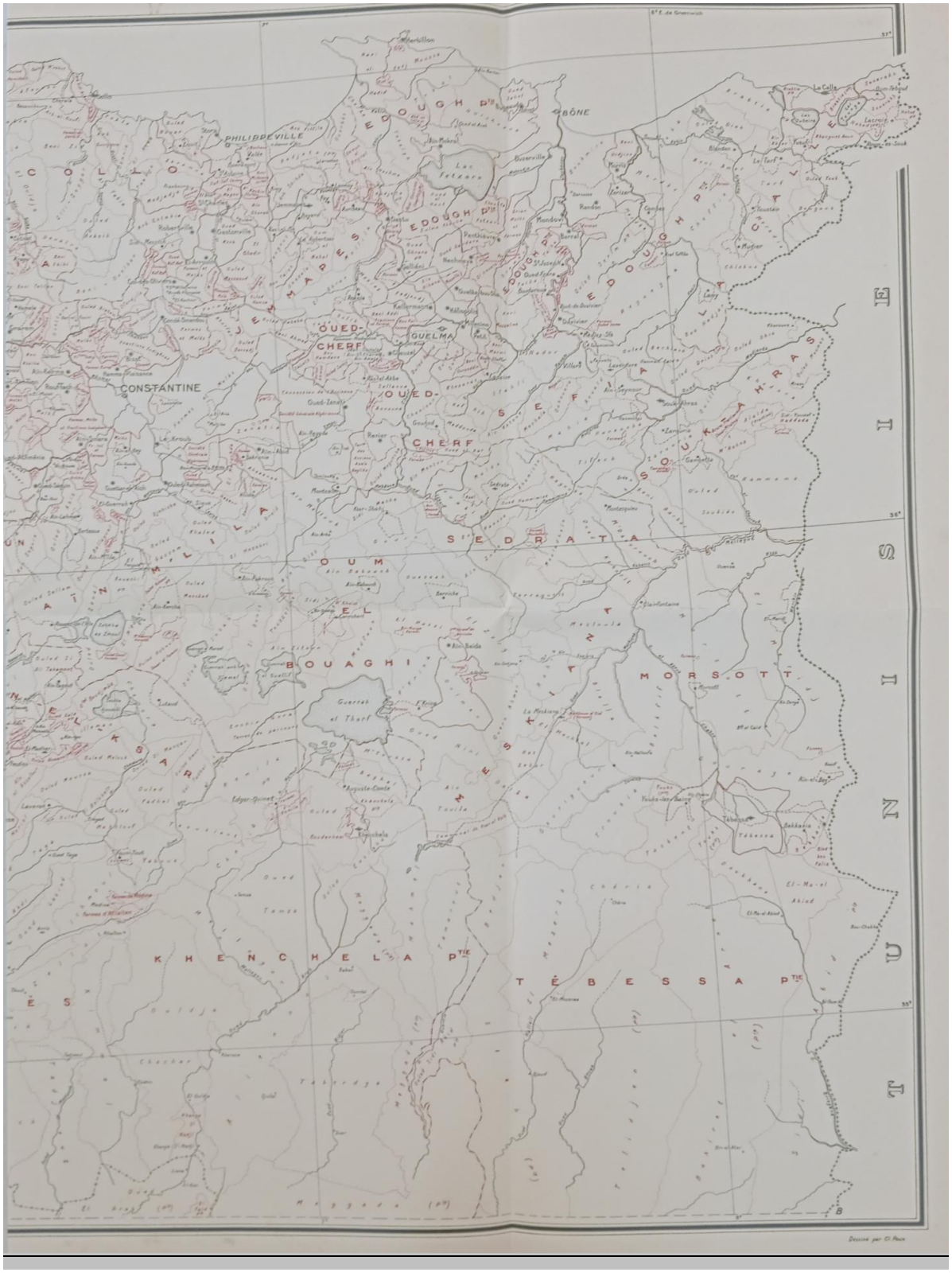

الملحق رقم 13 خريطة قسنطينة الجزء الثاني

G.G.A ,IBID

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

أ -/ بالعربية:

1. أجيرون، شارل روبير: **الجزائر المسلمون وفرنسا (1870-1919 م)**، ج1، تر: مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. بن يوسف، بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
3. جوليان، شارل اندري: **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، تر، الطيب المهدي واخرون، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1976م.
4. جوليان، شارل أندري: **تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871**، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.
5. جوليان، شارل أندري: **تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، ج2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم الصحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013.
6. جوليان، شارل أندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس-الجزائر-المغرب الاقصى، من الفتح الاسلامي الى سنة 1830**، تع: محمد مزالي -البشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر،1983.
7. شارل، وليام: **مذكرات قنصل امريكا في الجزائر ،1816-1824** م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و. ن. ت، الجزائر 1982.
8. شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور**، منشورات عويدات، ط1، بيروت، باريس، 1982.
9. شارل فيرو: **تاريخ جيجل، تر، عبد الحميد سرحان**، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر 2010.
10. شارل، ديغول: **مذكرات الأمل**، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.
11. عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن العقون: **الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة 1947-1954**، ط2، منشورات السائحي، الجزائر 2008.

12. المدني، أحمد توفيق: **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1984.

13. المدني، أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

14. مصالي، الحاج: **مذكرات مصالي الحاج 1898 -1938**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2007.

15. وولف جون، تر: د. **أبو القاسم سعدالله، الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2022.

ب -/ بالفرنسية:

- F. ACCARDO: Répertoire Alphabétique des tribus & douars de L'Algérie Typographie & Lithographie, Adolphe Jourdan Alger,1879.

ج -/ الخرائط:

G.G.A : service cartographique, département de Constantine, limite administrative, Echelle 1/400.000, (1949).

د-/الجرائد:

المبشر: سنوات: 1864-1865-1867-1869.

ثانيا المراجع:

أ-/ الكتب:

16. اعميراوي احميدة: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطني في قطاع الشرق الجزائري** (بداية الاحتلال) قسنطينة ،1984.

17. اعميراوي أحميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار المهدي، عين مليلة ،2005.

18. إيشبودان العربي: **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، تر، جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

19. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989م** ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

20. بليل محمد: **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 و1954**، ج1، د. ط، دار هومة، الجزائر، 2010.

21. بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر** 1920 -1936، 1920-1936م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

22. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الاسلامي 1997، ط1.

23. بورمضان عبد القادر: **الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830-1832م**، دورية كان التاريخية السنة 13، العدد48، ماي 2020.

24. بوضرساية بوعزة،: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر ،2010.

25. بوضرساية بوعزة: **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائر رجل دولة ومقاوم 1830-1848م**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر ،2012.

26. بوطبة لخضر: **بلدية تاقيطونت المختلطة من خلال وثائق أرشيف إكس أون بروفانس بفرنسا**، دار الباحث، ط1، سنة 2024.

27. بوعزيز يحي: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر، الجزائر ،2009.

28. بوعزيز يحي: الموجز **في تاريخ الجزائر: الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.

29. بوعزيز يحي: **السياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

30. بومدين دياب: الحياة **الثقافية في بايلك الشرق الجزائري خلال فترة حكم صالح باي** الحوار المتوسطي، مج13، العدد03، دسمبر 2022.

31. بيرم كمال: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1817-1954م**، دار الأحلام للنشر، 2025.

32. جفال عادل: **مركز التعذيب الفرنسية في منطقة الشمال القسنطيني1954-1962م سكيكدة نموذجا**، المتحف الجهوي العقيد على كافي سكيكدة ط 2018.

33. حمادي عبد الله: **الحركة الطلابية الجزائرية 1962/1817**، مشارب ثقافية وأيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ط2، الجزائر 1995.

34. خنوف على: **تاريخ منطقة جيجل، قديما وحديثا**، منشورات الأنيس ط1، الجزائر 2007-2011

35. دحماني سعيد: **من هيبون –بونة الى عنابة**، تاريخ تأسيس قطب حضري، عنابة-الجزائر 2007.

36. الزبيري محمد العربي: **مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة**، منشورات السهل ،2009

37. زروق نادية: **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900م**، دار هومة، الجزائر، 2014.

38. زوزو عبد الحميد: **نصوص وثائق في الجزائر 1830-1900م**، الجزائر، 2009.

39. زوزو، عبد الحميد: **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2007.

40. سحولي بشير: **المكاتب العربية ومشروع فرض الاحتلال الفرنسي للجزائر 1844-1870 م** جامعة الجيلالي اليابس، سدي بلعباس، د، ت2006.

41. سعد الله ابو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر ،2011.

42. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930م)**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992.

43. سعد الله أبو القاسم: **حاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ط3**، الشريكة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

44. سعيدوني، ناصر الدين: المهدي بو عبدلي، الجزائر **في تاريخ العهد العثماني، وزير الثقافة والسياحة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

45. شويتام أرزقي: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م** دار الكتاب العربي، الجزائر،2011.

46. صاري أحمد: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تق: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية،2004.

47. طهاري محمد: **الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر**، الكتاب الثالث عبد الحميد ابن باديس ،1999.

48. عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1984.

49. عدة بن داهية: الاستيطان **والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-** 1992م، المؤلفات لنشر والتوزيع، ط1، ج1، المسيلة الجزائر،2013.

50. عمار بن عمار بن محمد بوزير: مقاومة **أحمد باي في الشرق الجزائر ظروفها ومراحلها ونتائجها**.

51. عمورة عمار: نبيل **دادوة أخرون: الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، دار المعرفة، خ1، الجزائر، 2009.

52. العنتري محمد صالح: **تاريخ قسنطينة**، تح يخي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر 2009.

53. عيساوي محمد: نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، الجزائر،2011.

54. فاطمة الزهراء: **مقالات عن قسنطينة**، دار مداد، قسنطينة ،2016.

55. فركوس صالح: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1866-1871م**، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

56. فركوس صالح: **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر واثارها على المجتمع الجزائري**، مشروع بحث،2010، جامعة 8ماي 1945م، قالمة.

57. فركوس صالح: **تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المرحلة الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

58. فركوس صالح: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،1830-1925م**، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، د، ط، 2010.

59. فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850**، د. م. ج، الجزائر ،2007.

60. فيلالي عبد العزيز: **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعي الجزائر وقسنطينة 1830-1850**، الجزائر.

61. قداش محفوظ: **جرائم الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر،محمد المعراجي ،2008،

62. قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

63. لعسلي بسام: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ،1830-1838م**، دار النفائس، ط خ، الجزائر ،2010.

64. لونيسي، رابح وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2010.

65. معاشي جميلة: **الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ(19م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة2014.

66. مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، دوان المطبوعات الجامعية،2014.

67. مقلاتي عبد الله: **موسوعة في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954**، وزارة الثقافة، الجزائر

68. مياسي إبراهيم: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة، الجزائر، 2007.

69. هلال، عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط،2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014.

70. هلال،عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014.

71. ولد النبية كريم: **البلديات المختلطة في منطقة سكيكدة**، من فعاليات الملتقى الوطني الثالث، 26-27-2005

قائمة الرسائل والمجلات

قائمة المجلات:

72 اعميراوي احميدة: **عن الاحتلال والمقاومة بمنطقة سكيكدة**، مجلة **العلوم الانسانية العدد 17**، جوان 2022.

72. بختاوي خديجة: **قانون فأرني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات**، مج10، ع11، جامعة وهران، 2014.

73. بليل محمد: **التشريعات العقارية الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني، مجلة عصور**، مج9، ع2، جامعة وهران، 2010.

74. بوجبال رياض: **أخبار بلد قسنطينة وحكامها** لمؤلف مجهول، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010م.

75. جعني زينب: " **ثورات ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807م)** «، **مجلة عصور، عدد**18، أوت 2015.

76. دحماني توفيق: **قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837** من خلال وثائق نادرة **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر (2)، مجلد11، العدد01، السنة2010.

77. سباعي، سيدي عبد القادر: **قانون الأنديجينا الوجه الأخر لقانون السود، مجلة الدراسات**، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2016.

78. سلاماني عبد القادر: دور **المكاتب العربية في توطيد دعائم الاستعمار، مجلة البدر**، جامعة بشار، ع3، 2011.

79. سمير بن سعدي: **رسالة أعيان زمورة الى حاكم عمالة قسنطينة سنة 1883 دراسة وثيقة، مجلة قضايا تاريخية**، مج 06، ع 02، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة02-10-2021، ص26

80. صالحي توفيق: **نشأة المراكز الاستيطانية الأوروبية بإقليم سكيكدة بين سنتي 1838-1870**، المجلة **التاريخية الجزائرية**، مج 06، العدد 1 ،2022.

81. عزوز فؤاد: **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، مجلة مدارات تاريخية**، مج1، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2019.

82. قويسم محمد: **مجازر الاحتلال الفرنسي بمدينة قسنطينة 1837، مجلة تاريخية جزائرية**، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، ع4 ،2017.

83. كشود حسان: **بايلك الشرق دراسة طبيعية وزراعية من خلال الرحالين باسيبونيل ودي فونتين والدكتور توماس شو، مجلة قضايا التاريخ**، عدد6، المجلد08، 2017.

84. لمياء بوقريوة: **مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، ع04، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

85. مريخي رشيد: ملامح **من الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة الحكمة لدراسات التاريخية**، مج5، العدد12، دسمبر 2017.

86. مطمر محمد العيد: **التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس، مجلة العلوم الانسانية**، ع4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

87. هاشمي كوثر: **تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر تطبيق قانون 1873نموذجا، مجلة البحوث التاريخية** مج5، ع1، جامعة المسيلة، 2021.

88. ولد النبية كريم: **الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، مجلة المصادر**، ع09، 2004.

قائمة الرسائل:

89. أسية مسيكين: **فاطمة بنبري، حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري،1830-1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016.

90. إيعيش، جميلة: **دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي بالجنوب الشرقي**، نموذج مراسلات بيرو الأغواط غرداية، جامعة الجزائر2، ابو القاسم سعد الله،2015.

91. بشكر فاتن: **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)، ماجستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية، 2022.

92. بلقرع خليدة: **مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين والمعارضة المعمرين 1891-1947**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018/2017.

93. بليل محمد: **المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 و1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر السنة الجامعية 2011-2012 جامعة وهران.

94. بو رمضان عبد القادر: **المجتمع والعمران في عنابة خلال الفترة الاستعمارية1830-1900م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 08ماي 1945 قالمة ،2021-2022.

95. بولجويجة الصغيرة طوالبية سعاد: **قراءة تاريخية لقانون 16فيفري 1897م المطهر للأراضي الجزائرية من خلال المنشورات الفرنسية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، مج18، ع1، مخبر التاريخ للدراسات والابحاث المغاربية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.

96. حباش فاطمة: **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870**، أطروحة دكتوراه جامعة وهران،2013-2014.

97. حرمة عبد الكريم: **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834-1900م)**، مذكرة نيل شهادة الدكتورة في شعبة التاريخ تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة أحمد ذرايعية أدرار السنة الجامعية 2023/2022.

98. حليمي علي: **التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس "1870-1919م"**، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2015.

99. زقب عثمان: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م**، دراسة في أساليب السياسة الإدارية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2014-2015.

100. سيدي صالح حياة: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين1871-1885م**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، 2011، الجزائر.

101. صالحي توفيق: **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تاريخ الحضارات البحر المتوسط، اشراف د/ فاطمة الزهراء، جامعة متنوري قسنطينة.

102. عز الدين بومزو: **الضباط الفرنسيون الاداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنيست مرسيه نموذجا**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة الجزائر 2007-2008 م.

103. عفصي حسينة: **المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني 1535-1837** مذكرة ماستر، قسم تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2018.

104. عميراوي أحميدة: السياسة **الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائر من خلال مشروع لويس بلانكي**، عالج هذا الموضوع في أطروحة دكتوراه الدولة بمعهد العلوم الاجتماعية جامعة متنوري قسنطينة ،1999.

105. قبالي عبد الحفيظ: النظام **العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسامين في الجزائر المستعمرة 1830-1900م**، أطروحة دكتوراه، جامعة 08ماي1945، قالمة 2019-2020.

106. لبيد عماد: **الاستيطان والوطيد الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية لفلسطين**، اشراف محمد رضا مزوري دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه بجامعة الجزائر 3، 2011-2010.

107. مدور خميسة: **الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، 2017-2018.

فهرس المحتوى

قائمة المختصرات

شكر وعرفان 3

إهـــداء 4

قائمة المختصرات 5

مقدمة ..... أ

الفصل تمهيدي : أوضاع بإيلك الشرق قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830م 13

أولا: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 13

ثانيا – جغرافية بأيلك الشرق : 16

ثالثا– الأوضاع الاجتماعية و الإدارية 17

رابعا/ الأوضاع سياسية والثقافية :..... 21

الفصل الأول : التقسيم الإداري للشرق الجزائر 1830–1870م 26

المبحث الأول :التوسع الاستعماري في الشرق الجزائر 27

أولا : إحتلال مدينة عنابة 1830–1832م:..... 27

ثانيا : احتلال مدينة قسنطينة 1836–1837 30

ثالثا : إحتلال مدينة سكيكدة وجيجل 1838–1839. 34

رابعا :احتلال مدينة جيجل : 1839 37

المبحث الثاني : الادارة الفرنسية والمكاتب العربية في شرق الجزائر..... 41

أولا : الإدارة الفرنسية في شرق الجزائر : 41

ثانيا: نشأة المكاتب العربية وتنظيمها في الشرق 44

ثالثا :دور المكاتب العربية في الشرق:..... 47

ثالثا: الدور العسكري للمكاتب في الشرق:..... 51

الفصل الثاني :التقسيم الاداري لشرق الجزائر لشرق الجزائر 1914/1870.....55

فهرس المحتوى

المبحث الأول: الهيكل الإداري في الجزائر. 56

أولا: الحاكم العام: 56

ثانيا: العمالات : 61

ثالثا: البلديات: 63

المبحث الثاني: القوانين الادارية في الشرق الجزائر 73

أولا /قانون الاهالي 1871: 74

ثانيا / قانون وارني 26 جويلية 1873م: 76

ثالثا /قانون 16 فيفري 1897م 78

المبحث الأول: الإصلاحات الإدارية بعد الحرب العالمية الأولى 82

أولا: إصلاحات فيفري 1919م 82

ثانيا: إصلاحات بلوم فيوليت1936" Bloom Violet " 85

ثالثا: تطور البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات: 88

المبحث الثاني: التنظيم الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية 94

أولا: القانون الخاص للجزائر 20سبتمبر1947 وطبيعة الإصلاحات 94

ثانيا: تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات بعد ح ع 2 96

ثلثا: الإصلاحات الإدارية لشرق الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية: 99

الخاتمة **105**

الملاحق ..... Erreur ! Signet non défini.

ملخص باللغة العربية

لقد قامت الإدارة الاستعمارية منذ الاحتلال، إلى وضع لبنات أساسية لتسيير المناطق التي يتواجد بها المستوطنون والأهالي المسلمين على شكل وحدات إدارية وسياسية تتميز ببعض الخصوصيات، وقامت بوضع آليات إدارية لتسيير الدواوير والمناطق الاستيطانية بواسطة المكاتب العربية التي نجحت حيالها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري ، حيث تم تقسيم الجزائر إلى ثلاثة عمالات واستحداث نظامين مختلفين للحكم داخل كل عمالة نظام مدني في المناطق التي يتواجد فيها عدد كبير من المستوطنين زودت بمؤسسات إدارية ونظام عسكري في المناطق الأخرى حيث يقل الفرد الأوربي ، واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية الإطاحة بالإمبراطورية الثانية ومجيء الجمهورية الثالثة، التي كانت تخضع إلى اللوبي الاستيطاني، الذي أرغم هذا الأخير الحكومة الفرنسية على نقل آليات التسيير البلدي الفرنسية إلى الجزائر، وقد أفلح المستوطنون في دفع الحكومة الفرنسية إلى إلغاء الحكم العسكري واستبداله بالحكم المدني، مما مكن المستوطنين من سيطرة على دواليب الإدارة في الجزائر، لم يكن هدف فرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات مختلطة وكاملة الصلاحيات والأهلية سوى تعبئة الجزائر وإعدادها للإدماج في وطن الأم وذلك بتطبيق القوانين التعسفية كقانون الأهالي، وقانون وراني وغيرها من أجل التمسك بالجزائر.

لقد عبر الجزائريون عن رفضهم الشديد لهذه المشاريع التي قامت بها الحكومة الفرنسية ما جعلها تقوم بإصدار جملة من الاصلاحات سنة 1919كمحاولة لرد الجميل للجزائريين خلال مشاركتهم في ح ع1 وهذا من أجل اسكات المطالبين بالمساواة والاستقلال في هذه الفترة إضافة إلى إصلاحات مشروع بلو فيوليت ، وتطور البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات، وصدور قانون20سبتمبر1947من أجل دمج البلديات المختلطة في البلديات كاملة الصلاحيات مما أدى إلى تغير الحدود الجغرافية في الشرق الجزائري بإضافة عمالة بونا إلى العمالات الثلاثة بعد موافقة المجلس العام في الجزائر على إضافتها، لتصبح بونة العمالة04

From the beginning of the occupation, the colonial administration laid the undations for managing the areas inhabited by settlers and Muslim inhabitants as administrative and political units with certain characteristics. It established administrative mechanisms to manage the villages and settlement areas through Arab bureaus, which successfully penetrated the core of Algerian society. Algeria was divided into three provinces, and two different systems of government were created within each province: a civil system in areas with a large number of settlers, equipped with administrative institutions, and a military system in other areas where the European population was smaller. This situation continued until the fall he se The arrival of the Third Republic, which was subject to the settler lobby, forced the French government to transfer the French municipal management mechanisms to Algeria. The settlers succeeded in pushing the French government to abolish military rule and replace it with civilian rule, which enabled the settlers to control the machinery of administration in Algeria. France's goal behind turning the settlement centers into mixed municipalities with full powers and eligibility was not to mobilize Algeria and prepare it for integration into the motherland by applying arbitrary laws such as the Native Code, the Warani Code and others in order to hold on to Algeria cond empire

The Algerians expressed their strong rejection of these projects undertaken by the French government, prompting it to issue a series of reforms in 1919 as an attempt to repay the Algerians for their participation in World War I. This was also intended to silence those demanding equality and independence during this period. These reforms included the Bleu Violette Plan, the development of mixed and fully empowered municipalities, and the enactment of the law of September 20, 1947 which merged the mixed municipalities into fully empowered ones. This led to some changes in the reforms in eastern Algeria, with the addition of the Bône prefecture to the three existing prefectures, following the approval of the General Council of Algiers.